الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التنافس التركي _الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996 _2014م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية واستراتيجية

إعداد الطالب:

– محمد عربي لادمي

إشراف:

_ د/ بن الصغير عبد العظيم

اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
أ.د. عمر فرحاتي	استاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة محمد_ خيضر بسكرة
د. عبد العظيم بن الصغير	استاذ محاضر (أ)	مشرفا	جامعة محمد_ خيضر بسكرة
أ.د.محمد لمين لعجال اعجال	استاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة محمد_ خيضر بسكرة
د.سليمان ملوكي	استاذ محاضر (أ)	مناقشا	محمد بوضياف_المسيلة

السنة الجامعية: 2014/2013م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التنافس التركي _الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996 _2014م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية واستراتيجية

إعداد الطالب:

– محمد عربي لادمي

إشراف:

_ د/ بن الصغير عبد العظيم

اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
أ.د. عمر فرحاتي	استاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة محمد_ خيضر بسكرة
د. عبد العظيم بن الصغير	استاذ محاضر (أ)	مشرفا	جامعة محمد_ خيضر بسكرة
أ.د.محمد لمين لعجال اعجال	استاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة محمد_ خيضر بسكرة
د.سليمان ملوكي	استاذ محاضر (أ)	مناقشا	محمد بوضياف_المسيلة

السنة الجامعية: 2014/2013م

ملخص الدراسة:

منذ نهاية الحرب الباردة شهد العالم عدة تحولات جذرية، حيث انتقل من نظام ثنائية القطبية الى إلى نظام الاحادية. وفي ظل هذا التحول سعت بعض الدول الاقليمية كتركيا و ايران الى بسط و تكريس نفوذها في منطقة الشرق الاوسط. بالإضافة الى هذه التغيرات الدولية ،كانت للمتغيرات الداخلية التي مرت بها هاتين الدولتين في تسعينيات القرن الماضي أثرها الواضح في رسم سياستيهما الخارجية تجاه هذه المنطقة.

ونظرا لأهمية هذه المنطقة التي اكتسبتها. إشتد التنافس بين البلدين بعد أحداث 11سبتمبر 2001 وإنهيار نظام صدام حسين عام2003م ، لبسط نفوذهما في المنطقة و توظيف كل معطياتهم التاريخية و الجغرافية و الثقافية لتأكيد الترابط بهذه الاخيرة وإظهار انموذج دولتيهما على أنه الانموذج المناسب والمثالي . ليأتي الحراك العربي و الذي أوضح هذا التنافس بشكل جلي. خاصة بعد أن وصل هذا الحراك لسوريا وتباين موقف كل من إيران و تركيا حولها، فكان الأول داعما للنظام و الثاني مدافعا عن الحراك الشعبي السوري و محتضن للمعارضة السورية ، و هذا ما أزم العلاقة بين البلدين.

كما كان للحراك العربي تأثيرا سواء إيجابيا او سلبيا على الدولتين . فمن ناحية ، بعد توطيد تركيا علاقاتها مع سوريا مند 2002 م واصبحت سوق اقتصادية لها، خسرتها مع حلول عام2011 م بعد تأييدها للمعارضة السورية ،هذا ما ازم علاقتها مع ايران بالإضافة الى توطيد علاقتها مع كردستان العراق. وفي المقابل نجد ان إيران الرابح الأكبر من أحداث الحراك ،حيث كانت الازمة السورية كورقة رابحة لايران للتفاوض مع الغرب فيما يخص برنامجها النووي.هذا ما ساهم في إنفتاحها على دول الجوار وتكريس نفوذها في المنطقة.

Résumé ;

La région du moyen orient connait depuis la fin de la guerre froide, des transformations radicales. Alors, le monde se transmettre du système bipolaire au système unipolaire. Et à la lumière de ces transformations, certains pays régionales tel la turque et l'Iran tentaient pour imposer leurs influences dans cette région. Cependant, à ces changements internationaux, les facteurs intérieurs dans lesquelles ont vécu ces deux pays, aussi ont eu flagrant impact au dessin leurs politique étrangers vis-à-vis du moyen orient.

Vu de l'intérêt de cette région notamment après le 11 septembre 2001, et la chute du système de Saddam Hussein en 2003, la concurrence entre les deux pays, a augmenté pour imposer leur influence sur la région. Et de fonctionner touts les donné historique, géographique et culturelles pour confirmer les liens avec la région. Et d'exposer leurs model comme le cas échéant. Et après l'arriver du printemps arabe qui clarifier cette rivalité de façon plus claire. Surtout avec la divergence des positions de chacun de l'autre, ou l'Iran, soutenait le system syrien, en revanche, la turque, défendait sur le mouvement populaire syrienne et à l'opposition, cela ce que augmenter la crise entre les deux pays.

Le printemps arabe a eu l'impact soi positif ou négatif sur les deux pays. D'un coté, après le renforcement de la relation avec la Syrie, dés 2002 la tuque est devenue un marché économique pour elle. Bien que elle a la perdu a partir de l'année 2011. Après son accompagnement à l'opposition syrienne. Et cela ce qu'a tendu la relation avec Iran. Ainsi le renforcement de sa relation avec les kurdes d'Iraq. En revanche on trouve que l'Iran c'est la grande bénéficiant de ces changements (printemps arabe) alors, la crise syrienne était comme une carte maîtresse pour la négociation avec l'occident à propos du programme nucléaire. Cela ce que contribuer de son ouverture vers les pays voisin et de consacrer son influence dans la région.

Abstract :

Middle east region witnessed several radical transformations since the end of the cold war while the worled shifted from bipolar to unipolar sysetm,. and under these conditions some regional nations like turkey and Iran sought to exert their influence in that region.

in addition to these international changes, internal changes undergone by these two nations in 1990s had clear effects on the way they draw their foreign policies towards Middle east region Owing to to the importance of this region after septembern11, 2001, and the fall of Saddam hussein' regime in 2003, the two countries went in competition for influence over the region , and employed all their historical, geographical and cultural faces of power for asserting their connectedness and showing themselves as an example to be suitably followed,followed by the arab activism that demonstrated clearly the features of this competition, especially when it reached syria, and the different visions of both Iran and turkey over it.

the first one was in support to the regime, while the second was baking the popular upheavalof syrian people and harboring the opposition, which turned the relation between the two countries to crisis the arab activism had impact on both nations negatively and positively, when Turkey enhanced its relations with syria since 2002, and became an economic market to it, it lost it by 2011 after its support of syrian opposition which put its relation with iran in crisis , besides , ameliorating its relations with Iraqi Kurdistan.

in other side , Iran seems the big winner from the events of this activism so the crisis in syria was a winning card for negotiating the west regarding its nuclear program, which contributed in its openess towards neighbouring countries and asserting its influence in the region.

إهداء

الى والداي الكريمين حفظهما الله والاخوة والاخوات

الى كل مسلم عربي جزائري

الى وطني العزيز الجزائر الابية

الى كل من كان له الفضل في وصولنا لهذا المستوى

محمد عربي لادمي

شكر وعرفـــان

أتقدم بخالص شكري وامتناني لأستاذي المشرف، الدكتور بن الصغير عبد العظيم على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى صبره وحرصه الدؤوب على إخراجه بأحسن صورة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى:

- الأخ الكريم "عربي لادمي مبارك" الذي كان ساعدي الأيمن.
- الأساتذة: كربوسة عمراني، بن عبيد عبد الباسط، فوزي نور الدين، بن عيسى لزهر، والبقية،،،
- الإخوة الأعزاء" مباركي معاذ" ، "شنين محمد المهدي" بلمير عبد الباقي" ،"الصادق عثمان، لطفي دهينة،والبقية،،
- للأستاذات الفضليات:"سعيدي نايت الهام" ،" حروري سهام" طويل نسيمة،" رزقي فريال" ،"العمري ربيحة"" والبقية. . . .
- زملائي من دفعتي علاقات دولية واستراتيجة ، وتنظيمات ادارية .
- كل أساتذة وإداريي قسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة
- جميع أساتذتي في كل مراحلي الدراسية وما يسعني إلا أن أقول جازاكم الله عنا كل خير.
- . . . .إلى كل من أعانني سواء من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة .

ومن الله كان العون والتوفيق.

تحيات محمد عربي لادمي

خطة الدراسة

مقدمة	
الفصل الاول :اطار مفاهيمي	
المبحث الأول	مفهوم السياسة الخارجية
المطلب الاول	تعريف السياسة الخارجية
المطلب الثاني	خصائص السياسة الخارجية
المطلب الثالث	صنع السياسة الخارجية
المبحث الثاني	مفهوم الدور الإقليمي
المطلب الأول	تعريف الدور
المطلب الثاني	الدور الاقليمي
المطلب الثالث	انماط وتوجهات الادوار في السياسة الخارجية
المطلب الرابع	محددات الدور
المبحث الثالث	النفوذ السياسي
المطلب الاول	تعريف النفوذ السياسي
المطلب الثاني	نسبية النفوذ
المطلب الثالث	وسائل النفوذ
المبحث الرابع	القوة الاقليمي
المطلب الاول	مفهوم القوة وخصائصها

المطلب الثاني	قياس القوة في العلاقات الدولية (قوة الدولة)
المطلب الثالث:	مصادر ومحددات القوة الشاملة
خلاصـــــة الفصل الاول	
الفصل الثاني: محددات الدور ودوافع النفوذ الإقليمي لكل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط	
المبحث الاول	**اهمية منطقة الشرق الاوسط**
المطلب الاول	حدود منطقة الشرق الاوسط:
المطلب الثاني	الاهمية الجيوستراتيجية،الاقتصادية والامنية لمنطقة الشرق الاوسط
المبحث الثاني	محددات الدور الاقليمي لكل من تركيا وايران في منطقة الشرق الاوسط
المطلب الأول	المحددات السياسة
المطلب الثاني	المحددات المجتمعية،الدينية والثقافية
المطلب الثالث	المقومات الاقتصادية والعسكرية
المبحث الثالث	دوافع النفوذ لكل من تركيا وايران في منطقة الشرق الاوسط
المطلب الاول	انهيار النظام الاقليمي العربي
المطلب الثاني	التهديدات الامنية المشتركة
خلاصة الفصل الثاني	

الفصل الثالث :الدورين التركي و الإيراني في العراق ،الواقع والانـعكاسات	
المبحث الأول	النفوذ التركي في العراق
المطلب الأول	عوامل النفوذ التركي في العراق
المطلب الثاني	مظاهر النفوذ التركي في العراق
المطلب الثالث:	انعكاسات النفوذ التركي في العراق
المبحث الثاني	النفوذ الايراني في العراق
المطلب الاول:	عوامل النفوذ الايراني في العراق
المطلب الثاني	واقع النفوذ الايراني في العراق ووسائله
المطلب الثالث	انعكاسات النفوذ الايراني على العراق
المبحث الثالث	الدورين التركي والايراني في ظل التحولات العربية الراهنة
المطلب الاول:	الدور التركي والثورات العربية
المطلب الثاني	الدور الايراني المساند لنظام الاسد في سوريا
خلاصة الفصل الثالث الخاتمة	

مقدمة:

التعريف بالموضوع:

عرفت منطقة الشرق الاوسط عدة تحولات ،اثر الاحداث التي شهدها العالم منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين(سقوط الاتحاد السوفياتي)، وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقطب عالمي وحيد في النظام الدولي الجديد_ خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001_ واثر هذه الأوضاع المعقدة، برزت قوى إقليمية تريد ان تفرض نفسها تجاه هذه الأوضاع.ونظرا للتوازنات الجديدة في المنطقة بعد عودة روسيا الاتحادية كقوة كبرى _وريث للاتحاد السوفياتي_ وغياب فاعلية النظام الإقليمي العربي ،منذ سقوط نظام صدام حسين في العراق، وانسحاب سوريا من لبنان 2005 وصولا الى انهيار بعض الأنظمة العربية االنظام المصري كمحور للنظام الإقليمي العربي _ وتأزم الأوضاع في سوريا منذ مارس 2011.

وأمام هذا الغياب للنظام الإقليمي العربي في منطقة الشرق الأوسط برزت كل من تركيا وإيران كقوتين إقليميتين في المنطقة، تسعى كل منهما الى بسط نفوذها في المنطقة بالشكل الذي يتناسب مع مقدراتها المادية والمعنوية _استقرار سياسي ، اقتصادي ووضوح الرؤى الإستراتيجية_ التي تسمح لكل منهما باستعادة تاريخها الإمبراطوري _في المدى البعيد_مستفيدة من الأوضاع غير المستقرة في المنطقة ، كما تسعى كل منهما إلى الاستفادة من المقدرات الاقتصادية الإستراتيجية التي تتميز بها بعض الدول العربية في المنطقة.

وهذه العودة لهذين البلدين التاريخيين في منطقة الشرق الأوسط، تأسست على منطلقات مبنية على ثنائية الدين، الهوية (السنة_ الشيعة، التركمان _العلويين .....)_في إطار بروز البعد الثقافي للعلاقات الدولية في ظل العولمة_ بعد سياسة العداء التي انتهجها كلا البلدين تجاه الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط ، والتي استمرت لعقود. الا أن

التحولات التي شهدتها المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة دفعت بقادة البلدين إلى إعادة النظر في سياساتهما حيال دول المنطقة، بما يسمح لكل منهما بتقلد دور القائد الإقليمي .

أهمية الموضوع:

الأهمية النظرية:

يندرج موضوع الدراسة ضمن التنافس الدولي ،كأحد أهم محاور النقاش في الأوساط الفكرية المعاصرة في مجال السياسة الخارجية الذي يعتبر من المجالات المهمة في العلاقات الدولية.

كما أن التحول الذي ميز السياستين الخارجية لتركيا وإيران تجاه منطقة الشرق الأوسط، يدفع العديد من الباحثين إلى البحث فيه لمعرفة أسبابه وانعكاساته الإقليمية والدولية،بالإضافة إلى أن العلاقات العربية_ التركية ، العلاقات العربية_ الإيرانية وحتى العلاقات التركية _الإيرانية قد عرفت تحولات جذرية، ما يشجع على البحث في حقيقة هذا التحول وانعكاسات التنافس التركي _الإيراني على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط انطلاقا من هذه التحولات.

الأهمية العملية

تتجلى أهمية هذه الدراسة كذلك من خلال الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، والتي لطالما كانت محل اهتمام الدارسين والمحللين والمنظرين منذ عقود. أما اليوم فقد ازداد الاهتمام بهذه المنطقة أكاديميا نظرا لما تشهده من تفاعلات متسارعة ،باعتبارها مرمى لتنافس الدول الكبرى(روسيا ،الولايات المتحدة الأمريكية)،و الدول الإقليمية الصاعدة (تركيا وايران).

كما تتجلى أهمية هذه الدراسة بأنها تعنى بمرحلة (1996_2014) شهدت فيها منطقة الشرق الأوسط تحولات كبرى _،انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان2000، احتلال العراق2003، الحرب على لبنان2006،الحروب على غزة2009،2000،2012،احداث ما يسمى الربيع العربي منذ بداية 2011)خاصة الاوضاع المتأزمة في سوريا ،هذا من جهة ، ومن جهة اخرى التحولات الداخلية التي شهدتها كل من ايران وتركيا،خاصة وصول نخب جديدة إلى الحكم في كلا البلدين،لها رؤى مختلفة عن النخب السابقة حول منطقة الشرق الاوسط، وبالتالي هذه الدراسة ستكون بإذن الله اضافة علمية حول التنافس التركي _ الايراني على مناطق النفوذ في الشرق الاوسط.

اهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تعميق البحث حول التفاعل التركي _ الإيراني في منطقة الشرق الوسط ، وابراز مدى التنافس بين هاتين الدولتين الاقليميتين على مناطق النفوذ في هذه المنطقة، بالإضافة الى دراسة انعكاسات التحولات الداخلية التي شهدتها كل من تركيا وايران على توجهاتهما الخارجية بشكل عام وتجاه الدول العربية بشكل خاص.

كما تسعى الى فهم وتحليل قدرة كل من تركيا و ايران على استخدام المقومات التاريخية في تحقيق نفوذهما وفقا لمميزات كل منهما والتي تتناقض احيانا _السنة في تركيا ،الشيعة في ايران.دولة علمانية في تركيا دولة دينية في ايران _بما يتلاءم مع المصلحة القومية لكل منهما في منطقة الشرق الاوسط.

وايضا،تسعى الدراسة الى فهم رؤى النخب الحاكمة في كل من ايران وتركيا حول مناطق النفوذ في الشرق الاوسط ، باعتبارها مناطق استراتيجية لكل منهما، وكيفية التعامل مع التعقيدات التي تميز تلك المناطق.

كما تسعى هذه الدراسة الى التنبؤ بمستقبل الدورين التركي والايراني في منطقة الشرق الاوسط ومن خلاله التنبؤ بمستقبل العلاقات الثنائية العربية_ التركية ،والعربية _الايرانية.

اسباب اختيار الموضوع:

اسباب موضوعية:

كان اختيار هذا الموضوع بناء على واقع قلة الدراسات الاكاديمية حول التنافس التركي _الايراني في منطقة الشرق الاوسط ، بعد الحرب الباردة ، واهتمام بعض الباحثين بالتفاعل التركي _الايراني في اسيا الوسطى والقوقاز. ما دفعنا الى البحث في هذا الموضوع(التنافس التركي _ الايراني على مناطق النفوذ في الشرق الاوسط)لأهميته. كذلك لوزن كل من تركيا وايران في النظام الاقليمي في الشرق الاوسط، بالإضافة الى ذلك، التحولات التي شهدها البلدين في اواخر تسعينيات القرن الماضي وانعكاساتها المهمة على منطقة الشرق الاوسط.

الاسباب الذاتية:

حركية وفاعلية السياستين الخارجية لكل من ايران وتركيا _ باعتبارهما دولتين اقليميتين وتاريخيتين _ منذ منتصف العقد الاخير من القرن العشرين، خاصة فيما يتعلق بمواقفهما تجاه القضايا الكبرى في الشرق الاوسط ، وحتى في باقي مناطق العالم ،دفعت الباحث نحو الميل الى البحث في مجال السياستين الخارجية التركية والايرانية ، وهذا ما شجع على اختيار موضوع التنافس التركي الايراني على مناطق النفوذ في الشرق الاوسط .

المشكلة البحثية:

في ظل التحولات الدولية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط منذ نهاية الحرب الباردة،وبروز الدورين التركي والايراني في تلك المنطقة تبلورت لدى الباحث رغبة في التعرف على حقيقة هذين الدورين وانعكاسات تنافس البلدين على مناطق النفوذ في الشرق

الاوسط_ العراق تحديدا_والتنبؤ بمستقبل هذين الدورين وفقا للتحولات المعقدة والمستمرة التي تشهدها المنطقة الى يومنا هذا.

ويمكن تلخيص هذه المشكلة في الاشكالية المتمثلة في السؤال التالي:

ما مدى التنافس التركي_الايراني على مناطق النفوذ في الشرق الاوسط؟

وتندرج ضمن هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

_ماهي مقومات الدورين الإقليميين لكل من تركيا وإيران؟

_ماهي دوافع النفوذ لكل من تركيا وايران في منطقة الشرق الاوسط؟

_ما مدى النفوذ التركي في العراق؟

_ما هي مدى النفوذ الإيراني في العراق؟

_ ماهي انعكاسات التحولات التي شهدتها المنطقة العربية منذ 2011 على النفوذ التركي والنفوذ الايراني في الشرق الاوسط؟

<u>فرضيات الدراسة:</u>

حتى نجيب على التساؤلات السابقة ،سنختبر الفرضيات التالية:

_غياب نظام إقليمي عربي فعال وقوي شجع كل من تركيا وايران على تعميق نفوذهما في الدول العربية الشرق اوسطية.

_ الفراغ الاستراتيجي _بعد انسحاب الولايات المتحدة من العراق_ في منطقة الشرق الأوسط يدفع كل من تركيا وايران الى سياسة ملأ الفراغ لاسترجاع المكانة الامبراطورية التاريخية لكليهما.

_الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط تذكي التنافس التركي _الايراني على زعامة المنطقة.

_التهديدات الامنية المشتركة بين تركيا وايران في الشرق الاوسط ،تدفع التفاعل بينهما الى المزيد من التعاون.

الإطار المنهجي:

إعتمد الباحث في تحليله لهذا الموضوع على" منهج تحليل النظم "،كونه يحلل العلاقات الإقليمية الدولية في نظام إقليمي معين.فهو يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل والعكس،من خلال التدرج في مستويات التحليل الثلاثة ،انطلاقا من الدول(الوحدات الوطنية)،الى مستوى النظام الإقليمي انتهاء بمستوى النظام الدولي،وهذا ما يتناسب مع تحليل تفاعلات النظم الإقليمية التي تحكمها متغيرات متعلقة بالبيئة الداخلية لكل وحدة من الوحدات المشكلة للنظام،ومتغيرات أخرى متعلقة بمعطيات البيئة الإقليمية ،ومتغيرات البيئة الدولية التي يتفاعل ضمنها النظام الإقليمي.فتحليل النظم الإقليمية يتطلب تحليل التفاعل بين مختلف المتغيرات الداخلية،الإقليمية والدولية.

كما اعتمد الباحث على المنهج التاريخي المقارن من خلال استحضار الاحداث التاريخية وتفسير وتحليل مواقف وسياسات كل من تركيا وايران في الشرق الاوسط ،كذلك المقارنة بين تلك المواقف والسياسات بشكل يسمح بالتنبؤ بمستقبل الدورين الاقليميين لكل من البلدين في المنطقة.

المقاربة النظرية للدراسة:

تناول الباحث هذا الموضوع انطلاقامن نظريات مهمة في تحليل العلاقات الدولية، والتي تفسر طبيعة التفاعل بين الدول ،وذلك طبقا لملائمة هذه النظريات للحالتين الايرانية والتركية، وتوجهاتهما المتغيرة من فترة الى اخرى تجاه الدول العربية في الشرق الاوسط.

وقد اعتمد الباحث على نظريات كبرى في العلاقات الدولية في دراسته للموضوع،وهي الواقعيتين (الكلاسيكية والجديدة)لتفسير موقع المصلحة القومية لكل من تركيا وايران في توجهاتهما الاقليمية، بالإضافة الى هدف القوة وهاجس الأمن. الليبرالية الجديدة والتي سيحاول الباحث من خلالها تفسير حالة التعاون والاعتماد المتبادل التي انتهجتها كل من ايران وتركيا سواء من خلال العمل المشترك بينهما او من خلال التعاون المنفرد مع دول المنطقة. النظرية البنائية والتي سيعتمد عليها الباحث بشكل اساسي في توضيح بعد الهوية في التوجهات الاقليمية لكل من تركيا وايران.

بالإضافة الى هذه النظريات الكبرى ،اعتمد الباحث على نظريات جزئية وذلك حسب الحاجة اليها في الموضوع ،كنظرية صنع القرار ،ونظرية الدور .

اما التقنيات المستخدمة في هذه الدراسة، فقد اعتمد الباحث على تقنية تحليل المضمون لتحليل وتفسير مضامين الخطابات والقرارات المصرح بها من طرف قادة تركيا وايران في المنطقة لمعرفة دلالاتهما وتفسير انعكاساتها .

_ <u>الدراسات السابقة:</u>

من خلال البحث المتواضع حول هذا الموضوع تحصل الباحث على بعض الدراسات المهتمة بالدورين التركي والإيراني في منطقة الشرق الأوسط وعلاقاتهما بالدول العربية الشرق أوسطية.والتي من بينها:

1_ دراسة احمد داوود اوغلو،العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، صدرت عن مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم عام 2010 _صدرت طبعته التركية الأولى عام 2001_وهذه الطبعة الأولى باللغة العربية .وجاء الكتاب من ثلاث أقسام.

القسم الأول جاء بعنوان "الإطار المفاهيمي والتاريخي"، يشتمل ثلاثة فصول تناولت مقاييس

القوة والتخطيط الإستراتيجي، وشرحا لمعادلة القوة وعناصرها الثابتة والمتغيرة وإعادة تحليل لعناصر القوة التركية، وبيانا لأوجه قصور النظرية الإستراتيجية التركية والنتائج المترتبة عليها، وعرضاً للإرث التاريخي والبنية التحتية للثقافة السياسية التركية، وتطوراتها بعد انتهاء الحرب الباردة.

وحمل القسم الثاني عنوان "الإطار النظري: الإستراتيجية المرحلية والسياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية ".

واشتملَ القسم الثالث على الوسائل الإستراتيجية والسياسات الإقليمية، التي رأى الدكتور "أوغلو" أنها ستحقق لتركيا مكانتها المرموقة في الساحة الدولية.

وبحثت بقية فصول الباب الثالث قضايا التحول الإستراتيجي في البلقان، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى في ظل توازن القوى الأورو- آسيوية، والاتحاد الأوروبي، مصحوباً بتحليل لعلاقة متعددة الأبعاد والمستويات، بما فيها علاقات تركيا مع الإتحاد الأوروبي في سياق التحولات التاريخية.

2_ دراسة وليد رضوان عام 20006 "العلاقات العربية _التركية :دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وpkk في العلاقات العربية_التركية'العلاقات السورية_التركية نموذجا"صدرتعن شركة المطبوعات للنشر والتوزيع،عام 2006،وعالجت دور اليهود في الانقلابات العسكرية في تركيا وتأزيم العلاقات العربية-التركية قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى.كما تناولت التحول الكبير الذي عرفته تركيا جراء ثورة أتاتورك وانفصاله عن العرب.كما تناولت دور العلاقات الدولية وأزمة الطاقة والأزمة القبرصية في العلاقات العربية-التركية.بالإضافة إلى ذلك أبرزت الدراسة دور المياه والأكراد في العلاقات العربية-التركية في حقبة الثمانينات كابرز محددين في السياسة الخارجية للطرفين.وتناولت بعد ذلك بحث تركيا عن دور إقليمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي،وأوضحت الدراسة الأزمة السورية -التركية وبلوغ التحالف التركي-الإسرائيلي أقصاه بين 1998-2000 وفي الأخير تناولت

حالة الانفراج التي شهدتها العلاقات التركية_العربية في ظل التحولات التي شهدها الداخل التركي.

3_دراسة علي حسن باكير ،طارق عزيز وآخرون،تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج" صدرت عن مركز الجزيرة للدراسات،عام 2009. جاءت هذه الدراسة مشتركة بين عدة مفكرين وباحثين في الشأن التركي وجاءت من قسمين ،القسم الأول تناول تركيا من الداخل حيث تعرض إلى العلاقة بين الدولة والمجتمع في تركيا ،وحالة الاقتصاد التركي في ظل التحولات الكبرى.ودور كل من الجيش وأزمة الهوية في بناء الدولة وكذلك العلاقة بين المؤسسة العسكرية والإسلاميين في الداخل التركي،أما القسم الثاني فعرض أسس ومرتكزات السياسة الخارجية التركية،وتفاعل تركيا وعلاقاتها مع كل من الولايات المتحدة،الاتحاد الأوروبي واسيا الوسطى والقوقاز، واختتمت الدراسة بشروط التعاون التركي_العربي والتركي_الإيراني.

4_ دراسة وليد عبد الحي ،ايران ،مستقبل المكانة الاقليمية عام 2020،صدرت عن مركز الجزيرة للدراسات عام 2009، جاءت من ستة فصول،تناولت هذه الدراسة التحولات الكبرى في بنية المجتمع والنظام السياسي الايراني وانعكاسات هذه التحولات على السلوك السياسي الخارجي الاقليمي والدولي للدولة الايرانية،بالاضافة الى ذلك حاولت هذه الدراسة تحديد الاتجاهان الكبرى لتفاعلات العلاقات الدولية ومدى انعكاساتها سلبا او ايجابا على السلوك السياسي الخارجي الإيراني، وتطرقت هذه الدراسة في الاخير الى سيناريوهات المكانة الاقليمية لإيران في حدود 2020،وعددت اربعة سيناريوهات لمستقبل مكانة ودور ايران الاقليمي والدولي.

5_ دراسة برنارد اوركاد "جغرافية إيران السياسية "صدرت عن جروس برس ناشرون،عام 2012. جاءت هذه الدراسة من قسمين وثمانية فصول. تناول القسم الأول مواضيع تاريخية عدة كمكونات الأمة الإيرانية وارثها الحضاري والاسلامي كما تطرق هذا القسم إلى إيران

المعولمة موضحا أهم القضايا التي شغلت ايران في القرن العشرين ، وفي الاخير تطرق هذا القسم الى مقدرات ايران الاستراتيجية ،بالإضافة الى السياسات الخارجية للجمهورية الاسلامية الايرانية .

اما القسم الثاني من هذه الدراسة فقد تناول الدوائر الثلاث للجغرافيا السياسية الايرانية ، حيث تناول علاقات ايران مع جيرانها وعلاقاتها مع دول الخليج العربي، كذلك علاقات ايران مع دول اسيا الوسطى والقوقاز، كما لم يغفل هذا القسم موضوع العلاقات الايرانية مع كل من افغانستان وباكستان وروسيا ، ومن ناحية اخرى تناول هذا القسم البعد الاسلامي لإيران في سياستها الخارجية مركزا على الطائفة الشيعية ودورها النفوذ الايراني في دول الشرق الاوسط، وفي الاخير تناولت الدراسة المكانة الاقليمية والدولية لإيران في القرن الحادي والعشرين بشكل مفصل وفقا للمتغيرات الدولية التي شهدتها المنطقة منذ 2001.

6_دراسة كاترين براون واخرون، الولايات المتحدة الأمريكية تركيا وإيران:الخيارات الإستراتيجية للعقد القادم صدرت عن THE INSTITUTE OF POLITICS NATIONAL SECURITY POLICY GROUP، عام 2011.وهي دراسة باللغة الانجليزية ،جاءت من ثماني محاور ،بدأت هذه الدراسة بمختصر للعلاقات التركية الامريكية،ثم تناولت الاهداف الاستراتيجية لكل من الاطراف الثلاثة،وتضمنت كذلك العلاقات التركية_الاسرائيلية و حاولت فهم حقيقة العلاقات التركية العراقية،بالإضافة الى ذلك تعرضت الدراسة لمواضيع العلاقات الايرانية التركية،ودور تركيا في حلف الاطلسي ،وقضايا السلاح النووي في الشرق الاوسط،ومسألة تسييس النفط في الشرق الاوسط.

<u>نقد للدراسات السابقة:</u>

ما يلاحظ على هذه الدراسات انها تناولت الدورين التركي والايراني بشكل مستقل عن بعضهما ولم تبحث بشكل معمق العلاقة بين الدورين وتداخلهما، حتى إن أشارت الى هذه العلاقة فبشكل بسيط .أما في هذه الدراسة فإن الباحث يحاول ان يقارن بين الدورين والعلاقة

بينهما ومدى تداخلهما وانعكاسات هذه العلاقة على مناطق النفوذ. بالإضافة الى المرحلة الهامة التي تتناولها هذه الدراسة، اذ تتناول التنافس التركي_الايراني في منطقة الشرق الاوسط في ظل الازمات التي تشهدها بعض دول المشرق العربي منذ 2011 اثر احداث ما سمي بالربيع العربي(الحراك العربي) هذا الجزء لم تتناوله الدراسات السابقة مطلقا باعتبارها أنجزت قبل هذه الأحداث الأخيرة.

تقسيم الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع التنافس التركي _الإيراني على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط وانعكاساته منذ 1996،حيث تضمنت ثلاثة فصول ،الفصل الأول كان مفاهيمي نظري ،حيث تطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية للدراسة،كالسياسة الخارجية،الدور الإقليمي النفوذ و القوة الإقليمية. أما الفصل الثاني فقد تناول محددات الدور ودوافع النفوذ الإقليمي لكل من تركيا وإيران في الشرق الأوسط،حيث تطرق إلى الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، ومقومات الدور الإقليمي لكل من تركيا وإيران، وفي الأخير تناول هذا الفصل دوافع النفوذ الإقليمي لكل من تركيا وإيران في الشرق الأوسط. أما الفصل الثالث فقد تناول النفوذ الإقليمي لكل من تركيا وإيران في العراق، كما عرج إلى الدورين التركي والإيراني في المنطقة في ظل الثورات العربية وانعكاسات هذه الاخيرة عليهما.

الفصل الأول: اطار مفاهيمي

موضوع التنافس التركي _الإيراني على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط لا يمكن التطرق إليه دون التطرق إلى مفاهيم السياسة الخارجية، الدور الإقليمي، النفوذ والقوة الإقليمية، باعتبارها مكونات أساسية في السياستين الخارجية لكل من تركيا وإيران.

في هذا الفصل يحاول الباحث عرض المفاهيم السابقة كأهم المصطلحات المفتاحية والجوهرية التي يرتكز عليها البحث.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تناول هذا المبحث مفهوم السياسة الخارجية، من خلال التعريف بها، التعرف على خصائصها، وفي الأخير معرفة كيفية صنعها.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

تعددت الاتجاهات المحددة لتعريف السياسة الخارجية، وذلك لاختلاف منطلقات المفكرين المهتمين بهذا المجال. ويمكن التطرق إلى الاتجاهات الثلاث التالية:

الاتجاه الأول: يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار.

ابرز رواد هذا الاتجاه "تشارلز هيرمان" الذي عرف السياسة الخارجية بأنها" تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدول الخارجية "[1].

ويؤيده في هذا الطرح المفكر "ريتشارد سنايدر" باهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي لصانع القرار، فيرى"أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين،

[1] _محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية..القاهرة:مكتبة النهضة المصرية،1997. ط2،ص07

ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها. وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة ".[1]

هذين التعريفين دمجا بين السياسة الخارجية وسلوكيات صانع القرار، فحصروا السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه، وفي هذه الحال لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار. فالسياسة الخارجية اشمل من عملية صنع القرار واشمل كذلك من أن تكون مجرد سلوك لصانع القرار. إلا أن سلوك صانع القرار يمكن أن يساهم في توجيه السياسة الخارجية.

الاتجاه الثاني: يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج.

من أهم رواد هذا الاتجاه، الدكتور "محمد السيد سليم" إذ عرف السياسة الخارجية بأنها"برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي "[2].

وما يؤخذ على تعريف الدكتور "محمد السيد سليم"عدم تحديده لطبيعة الوحدة الدولية التي قصدها في تعريفه، فالوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة فقد تكون دول أو منظمات دولية ...الخ

وقد ركز على الأبعاد التالية: الواحدية ،الرسمية ،العلنية ،الاختيارية ،الهدفية ،الخارجية والبرامجية.

هذه الخصائص بالفعل تميز السياسة الخارجية عن باقي السياسات، إلا أن هذا التعريف حدد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطر ومحدد الأهداف وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية، وهو ما قد يشيب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية

[1] _احمد النعيمي ،السياسة الخارجية .عمان:دار زهران للنشر والتوزيع،2009،ص23

[2] _ احمد النعيمي ،المرجع نفسه،ص20

لأنها ليست فقط مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة وإنما هي كذلك مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار في الدولة وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية.

الاتجاه الثالث: يعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط.

انطلاقا من حصر الاتجاه السابق السياسة الخارجية في أنها برنامج مسطر،رأى اتجاه ثالث أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطبق فقط على سلوكيات صانعي القرار في الدولة والبرامج التي يسطرها هؤلاء ،إنما تنصرف إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول.

وفي هذا الإطار قدم "حامد ربيع" تعريفا للسياسة الخارجية على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية".[1]

وعرفها "مارسيل ميرل" بأنها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية ،مشاكل تطرح ما وراء الحدود"".[2]

هذين التعريفين طابقا السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية للدولة ،حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمت أنشطتها.إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى،فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم .كما أن السياسة الخارجية لدولة ليست موجهة فقط للدول و إنما هي موجهة لجميع فواعل النسق الدولي*.

---

[1] _محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص36

[2] _سعد حقي توفيق،مبادئ العلاقات الدولية.عمان: دار وائل للنشر،2006.ط3،ص15

* النسق الدولي:يعرفه"بيتريون"بأنه"يتكون من مجموعة الأنظمة تعمل بوظيفة معينة ومتميزة عسكرية ودبلوماسية وقانونية واقتصادية.

تعريف إجرائي:

يمكن تقديم تعريفا إجرائيا للسياسة الخارجية، إذ أنها"مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي ،وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف،وطبقا لمعطيات البيئتين الداخلية والخارجية المتغيرتين."

المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية

تتميز السياسة الخارجية بخصائص يمكن حصرها في:

1_الطابع الرسمي: والمقصود بالرسمية هو أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة .أي انه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية [1].

بالرغم من أن الأفراد والشخصيات والمؤسسات غير الرسمية لها تصورات وأراء حول أهداف وتفاعلات السياسة الخارجية ولهم كذلك معلومات وحقائق تساهم في بلورة هذه الأهداف،إلا أنها لا تتسم بطابع الرسمية التي من خلالها يتم رد الفعل الرسمي للدولة إزاء القضايا الخارجية.

وأهم جهاز في الدولة يعطي للسياسة الخارجية الطابع الرسمي هو جهاز السلطة التنفيذية والذي يمثله في غالب الأحيان رئيس الدولة ،ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير الدفاع في بعض الأحيان، وغيرهم من الأشخاص الذين يمثلون الأجهزة الرسمية في الدولة.

كما أن السياسة الخارجية لا توجه فقط إلى الدول كوحدات دولية تقليدية فيمكن أن توجه إلى وحدات دولية حديثة كالمنظمات الدولية ،أو أحزاب سياسية ذات وزن إقليمي. مثلا السياسة الخارجية لإيران في دعمها لحزب الله اللبناني، والسياسة الخارجية لسوريا في

[1] _ محمد السيد سليم،مرجع سابق ،ص15

دعمها لحركة حماس الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني والسياسة الخارجية لتركيا في دعمها للمعارضة السورية منذ 2011.

2_الطابع الخارجي: بمعنى أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية. فبالرغم من أن السياسة الخارجية تصنع داخل أجهزة الدولة الا أن تنفيذها ومسار سلوكها يكون في إطار البيئة الخارجية أي البيئة الدولية[1].فالبيئة الخارجية هي الإطار الذي تختبر فيه هذه السلوكيات، وهو الذي تحقق فيه الأهداف المسطرة للسياسة الخارجية.

3- الطابع الاختياري: يعني أن برامج وقرارات السياسة الخارجية مختارة من عدة بدائل مقترحة .فأي موقف دولي لا يوجب بالضرورة رد فعل وحيد وحتمي لدى الدولة المعنية به، وأن الدولة تمتلك مجموعة من الخيارات والبدائل الممكنة، فهي تختار أحدها حسب أهدافها ومصلحتها القومية [2].

ويرى الدكتور السيد سليم أن المقصود بالاختيار، أن السياسة الخارجية يختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة ممكنة.وهذا الاختيار يشمل ثلاث أبعاد :

_ الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية تتم من طرف من هم منوطون بمهمة رسم السياسة الخارجية .أي الجهة الرسمية في الدولة والتي تتمثل غالبا في السلطة التنفيذية .أما الفواعل الأخرى في النظام السياسي فليس لها الاختيار بشكل نهائي في رسم الصيغة النهائية للسياسة الخارجية.

_في رسم السياسة الخارجية تتوفر مجموعة من السياسات البديلة لصانع السياسة الخارجية وعليه أن يختار من بينها.

[1] _ محمد السيد سليم،المرجع السابق،ص27

2_محمد السيد سليم،المرجع نفسه،ص21

_ إن السياسة الخارجية المختارة من طرف صانع القرار تتسم بالمرونة،وذلك لقدرة صانع القرار على تغيير السياسة الخارجية متى تغيرت الظروف والمعطيات المتعلقة بموقف معين، ذلك عندما يرى انه وجب عليه استبدال السياسة التي وقع عليها الاختيار قبل تبلور هذه الظروف بسياسة ملائمة لها.

4- الطابع الهادفي: إن أي سياسة خارجية لابد أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار،ويتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف[1].

ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية مجرد رد فعل تجاه البيئة الخارجية، إنما هي عملية واعية ومقصودة تسعى إلى التأثير على البيئة الخارجية لتمكين الدولة من أن تكون فاعل أساسي في النظام الدولي أو تحقيق والمحافظة على المصالح الوطنية لها على اقل تقدير.

5-الطابع الواحدي:يعني أن السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى.وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية .فالعلاقات الدولية تفترض التفاعل، أي الفعل ورد الفعل بين الوحدات الدولية،أما السياسة الخارجية فتعني تلك السياسة الموجهة من وحدة دولية واحدة تجاه وحدات دولية أخرى.كما أن الصفة(الواحدية) تعني أن قرار الدولة إزاء موقف دولي معين يكون موقف وحيد ولا يمكن أن يتعدد إلى عدة مواقف متناقضة [2].مثلا موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية هو موقف وحيد وثابت والمؤيد لاستقلال الصحراء الغربية.

المطلب الثالث: صنع السياسة الخارجية

يتطلب صنع السياسة الخارجية الفهم والدراسة الدقيقة لمختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة،و أول ما يواجه صانع القرار هو مدى

[1] _ محمد السيد سليم ، المرجع السابق ،ص24

[2] _ محمد السيد سليم،المرجع نفسه ،ص13

الإدراك السليم للموقف الذي هو بصدده، كالأزمة الدولية المفاجئة، واستحضاره لمجموعة بدائل حيال هذا الموقف، وبالتالي يكون القرار هنا اختيار لبديل من البدائل بناء على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر، وتساهم وسائل الإعلام المتطورة في توفير المعلومات[1].وتساهم أيضا إلى حد كبير في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات كما أنها تساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه كما تعمل على نقل مواقف الجماهير إلى صانعي القرارات. وفي هذا الشأن نجد ان ايران قد اختارت البديل العقلاني في قرار تأييدها لنظام بشار الاسد من خلال اطلاعها على معلومات تفيد ان نظام الاسد نظام قوي وليس من الصعب اسقاطه . عكس تركيا التي قدرت وفق معطيات غير كاملة ضعف نظام بشار الاسد فاختارت دعم المعارضة السورية المسلحة لإسقاطه ، ويبدو انها(تركيا) قد اخطأت التقدير _نظرا لصمود بشار الأسد لثلاث سنوات وإحرازه تقدم مهم امام المعارضة _ واخطأت اختيار البديل العقلاني في اتخاذ القرار.

وتمر عملية صنع القرار بمراحل متعددة، بدءا بالمرحلة التحضيرية والتي تتضمن تحديد المعيار الرئيسي وتحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع(تحديد البدائل وجمع المعلومات) وقياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي ثم اختيار الهدف ورسم استراتيجية تحقيق الهدف، ثم تأتي مرحلة اتخاذ القرار باختيار احد البدائل وتنفيذه، أي ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة سواء كان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل وتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج[2].

وتتولى عملية صنع القرار مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية ،تأتي في مقدمتها السلطتان التشريعية والتنفيذية ،ويتفاوت ذلك حسب طبيعة الأنظمة السياسية، فتسيطر

---

[1] _ميلود العطري،" السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة ."مذكرة ماجستير.(جامعة الحاج لخضر_ باتنة.كلية الحقوق.قسم العلوم السياسية.2008/2007)،،ص 13

[2] _عامر مصباح ،الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2006،ص354

السلطة التشريعية على عملية صنع القرار في الأنظمة البرلمانية، بينما تسيطر السلطة التنفيذية عليها في الأنظمة الرئاسية[1].وفي ميدان الشؤون الخارجية تلعب السلطة التنفيذية الدور البارز في بلورة السياسة الخارجية وشرحها.

أما الأجهزة غير الرسمية فتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام،إلا أن هذه الأجهزة تؤثر بالفعل في توجيه سلوكيات السياسة الخارجية،إلا أن الأجهزة الرسمية في الدولة هي المسؤولة في النهاية عن صنع السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: مفهوم الدور الإقليمي

يعتبر مفهوم الدور الإقليمي من المفاهيم المركزية في دراسات العلاقات الدولية، نظرا للتحولات الكبرى التي عرفها العالم .حيث ظهرت عدة دول تحاول إيجاد مكانة لها في السياسة الدولية من حيث التأثير و النفوذ لتحقيق أهداف إستراتيجية في سياستها الخارجية.

تطرق الباحث في هذا المبحث لمفهوم الدور الإقليمي ، من خلال التعريف به والتعرف على محدداته وتحديد ابرز أنماطه و توجهاته.

المطلب الأول: تعريف الدور

شهد مفهوم الدور عدة تعريفات اختلفت من تخصص إلى أخر ، وسنركز في هذا المطلب على مفهومه السياسي ، والذي عرف بدوره عدة تباينات من مفكر لآخر.

1_ يعرف الدور لغويا بأنه" الحركة في محيط او بيئة معينة " وهو ذو أصل غربي، كما يعرفه قاموس "ويبستر" بأنه" الجزء الذي يؤديه الشخص في موقف محدد" وهو مفهوم مستعار من المسرح[2].

---

[1] _سعد حقي توفيق،مرجع سابق،ص16

[2]_ Cameron G. Thies,**Role Theory and Foreign Policy**. Forthcoming (2009), International Studies Association Compendium Project, Foreign Policy Analysis section, http://www.isanet.org/compendium_sections/2007/06/foreign_policy_.html.

حيث أن أفراد المسرح يتقمص كل منهم شخصية معينة، وفقا للنص المسرحي ويقوم بدورها في الأداء المسرحي ،حيث يقترب منها في الشكل، والخصائص بصورة تقريبية تمثيلية، بما يتماشى مع حبكة القصة المسرحية. ويسعى أفراد المسرحية لعكس القصة إلى الواقع، حتى تقترب إلى أدراك الجمهور.

2_ مفهوم الدور في علم الاجتماع :

لا يمكن تعريف الدور في مفهومه السياسي قبل الرجوع إلى أصله في علم الاجتماع، إذيقصد به"مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعيا والمرتبطة بوظيفة معينة "[1].

إذا، الدور من منطلقه الأصيل يعني السلوك المجتمعي لطرف معين _سواء كان فردا او هيئة أو دولة _ يرتبط بالوظيفة التي يحددها هذا الطرف لنفسه ضمن المجتمع المحيط به، سواء كان هذا المجتمع محليا، أو دوليا.

إن تعريف علم الاجتماع للدور بانه سلوك، يعود الى تركيز هذا العلم على الفرد في المجتمع، بحيث أن أي مجموعة سواء كانت جماعة او منظمات أو دول ، فإنها ترتكز على الفرد باعتباره المسير لها ، وبالتالي فان سلوكها يكون انعكاس لسلوكيات الأفراد المكونين لها والمسؤولين عن قراراتها.

أما" بارسونز""(Parsons)":فقد عرف الدور بأنه" يمثل قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدوار تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة[2].

[1] _منصور حسن العتيبي .السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.دبي: مركز الخليج للابحاث،2008،ص31

[2] _لبنى خميس مهدي ،"الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل الدور الاقليمي لمصر في منطقة الشرق الاوسط".مجلة السياسة الدولية.العدد 2011.ص150،105

أشار "بارسونز" إلى تفاعل الأدوار وارتباطها بالقيم والمعايير التي تميز الأفراد والمجتمعات ،هذا الارتباط يميز بين الأدوار.

3_ المفهوم السياسي للدور :

أما المفهوم السياسي للدور فيعرف بأنه "وظيفة الدولة كنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة دول ، وكل منها يعبر عن نمط سياسي خارجي يختلف في تكوينه وإمكانياته المادية والمجتمعية تبعا للظروف المحيطة والمؤثرة بكل دولة "[1].

هذا التعريف ركز على سلوك الدولة كطرف في المجتمع الدولي، باعتبارها شخصية قانونية وفاعل رئيسي في العلاقات الدولية ، وتمثل نموذجا سياسيا محضا ، ومنوط بوظائف سياسية ضمن المجتمع الدولي .

وبالتالي اخذ مفهوم الدور صبغة وظيفة الدولة السياسية المنوط بها ضمن مجموعة من الدول سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي وبما يتلاءم مع إمكانياتها المادية والمعنوية ووفقا لأهدافها الإستراتيجية والظروف المحيطة بها.

وهذا التعريف المركز على سلوك الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية ذو منظور واقعي . حيث أهمل فواعل المجتمع الدولي الأخرى والتي تؤثر بشكل أساسي إلى جانب الدول في النظام الدولي .

لكن، لا يمكن حصر مفهوم الدور في سلوك الدول فقط ، حيث يمكن أن يكون لباقي الفاعلين في النظام الدولي أدوارا على المستوى الإقليمي أو الدولي ، كالأحزاب ، والمنظمات الدولية كمنظمة العفو الدولية ، وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات.

[1] _خضير ابراهيم " العراق ودول الجوار ,دور العراق كعامل توازن ".مجلة السياسة الدولية ،العدد7. ،2007،ص161

_عرف "روبرت كيوهان" مفهوم الدور بأنه "مجموعة قواعد السلوك التي تعبر عن السياسة الخارجية المتوقعة وتوجه عملها. كما يمكن اعتباره "خارطة طريق "يعتمدها صانعي السياسة الخارجية لتبسيط وتسهيل فهم واقع سياسي معقد ".[1]

أما الدكتورة "ودودة بدران" عرفت الدور بأنه "التطلعات التي تتبناها الحكومات في محاولتها التأثير في البيئة الخارجية[2].

وهنا ربط كل من "كيوهان" و "بدران" مفهوم الدور بأهداف وتطلعات الدول لتحقيق حاجياتها المتواجدة في بيئتها الخارجية.

المطلب الثاني: الدور الاقليمي

1 _ تعريف الدور الاقليمي:

يقصد بالدور الإقليمي في السياسة الخارجية "تصور صانع القرار في الوحدة الدولية للمجالات التي تتمتع بها دولته بالنفوذ ، وللوظيفة التي يمكن أن تؤديها دولته وتوقعاته لحجم التغير المتوقع في النظام الدولي أو الإقليمي، بسبب قيامها بهذه الوظيفة[3].

رغم حصر هذا التعريف الدور الإقليمي لدولة ما بتصور صانع القرار فيها للمجالات والوظيفة التي يمكن أن تتمتع دولته فيها بالنفوذ، إلا انه اشترط ضمنيا وجود إمكانية لتحقيق هذا التصور ،والتي تعكس إمكانيات الدولة المادية والمعنوية وكذلك قدرتها على تحمل التغير في الوضع الناتج عن قيامها بهذا الدور.

---

[1] _**SofianeSekhri**;"**The role approach as a theoretical framework for theanalysis of foreign policy in third world countrie**".African Journal of Political Science and International Relations Vol. 3 (10), pp. 423-432, October, 2009

[2] _لبنى خميس مهدي ,مرجع سابق

[3] _دنيا جواد الجبوري "الدور الاقليمي العراقي..رؤية في الثوابت الاستراتيجية والتحديات المستقبليةدراسة استشرافية للدور الإقليمي العراقيّ ...مقوّماته الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية... الفُرص المُتاحة.. والقيود ".مجلة السياسة الدولية .العدد 15،2010 ،ص211

إذا يمكن التمييز بين تصور الدور كمفهوم وبين ممارسته الفعلية وبين القدرة على ممارسته وكذلك الاقتناع بالقدرات التي تمتلكها الدولة ، والتي يمكن ان تمكنها من الممارسة الفعلية ومواجهة الضغوط المتوقعة في النظام الدولي.

2_ مكونات الدور الإقليمي(عناصره):

في هذا الصدد يمكن توضيح العناصر المحورية لمقترب الدور الاقليمي والمتمثلة في : تصورات الدور أو إدراكه ،والذي يمثل (مفهوم الدور). سلوك الدور والذي يمثل الممارسة الفعلية للدور . وأخيرا ضغوط الدور والذي يمثل بيئة الدور الفعلية .

أ_ تصورات الدور :

يقصد بها "تصورات قيادات الدولة ذاتها حول الالتزامات والقواعد والافعال الملائمة لخصائص الدولة والوظائف (ان وجدت) التي يتعين عليها القيام بها على نحو مستمر في اطر جغرافية موضوعية معينة "[1].

يندرج ضمن تصورات الدور عدة عناصر فرعية :

_مكانة الدولة .

_دوافع الدور

_مجالات الدور وادواته السياسية ، الاقتصادية ،الامنية والقيمية المعنوية.

يمكن حصر تصورات الدور الخارجي للدول في ثلاثة أبعاد رئيسية، هي:

1_تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي :يقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بالنفوذ،ودرجة النفوذ الذي تتمتع بها هذه الوحدة.

[1] _ علي جلال معوض." الدور التركي في الشرق الاوسط".ورقة بحثية , القاهرة :مجلس الوزراء المصري ، مركز المعلومات. 2011،ص5

فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيسي لدوره هو على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، وفي كل مستوى يقدم تصورا لدرجة النفوذ المتوقعة.

2_تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية،

وتتفاوت تلك الدوافع بين (دوافع تعاونية) ومن ذلك دور الوساطة الدولية، أو دوافع صراعية، ومن ذلك المعادي للاستعمار، استغلال النفوذ.

3_توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفة ما في النسق الدولي ،فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي، وأدوار أخرى تتصرف إلى استمرار الوضع الراهن.

ب_ سلوك الدور (الدور الفعلي):

يقصد به الجانب المتعلق بالسلوكيات والتصرفات التي تعكس الجانب الفكري (التصوري) على الواقع ،اي نقل التصور من الفكرة الى الممارسة والتطبيق.

وتنطلق نظرية الدور من افتراض ان الاصل في السلوك الخارجي ان يعبر بدرجة كبيرة عن اداء الدور [1]، وهذا ما يميز الدول الكبرى ،الدول العظمى والقوى الاقليمية .

ج_ ضغوط الدور:

المقصود بها "جميع مصادر صعوبات أداء الدور" ،أي كل العقبات المباشرة وغير المباشرة المعيقة لتحقيق الأهداف المبرمجة والمتوخاة من الدور وفقا للتصورات التي على أساسها بنيت ادراكات القادة.

كما تندرج ضمن ضغوطات الدور التغذية الاسترجاعية _قد تكون غير متوقعة _ اي، جميع الافعال والانعكاسات الناتجة عن البيئة العملية لصنع القرار في السياسية الخارجية _

[1] _علي جلال معوض،مرجع سابق ،ص5

باعتبارها المصدر المباشر و المنفذ للدور _والتي لم تكن ضمن التصور الاولي للدور، وهوما قد يعيق اداء الدور، والحالة التركية في بداية الازمة السورية منذاذار/مارس2011، كانت ابرز مثال على ضغوطات الدور التركي في المنطقة .

حيث نلاحظ تراجع الدور التركي بعد مرور عام واحد فقط من الأزمة ، نظرا للتغذية الاسترجاعية في البيئة السورية _ قوة وصمود الرئيس بشار الأسد _ وكذلك بروز الدورين الروسي _ الصيني في مجلس الأمن _ والإيراني في البيئة العملية من خلال الدعم المباشر والصريح للنظام السوري،دخول حزب الله في الصراع بشكل مباشر إلى جانب الأسد ، . وبروز تنظيم القاعدة في سوريا كطرف ثالث في الصراع والذي يهدد الجميع، مع تراجع الدورين الامريكي والاوروبي.

المطلب الثالث :انماط وتوجهات الادوار في السياسة الخارجية

أ_انماط الدور:

ابرز الادوار التي تنتهجها الدول ذات السيادة[1]:

1_مؤيد التحرير: دولة يشعر قادتها أنه من الواجب عليها دعم حركات التحرر، نتيجة للتجربة الاستعمارية البشعة التي مرت بها، فالسياسة الخارجية الجزائرية انتهجت هذا الدور منذ الاستقلال ودعمت القضيتين الفلسطينية والصحراوية.

2_زعيم إقليمي: دولة تعتبر ان لديها ما يكفي من الموارد والقدرات لتمكينها من أن تسيطر على المجال الإقليمي، وقد حاولت قطر أن تحقق هذا الدور في الشرق الأوسط منذ الاحتلال الأمريكي للعراق.

3_حامي الإقليمية: دولة تشعر أنه من الواجب عليها حماية الساحة الإقليمية التي تتواجد فيها نظرا للمكانة الإقليمية والقدرات المختلفة التي تميزها عن غيرها من الدول ، ونجد ان تركيا انتهجت هذا النوع من الأدوار في الفترة الممتدة 2003_2010.

[1]_ Sofiane Sekhri,**op.cit**,p425

4_النشيط المستقل :الدولة التي تنتهج سياسة خارجية مستقلة ونشطة، تهدف الى تحقيق مصالح الدولة بغض النظر عن الضغوط الخارجية كما تهدف إلى زيادة وتنويع التفاعل مع الوحدات الدولية المختلفة.

5_الوكيل المضادة للإمبريالية: وهي الدولة التي تتبنى الموقف من كونها مناهضة للإمبريالية نتيجة لخلفيتها التاريخية، كأن كانت ضحية للاستعمار، أو نتيجة لدعم بعض الأيديولوجيات مثل الشيوعية.أو انطلاقا من فكر يرفض التوسع الامبريالي المتنامي بعد الحرب الباردة ،ونجد أن روسيا وإيران وكوريا الشمالية ، يعتمدون هذا الدور بالإضافة الى سوريا كنموذج عربي .

6_المدافع عن الإيمان: وهي الدولة التي تشعر أنه من الواجب عليها حماية وتعزيز مبادئ ومعتقدات معينة، يمكن أن تكون هذه المعتقدات سياسية مثل حماية والترويج للديمقراطية ،أو دينية، كحماية وتعزيز المسيحية واليهودية أو الإسلام.

7_الوسيط: دولة تتصور أنها قادرة على تنفيذ مهام محددة من أجل التوفيق بين الدول في حال الصراعات وسوء الفهم ،كدور الجزائر في السبعينيات من القرن الماضي ، ودوري قطر وتركيا في الشرق الأوسط منذ 2003.

8_المطور: وهي دولة تشعر أنه من الواجب عليها تقديم المساعدة لتطوير دول العالم المتخلفة.وهو دور تنتهجه الولايات المتحدة منذ عقود

9_نموذج دولة تنتهج سياسات معينة من أجل تعزيز هيبتها، لكسب النفوذ وأن يكون دورها انموذج إما في النظام الدولي أو في منطقة معينة او عدة مناطق.

10_صانع السلام: الدولة تأخذ على عاتقها مهمة تعزيز السلام والوئام في العالم وهو الدور الذي تنتهجه الولايات المتحدة منذ عقود.

11_الشرطي: دولة تشعر أنه من الواجب عليها محاربة ومعاقبة دول الشر والأنظمة المتسلطة والديكتاتورية.

12_ وكيل مكافحة الإرهاب :دولة تأخذ على عاتقها مهمة مكافحة الإرهاب بسبب تجارب التهديدات الإرهابية أو تجربة في مجال مكافحة الإرهاب.

من خلال النماذج السابقة ،يمكن استنتاج ما يلي :

_ نمط الدور يتبلور وفقا للرؤى الإستراتيجية للدولة وأهدافها ومصالحها القومية .

_ نمط الدور يتبلور وفقا لقوة الدولة وتنوع مصادر هذه القوة.

_ الدور ليس ثابت يمكن ان يتغير من مرحلة إلى أخرى ، وفقا للظروف والبيئة الدولية .

_ يمكن لدولة واحدة ان تتبنى أكثر من نمط للدور ، كالولايات المتحدة الأمريكية، فهي الشرطي ، وصانع السلام , والمطور ، والوسيط...الخ.

_ دول العالم الثالث غالبا ما تتبنى دور مؤيد التحرير او مضاد للإمبريالية . نظرا للظروف الاستعمارية التي عرفتها هذه الدول.

_ في الإقليم الواحد لا يمكن ان تتبنى أكثر من دولة دور القائد أو الزعيم الإقليمي ، فالدولة الأقوى في الإقليم فقط هي التي تتقمص ذلك الدور ، لكن إذا وجدت دولتان متقاربتان في القوة فنشهد هناك تنافس كبير على الانفراد بهذا الدور.

ب- توجهات الأدوار في السياسة الخارجية:

تتبع الدولة توجها معينا في سياستها الخارجية، يطبعها لمدة زمنية قد تطول أو تقصر، وذلك حسب تلاؤم مصالحها الوطنية مع ذلك التوجه وفقا للظروف الداخلية للدولة والواقع الدولي المحيط بها. كما تتنوع توجهات الدولة في سياستها الخارجية حسب موقعها الاستراتيجي ومدى أهميته بالنسبة للدول الأخرى وأهمية الدولة في حد ذاتها ومدى فاعليتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

1_ التوجه الإقليمي –العالمي:

ينصرف التوجه الإقليمي إلى توجه دور السياسة الخارجية للدولة وفقا لمجالها الجغرافي. فهناك دول تحصر دورها نحو مجالها الإقليمي ولا تعطي أي اهتمام للقضايا البعيدة عن إقليمها.[1]

من أمثلة الدول التي تنتهج هذا التوجه، جمهورية مصر العربية ،فالمجال الرئيسي لسياستها الخارجية هو الشرق الأوسط، كذلك السياسة الخارجية للبرازيل تجاه أمريكا اللاتينية، والسياسة الخارجية التركية في فترة تسعينيات القرن الماضي تجاه دول أسيا الوسطى والقوقاز .

وهذا التوجه تصاحبه صورة هامة للدور الوطني الذي تقدمه الدولة لذاتها، وهو دور الزعيم الإقليمي ،بحيث تقوم به الدول التي تمتلك إمكانيات كبيرة ومتنوعة مقارنة بالدول الأخرى في منطقتها مما يجعل منها قوة إقليمية ذات مسؤوليات خاصة تستثمر الدولة هذه الإمكانيات للقيام بدور نشط على الصعيد الإقليمي[2].من أهم الدول التي تلعب هذا الدور وتبحث عنه نجد كل من تركيا وإيران ، فكل منهما تسعى إلى التأثير في قضايا الشرق الأوسط.

يقابل التوجه الإقليمي ،التوجه العالمي ،بحيث توجه الدولة في هذه الحال سياستها الخارجية نحو وحدات دولية خارج إقليمها ،فاهتمامات هذه الدول موزعة على شتى دول العالم ،كما أنها تشمل أقاليم العالم.[3]ومن أمثلة الدول ذات هذا التوجه، الولايات المتحدة الأمريكية خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ،فهي توجه سياستها الخارجية تجاه مناطق عدة من العالم ،فسياستها نشطة في الشرق الأوسط وإفريقيا واسيا واوربا.

---

[1] _ محمد السيد سليم، مرجع سابق،ص37

[2] _ناصيف يوسف حتي،النظرية في العلاقات الدولية.بيروت:دار الكتاب العربي،1985،ص173

[3] _ محمد السيد سليم ،مرجع سابق،ص38

يصاحب هذا التوجه (العالمي) صورة هامة للدور الوطني الذي تقدمه الدول في سياستها الخارجية وهو دور زعيم تيار أو اتجاه دولي عام، حيث أن لهذه الدول دورا قياديا خاصة على الصعيد الدولي وعادة ما يعكس ذلك وجود عقيدة معينة لدى الدولة وإمكانيات كبيرة تسمح لها بتحقيق هذا الدور.[1]كما هو الحال بالنسبة لسياستي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ضد الإرهاب. بالإضافة إلى سياسة نشرهما للقيم الغربية كالديمقراطية والتي من خلالها تشن عدة حروب باسمها لإسقاط أنظمة تراها تهدد مصالحها القومية، كاحتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق وتدخلها في السودان والصومال . وتدخل فرنسا في مالي وافريقيا الوسطى.

2_ توجه إقرار أو تغيير العلاقات الدولية الراهنة :

يميز هذا التصنيف بين توجه سياسة خارجية يسعى لإقرار النمط الراهن للعلاقات الدولية وبين توجه سياسة خارجية يسعى إلى تغيير النمط الراهن للعلاقات الدولية إلى نمط مثالي متصور. وتوجه الإقرار أو التغيير في العلاقات الدولية الراهنة لا ينصرف فقط إلى القضايا الإقليمية، بل يشمل كل القضايا الدولية في شتى أنحاء المعمورة. ونتيجة لأتساع انتشار هذا التوجه(الإقرار/التغيير)

تتغير بعض معطيات الواقع الدولي ،كنمط التحالفات الدولية ،وهيكل التعامل الاقتصادي الدولي ،وعلاقات القوى الدولية.[2]

من أهم السياسات التي تساهم في تحقيق إقرار الوضع القائم إلى حد ما، سياستي الحياد وعدم الانحياز. وهتين السياستين اعتمدتهما الدول المستقلة عن القطبين المتصارعين أثناء الحرب الباردة. وهما تكسبان الدول دور المستقل النشط، حيث تكتسب الدولة المحايدة وغير

[1] _ناصيف يوسف حتي،مرجع سابق،ص174

[2] _محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص38

المنحازة مصداقية عند الجميع ،وبالتالي تستطيع أن توظف ذلك في خدمة السلام والاستقرار الدوليين وابرز مثال على هذا التوجه مملكة النمسا[1].

أما السياسات التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن في العلاقات الدولية هي سياسة الأحلاف والتكتلات الدولية. بحيث كل حلف يسعى إلى احتواء اكبر عدد من الدول لتأييده للسيطرة على المواقع الحيوية[2]،وبالتالي يمنع الحلف الضد من تقوية دفاعاته ،مما يسهل السيطرة عليه وإلغائه، هذا ما حصل بالفعل خلال الحرب الباردة بين حلفي "الناتو" و"وارسو"، حيث زال الأخير بسقوط الاتحاد السوفياتي.

3- التوجه التدخلي والا تدخلي : إذا كانا التوجهين السابقين صنفا وفقا لأهداف الدولة من خلال سياستها الخارجية ،فان هذا التوجه يصنف الدور في السياسة الخارجية من خلال الأدوات التي تتبعها الدولة في تنفيذ سياستها. بمعنى إلى أي حد توظف الوحدة الدولية أدوات تدخلية للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى.

يذهب التوجه التدخلي إلى سعي الوحدة الدولية للتأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى وتوجيهها بالتأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها.[3]

وهذا التوجه تعتمده في غالب الأحيان الدول الكبرى ،والتي تبحث دوما عن النفوذ وتسعى للمحافظة على مصالحها القومية خارج إقليمها. ومن أبرز الدول التي تنتهج هذا التوجه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية ،وفرنسا في كل من مالي وافريقيا الوسطى ، وروسيا في دول البلقان ومنطقة القوقاز. أما بالنسبة للدول العربية فمن ابرز الدول التي انتهجت التوجه التدخلي نجد سوريا تجاه لبنان ،بحيث بلغ تدخلها ذروته في الفترة السابقة لاغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق "رفيق الحريري" عام 2005،إلا أن هذا التدخل

[1] _ناصيف يوسف حتي،مرجع سابق،ص174

[2] _ ناصيف يوسف حتي،المرجع نفسه، نفس الصفحة

[3] _محمد السيد سليم ،مرجع سابق،ص38

عرف بعض التراجع في الخمس سنوات الأخيرة ،خاصة بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان. كما نجد التدخل السعودي في البحرين اثر الثورة البحرينية منذ 2011، بالإضافة إلى التدخل التركي والقطري والإماراتي في تسليح المعارضة السورية منذ2012.

أما التوجه ألا تدخلي، فإنه قد يحاول أيضا التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى ولكن بدون تدخل في تركيب السلطة السياسية. وهذا التوجه تنتهجه في غالب الأحيان دول ذات سياسة خارجية متوازنة ،حيث تسعى إلى تحقيق الحد الأدنى من مصالحها دون اللجوء إلى التدخل، وهذه الدول تعتمد على الاتفاقيات الرسمية[1].ومن أبرز الدول التي تنتهج التوجه الا تدخلي، سياسة الجزائر تجاه الدول العربية_ وقد برز نمط الدور الا تدخلي للجزائر أثناء الحراك العربي منذ 2011. وتجلى بمواقف الجزائر من الوضعين الليبي والسوري.

إن الحديث عن هذه التوجهات الثلاثة للسياسة الخارجية كل على حدا ،لا يعني أن انتهاج الدولة لأحدها يمنعها من انتهاج الأخر، فمن الممكن تصور تداخل الأنماط الثلاثة لتوجهات السياسة الخارجية للوحدة الدولية في توجه عالمي قوامه إقرار الوضع الراهن بشكل تدخلي.

المطلب الرابع :محددات الدور

يتقيد تحقيق الدور وفقا للنمط الذي تتبناه أي دولة بعدة محددات، يمكن التطرق إليها في النقاط التالية[2]:

_ المتغيرات المادية وغير المادية التي تتمتع بها الدولة والتي بالتأكيد تنعكس على سلوك الدولة الخارجي تجاه محيطها الإقليمي بما تملكه من عناصر القوة او الضعف.

2_محمد السيد سليم المرجع السابق،ص39

[2] _ لبنى خميس مهدي، مرجع سابق

_مجموعة العوائق التي تحد من حرية وحركة الدولة داخل محيطها الإقليمي،والتي يتوقف عليها مقدار تعاطيها مع القضايا الإقليمية والخارجية، وهي غالبا ما تكون محددات داخلية، إقليمية او دولية.

_مدى إسناد ودعم القوى الدولية للدور الإقليمي لدولة ما، والذي يستند في الأساس على قاعدة المصالح والأهداف المشتركة. أي مدى قدرة الدولة على خدمة مصالح القوى الكبرى أو العظمى من عدمه .

_شخصية صانع القرار والمتغيرات المؤثرة في تكوينها، مما يشكل أهمية بالغة في معرفة مفاتيح فهم إستراتيجية حركة صانع القرار وأدوات ترجمة أهدافها إلى واقع ملموس.

_ مرونة حركة الدولة في إطار محيطها الإقليمي تؤثر على التوقعات للأدوار التي يمكن ان تؤديها، فمرونة الحركة تتوقف على توفر ثلاثة أنواع من البيئات هي :

أ_بيئة داخلية تدعم حركة صانع القرار وتمده بالقوة والقدرة على الحركة، ويقصد بها هنا مدى الاستقرار السياسي والترابط المجتمعي، مما يمنح لصانع القرار القدرة على ممارسة الدور الذي يريده.

ب_ بيئة اقليمية قد تمنح صانع القرار الفرصة للعب الدور الذي يريده، او قد تواجهه بعوائق تحول دون ذلك.

ج _بيئة دولية مرتبطة في الأساس بعلاقة الدولة(صاحبة الدور) بالدول الكبرى أو العظمى، وما تمليه تلك الدول من شروط تقع على عاتق الدولة الإقليمية وتحد من حركتها.مما يعني ان اي دور إقليمي ممكن ان تلعبه دولة ما داخل محيطها لا يكون بمعزل عن رقابة الدول الكبرى.

المبحث الثالث: النفوذ السياسي

تناول هذا المبحث مفهوم النفوذ السياسي من خلال، التعريف به وعلاقته بالنسبية ومعرفة اهم وسائله.

المطلب الاول: تعريف النفوذ السياسي

يقصد بالنفوذ السياسي "تأثير الدولة في النسق الدولي، وقدرتها على تغيير سلوك الدول الاخرى "[1].والنفوذ هو هدف او غاية الدور ، كما لا يمكن ان يتبلور دور دولة ما في منطقة ما دون وجود نفوذ لها في تلك المنطقة .وكذلك لا يمكن ان يتحقق الدور دون توفر قدرة الدولة على التغيير في سلوكيات الدول الاخرى ، وهو ما يعني "القوة الفعلية او النفوذ".

وتعرف الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية النفوذ بأنه:" القدرة على حمل الآخرين بفعل ما نريد ان يقوموا به"[2]،والهدف من النفوذ السياسي هو تحقيق الهيمنة، وهذه الأخيرة تعبر عن النفوذ السياسي الذي تمارسه دولة قوية على دولة أخرى بقصد تحجيمها عن الساحة الدولية ، والسيطرة الفعلية(غير الرسمية) على شؤونها وسلطاتها وقراراتها و أوضاعها دون الحاجة للاحتلال العسكري لها.

في كتابه "التحليل السياسي الحديث"،عرف "روبرت .أ.دال"" النفوذ" بأنه "علاقة بين فاعلين حيث تؤثر احتياجات ،رغبات ، تفضيلات أو نوايا فاعل أو أكثر على تصرفات أو نوازع فاعل أخر أو أكثر[3].

---

[1] _ لويدجونسن،تفسيرالسياسة الخارجية .(تر:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم).الرياض:عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود،ص238

[2] _عبدالكافي اسماعيل عبدالفتاح،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية.[د.م.ن]،[د.د.ن].[د.ت.ن]،ص464

[3] _روبرت.أ،دال،التحليل السياسي الحديث .(تر:علاء بوزيد،علاء الدين هلال). القاهرة :مركز الاهرام للنشر.ط1993،5،ص49

في التعريف السابق اغفل "دال" وسائل النفوذ التي يمكن أن تتوفر لدى طرف والتي تجعله يُرغم الطرف الأخر على قُبول نفوذ الطرف الأول، واعتبر النفوذ أمر طَوعي وكأنه يَقُوم على اتفاقية _خالية من عنصر الإكراه_ بين طرفين.

أما"حسين عبد الحميد احمد رشوان" عرّف النفوذ في كتابه "في القوة والسلطة والنفوذ "بأنه " قوة غير نظامية تتمثل في القدرة على التأثير في صانعي القرارات السياسية وتوجيه الرأي العام من أجل تحقيق أهداف الهيمنة، وهو يُمارس عادة من جانب العناصر القيادية التي لا تستعمل أي مناصب رسمية في المجتمع [1].

أَبرَز "رشوان" في هذا التعريف خاصّية مُهمَّة للنفوذ بأنه قوة غير نظامية، بمعنى أن السُّلطة الرَّسمية في دولة ما لا تستعمل القوة النظامية في تحقيق نفوذها في الدول المستهدفة، إلا أن "رشوان" طابق بين الهيمنة والنفوذ.اذ أن الهيمنة هي الهدف والغاية من النفوذ. كما ان للنفوذ عدة أشكال منها، التحكم، السيطرة ،النفوذ الظاهر والضمني .

المطلب الثاني: نسبية النفوذ

يتميز النفوذ بخاصية النسبية، فعندما نتحدث عن نفوذ دولة ما، فإن ذلك النفوذ يكون بدرجة ما تجاه دولة أخرى وكذلك بمدى معين . وينتج عن هذه النسبية عدة اختلافات في حجم النفوذ[2]:

1_ الاختلافات في توزيع الموارد السياسية : حيث يعتبر المورد السياسي أداة يستطيع الشخص ان يستخدمها ليؤثر على سلوك الأشخاص وهو ما ينطبق على الدول كذلك.وتشمل الموارد السياسية الأموال ،المعلومات، التهديد و المستوى الاجتماعي.

[1] _حسين عبد الحميد احمد رشوان ،في القوة ،السلطة والنفوذ دراسة في علم الاجتماع السياسي.الاسكندرية:مركز الاسكندرية للكتاب،ص201

[2] _ روبرت .أ.دال ،مرجع سابق،ص53

2_ التباين في المهارات والكفاءات التي يستخدم بها الأفراد مواردهم السياسية، والاختلافات في المهارات السياسية تتبع بدورها عن التباين في المواهب والفرص والحوافز والتعلم وممارسة المهارات السياسية .وهذا ما ينعكس على دور الدولة من حقبة الى اخرى حسب تغير قيادتها السياسية. وهو ما سنوضحه في الحالتين التركية والايرانية في الفصول القادمة.

3_ التباين في مدى استخدام الأفراد للأغراض السياسية، فمن بين فردين متساويين في الثروة قد نجد أحدهما يستخدم ثروته ليحصل على النفوذ، في حين أن الأخر قد يستخدم ثروته لتحقيق النجاح في العمل.هذا التباين يمكن ان يعود الى الاختلاف في الدوافع،كماينبع من تباين المواهب والخبرات .

يمكن تلخيص هذه العوامل في الشكل التالي:

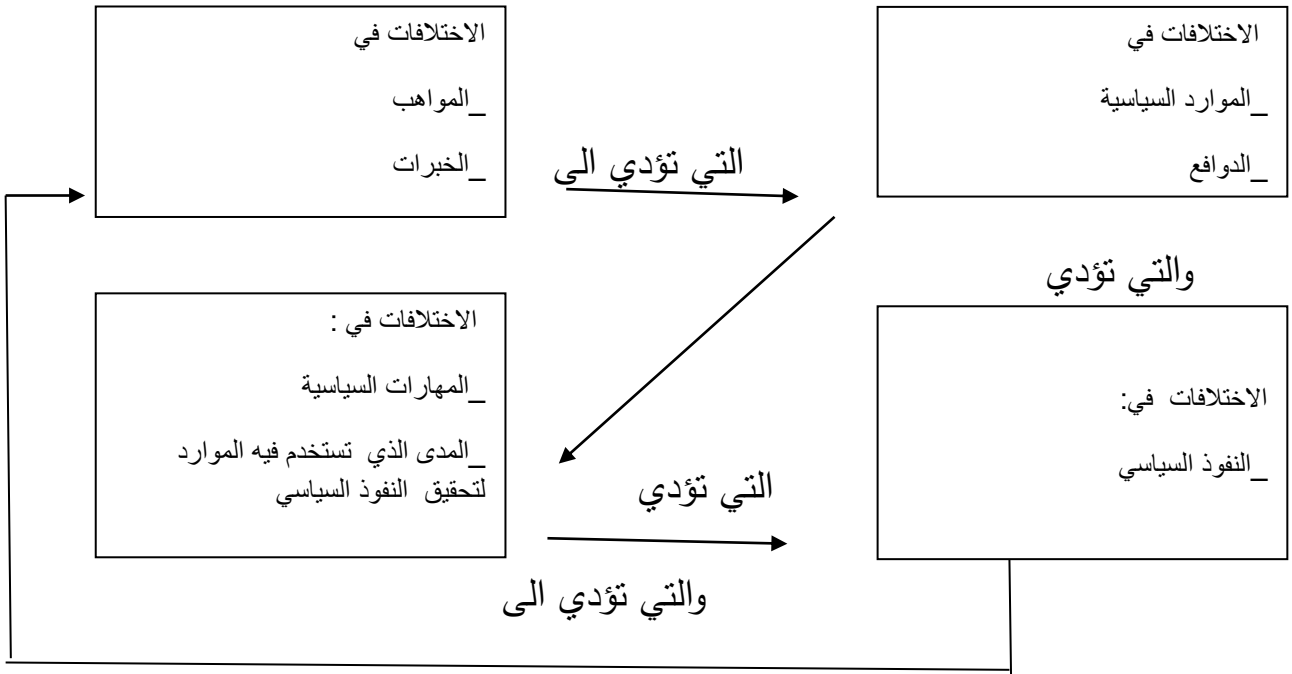

الشكل (1):بعض العوامل المفسرة للاختلافات في النفوذ السياسي[1].

[1] _ روبرت.أ. دال،مرجع سابق ،ص55

المطلب الثالث :وسائل النفوذ

للنفوذ عدة وسائل منها:

1_الإقناع،:وهو شكل من أشكال النفوذ ويشمل نوعين الإقناع الظاهري والإقناع الخداعي[1].

_ الإقناع الظاهري: يكون هذا الإقناع بطريقة مباشرة ،وعلى معلومات صحيحة بما يخدم مصلحة الطرفين.

الإقناع الخداعي: وهذا النوع من النفوذ إلتوائي وغير بريء، بحيث انه صورة غير أمنة للاتصال ، لا تتضمن نقل المعلومات الصحيحة . فهو خداعا مقصودا ، حيث يقوم الطرف "أ" بالسعي لإقناع الطرف"ب" ليقوم بتصرف بناء على معلومات خاطئة يقدمها الطرف الاول_ تساهم في تشويه إدراك الطرف "ب"للموقف بشكل صحيح[2]، هذا الأسلوب استعملته الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لإقناع الدول العربية ودول أخرى من أجل إسقاط نظام صدام حسين، كما استعمله الدول الغربية في السنوات الأخيرة لتوجيه ضربة عسكرية للنظام السوري، بحجة استعماله(النظام السوري) الأسلحة الكيماوية ضد المعارضة السورية المسلحة . وهذا النوع من الإقناع استعملته كذلك كل من قطر والسعودية والإمارات من اجل تسليح المعارضة السورية.

2_جماعات الضغط والمصالح

أ_تعريف جماعات الضغط و المصالح :

هي جماعات منظمة أو شبه منظمة، تختص بالدفاع عن مطالب معينة تهدف الى تحقيق مصالح أعضائها، وتباشر ما يعني لها من أنماط النفوذ والضغط على السلطة

[1] _ روبرت.أ. دال ،المرجع السابق، نفس الصفحة

[2] _ روبرت.أ. دال،المرجع نفسه ،ص60

الرسمية ودوائر صنع القرار ،سواء بهدف رعاية المصالح التي تمثلها وحمايتها وتعزيزها أو من أجل الحصول على تعهدات من شأنها خدمة هذه المصالح وتطويرها .

وتتنوع جماعات الضغط أو المصالح إلى عدة تنظيمات أو مجموعات كالنقابات العمالية والمهنية، ومتطلبات الشباب، الهيئات العينية، النقابات المجتمعية، المجموعات الإعلامية واتحاديات رجال الإعمال.....الخ

على المستوى الدولي، تستغل الدول جماعات الضغط أو المصالح لتحقيق وتكريس نفوذها في مناطق متفرقة من العالم بناء على حجم و قدرة تأثير هذه الجماعات على الهيئات الرسمية في تلك الدول . والدول الكبرى يمكنها تحقيق نفوذها من خلال المؤسسات الدولية الاقتصادية ، المنظمات الدولية التي تسيطر عليها ، والمنظمات غير الحكومية من خلال تمويلها خارجيا.[1]

كما أن المنظمات الطوعية غير الحكومية الممولة من الخارج تصبح يوما بعد يوم جزءا من حركة دولية ذات تأثير متزايد في صنع السياسة المحلية ، خصوصا في الدول النامية، في ظل أجواء العولمة والتحلل التدريجي للحدود السيادية للدول. حيث تصبح هذه المنظمات أكثر ارتباطا بأهداف القوى الخارجية، وأدوات بيدها توجهها كيف ما تشاء[2].مثلا النقابات العمالية الشيوعية في الدول العربية في فترة الحرب الباردة كانت تمول من الخارج وارتبطت ارتباطا وثيقا بالاتحاد السوفيتي آنذاك . وفي المقابل النقابات اللبرالية كانت مدعومة من الدول الرأسمالية الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ما جعلها تساهم في تحقيق نفوذ الغرب في بلدانها خاصة في تشكيل انظمتها السياسية، بالإضافة الى المجموعات ذات الطابع الديني.

---

[1] _ قحطان احمد قحطان ، المدخل الى العلوم السياسية .عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع،2012 ص213

[2] _ خالد احمد الرماح."ازمة تمويل منظمات المجتمع المدني" مجلة مدارات استراتيجية.السنة الاولى. العدد 1. 2012/2011 ، ص45

ومن أمثلة المجموعات ذات الطابع الديني ،الحسينيات في العراق التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بإيران ، ومن خلالها تحقق إيران نفوذا أكبر في العراق . بالإضافة إلى رجال الدين الشيعة في العراق.

3_ الشركات متعددة الجنسيات:

أ_تعريف الشركات متعددة الجنسيات : هي شركات اقتصادية رأسمالية ذات طابع ربحي، تتميز بانتمائها الوطني وتعدد جنسياتها ونشاطاتها ذات الطابع الدولي ، لا يعترف القانون الدولي بوجودها ،حيث أنها شركات كبيرة ، غير متخصصة في قطاع معين[1].

تتميز الشركات متعددة الجنسية بضخامة الحجم والامتداد الإقليمي الجغرافي ، وتعدد مجالات الإنتاج والنشاط ، والإدارة المركزية ، وقدرتها على خلق واحتكار التكنولوجيا المتقدمة .

من ابرز الشركات متعددة الجنسيات جنرال موتورز ، كوكاكولا،فيليبس، تويوتا ، هياتشي، اكسن فورد، فورد، روايال دانش.

ب_علاقة الشركات متعددة الجنسيات بنفوذ الدول:

الشركات متعددة الجنسيات هي من أهم وسائل النفوذ للدول الصناعية المتقدمة لبسط نفوذها في الدول الأخرى ، حيث تستخدمها الدول المنشئة لها كأداة ، وتستغلها في صراعها التنافسي مع الدول الأخرى ، كالدعم المعنوي والغطاء الدبلوماسي لإعانتها في عملياتها خارج حدودها الوطنية .

[1] _قحطان احمد قحطان ، مرجع سابق،ص371

4_المساعدات الإنسانية والقروض المالية :

من أهم وسائل النفوذ السياسي في العصر الحديث المساعدات الإنسانية والقروض المالية،حيث اعتمدت الدول الكبرى على تقديم المساعدات الإنسانية للدول الفقيرة ذات الأهمية الإستراتيجية ،خاصة الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول الساحل الإفريقي.

فالمساعدات الإنسانية والقروض المالية ترهن الدول المستقبلة لها للدول المانحة . خاصة فيما يخص القرارات السياسية ذات الطابع الدولي. ولنا في الحرب على العراق عام 2003 ابرز مثال حيث خضعت معظم دول الخليج خاصة الكويت والسعودية للقرار الامريكي وايدته.

استخدمت المساعدات الانسانية والعسكرية لتكريس النفوذ بشكل جلي خلال الحرب الباردة حيث كانت المنافسة ايديولوجية بين قطبي العالم آنذاك(الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي)، واستمر استخدامها الى يومنا هذا ،وذلك من اجل البحث عن مواطن نفوذ في المناطق الاستراتيجية .

ابرز الدول المستخدمة للمساعدات الانسانية والعسكرية والقروض المالية لتكريس النفوذ نجد كل من الولايات المتحدة الامريكية . وفرنسا وبريطانيا وروسيا بالإضافة الى الدول الصاعدة كالصين وتركيا وايران.

يعود استعمال الولايات المتحدة الامريكية للمساعدات الانسانية الى عهد الرئيس الاسبق "ترومان"ضمن ما عرف آنذاك بـ"مبدا ترومان1948" والذي أقر برنامج المعونات تحت مسمى "المساعدة التقنية للدول النامية "[1].هذه المساعدات اخذت صبغة انسانية ،ضمن

[1] _احمد فتحي .تنامي اهمية الشرق الأوسط الاقتصادية والجيوبوليتيكية "متحصل عليه من الموقع http://neworientnews.com/news/Main.php يوم 28_10_2013 على 19:20

النوايا الحسنة لدولة ديمقراطية _الولايات المتحدة الامريكية_ تجاه دول غير ديمقراطية وفقيرة تحتاج الى من يأخذ بيدها الى طريق الديمقراطية والتقدم.

لم تلبث النوايا الخفية خلف تلك المساعدات مستترة الى ان ظهرت بوضوح خلال السنوات الاخيرة .حيث دعمت الولايات المتحدة الامريكية بالمساعدات المالية والقروض دول توصف أنظمتها بالدكتاتورية ، اذ لطالما دعمت بقاء رؤساء دول لمصلحتها القومية . فقد دعمت الولايات المتحدة الامريكية بالمساعدات المالية والعسكرية نظام حسني مبارك في مصر لما يزيد عن 30 سنة، ففي العشر سنوات الماضية فقط وصل مصر ما يربو الى 15بليوندولار امريكي [1]، وها هي لم تعلن بشكل رسمي تعليق مساعداتها لمصر بعد عودة الحكم العسكري لمصر بعد ثورة 25 يناير 2011، والانقلاب على نظام ديمقراطي في 30_06 _2013منتخب من طرف الشعب المصري وعزل الرئيس محمد مرسي المنتخب في اول انتخابات رئاسية ديمقراطية شهدتها مصر.

ان استخدام المساعدات الانسانية لتحقيق النفوذ لم يقتصر على الدول الكبرى فقط،نجد حتى الدول الإقليمية الباحثة عن دور إقليمي تستخدم هذه الوسيلة لتحقيق نفوذها في دول إستراتيجية بالنسبة لها .فتركيا وإيران قد ابرزتا دور المساعدات الإنسانية لتكريس النفوذ واتضح ذلك جليا خلال الأزمة السورية الحالية .

وبالعودة الى المساعدات الأمريكية للدول العربية أثناء الثورات العربية_ أو ما أطلق عليه البعض الربيع العربي_ يمكن عرض بعض منها[2]:

_ المساعدات الامريكية المقدمة لمصر:1,3مليار دولار امريكي.

[1] _ المعونات الامريكية وسيلة استعمارية ثمنها باهظ.الوعي . العدد 274 السنة 24،2012 متحصل عليه من الموقع http://www.al-waie.org/ يوم 28_10_2013 على19:20

[2] _ المعونات الامريكية وسيلة استعمارية ثمنها باهظ. جريدةالوعي . العدد 274 السنة 24،2012 متحصل عليه من الموقع http://www.al-waie.org/ يوم 28_10_2013 على19:20

_ المساعدات الامريكية المقدمة لليمن :55مليون دولار امريكي.

_ المساعدات الامريكية المقدمة لتونس: 100مليون دولار امريكي.

المبحث الرابع: القوة الاقليمية

المطلب الاول : مفهوم القوة وخصائصها

أ_مفهوم القوة

لم يتفق مفكري وباحثي علم السياسة على تعريف موحد لمصطلح القوة . وبذاك عرف هذا المصطلح عدة تعريفات يمكن التركيز على بعض منها :

_ عرف" ماهاندرا كومار"*القوة بأنها "القدرة والقابلية للسيطرة على الآخرين وجعلهم يعملون ما يريد طرف ما من عمل ،كذلك جعلهم يمتنعون عن عمل لم يرغب هذا الطرف ان يقوموا به".[1]

في هذا التعريف طابق "كومار" بين القوة والقدرة ، واعتبر القوة هي النتيجة التي يريد أن يصل إليها طرف ما من خلال مقدرته على التأثير على سلوك الآخرين . وبالتالي عرف القوة باعتبارها هدفا وغاية . لكنه أهمل تعريف القدرة .

_وعرف هانس مورغينتو "،القوة بانها" قدرة الشخص على السيطرة على تفكير وتصرفات شخص اخر"[2].

وهنا طابق" مورغينتو" بين القوة والسيطرة ، لكن نجد ان القوة هي وسيلة لتحقيق السيطرة فالأخيرة هدف يتم تحقيقه بتوفر الأولى.

---

*_مفكر هندي

[1] _محمد سالم صالح "القوة و السياسة الخارجية :دراسة نظرية ".مجلة الكوفة .العدد 6.[د.ت.ن]

[2] _ خضر ابراهيم ، مرجع سابق، ص161

_وعرف"ماكس فيبر القوة بانها« القدرة التي يمتلكها الفرد في ضوء العلاقات الاجتماعية والتي تجعله في حالة يستطيع معها ان يحقق رغباته بغض النظر عن مقاومة الاخرين"[1].

نجد ان "فيبر "عرف القوة من خلال وضع معين يميز الفرد بامتلاكه القدرة التي من خلالها يحقق رغباته دون النظر الى حالة الاخرين ، وبالتالي عرف القوة من خلال المقارنة بين قدرة الطرف المؤثر وقدرة الطرف المقاوم.

_روبرت دال :عرف القوة بأنها "قدرة (ا) على دفع (ب) للقيام بعمل (س) .احتمال قيام (ب)بالعمل (س)بغض النظر عما فعله (ا)"[2].

اذا "دال" إنتقل في تعريفه للقوة من التعريف المادي الذي استعمله سابقيه الى التعريف المعنوي،حيث عرف القوة من خلال القدرة على التأثير .

كما تعرف القوة ايضا باعتبارها مجموعة الامكانات المتاحة لدولة ما. التي يمكن تقديرها بمقارنتها بإمكانات دول الاخرى [3].

هذا التعريف وسع مفهوم القوة الى الامكانات التي تمتلكها الدول مقارنة بالدول الاخرى ولم يقتصر على الاهداف والغايات المتوخاة من امتلاك القوة .وما يؤخذ عليه تركه للإمكانيات مجهولة ولم يتطرق اليها بالتعريف او التحديد.

_أماالدكتور "احمد داوود أوغلو"عرف القوة من خلال تحديد العناصر المكونة لها، وقد ركز على مدى ترابطها وتكاملها.بحيث حدد هذه العناصر في المعطيات الثابتة (التاريخ،الجغرافيا،عدد السكان والثقافة)،معطيات متغيرة (القدرة الاقتصادية ،القدرة

---

[1] _احمد سالم علي،"القوة وعالم ما بعد الحرب الباردة،هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟".المجلة العربية للعوم السياسية ،العدد20،خريف 2008،ص119_136

[2] _ لويد جونسن, مرجع سابق ،ص240

[3] _ احمد سالم علي،مرجع سابق.ص122

التكنولوجية،القدرة العسكرية) بالإضافة الى المعطيات السياسية* والمتمثلة في الذهنية الاستراتيجية ،التخطيط الاستراتيجي والارادة السياسية.[1].

كما عرفتها الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية بأنها" النفوذ المتحكم في السلطة او الحكم وإذا اكتسبت صفة الشرعية اصبحت سلطة . وقد تكون القوة سياسية ،عسكرية او اقتصادية[2].

ويعرفها البعض بأنها القدرة على حمل الاخرين على ان يفعلوا مانريدهم ان يقوموا به على افتراض ان هذا مختلف عما يرغبون هم بفعله، وذلك باستخدام التهديد وباستخدام العقوبات اذا لزم الامر .

تعريف اجرائي:

القوة تعني اكتساب الدولة من المقدرات الفعلية سواء الاقتصادية ،العسكرية ، السياسية،والحضارية ما تمكنها من فرض واقع سياسي في محيطها الإقليمي او الدولي بما يتماشى مع مصالحها القومية واهدافها الاستراتيجية.

ب_خصائص القوة

قد تمتلك الدولة عدة مقومات للقوة لكن السؤال المطروح ،هو ما مدى قدرة الدولة على التأثير على الدول باستعمالها لهذه المقومات.كما نجد أن عملية التأثير نسبية.فامتلاك الدولة لمقومات القوة الشاملة،هذا لا يعني أن بإمكانها التأثير على جميع الدول،يجب مراعاة كذلك نقاط القوة لدى الدول الأخرى،وكذلك نقاط ضعف هذه الدولة التي تريد أن تؤثر على الدول الأقرب باكتسابها مقومات القوة الشاملة،اذ أن نقاط ضعفها تكون نقاط قوة للدول

---

[1] _ احمد داوود اوغلو .العمق الاستراتيجي:موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.(تر:محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل).الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون،2010،ص35

* _ تصنيف الباحث

[2] _ عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح ،مرجع سابق ،ص338

الأخرى،وبالتالي نجد أن عملية التأثير نسبية ،وهذا ما يطرح استحالة مقدرة الدولة على ترجمة مقدرات قوتها إلى نفوذ بشكل ملائم، وهو ما اشار اليه الدكتور "لويد جونس" في مؤلفه "تفسير السياسة الخارجية "عام1989 م والذى تناوله في النقاط التالية[1]:

_القوة هي علاقة ادراكية :هذا الادراك يكون لدى الدولة التي تمتلك مقومات القوة بباقي، مقارنة الدول، حيث يجب ان تدرك الاخرة ان الاولى تمتلك مقدرات مماثلة للقوة وإنها ترغب في استعمالها ,بحيث ان عدم ادراكها لهذا الامر يجعل من الممارسة الفعلية لقوة الدولة الممتلكة لهذ المقومات ذات تأثير ضعيف لايرق الى تلك المقومات .

_القوة هي علاقة نسبية متبادلة ,فقد تستطيع الدولة ان تستعمل القوة تجاه دولة معينة ولا تستطيع ان تستعملها تجاه دولة اخرى ,وهو ما يسمه منحدر فقدان القوة "وهو يعني ان الدولة تفقد قدرتها التأثيرية على غيرها من الدول كلما ازداد البعد الجغرافي لتلك الدول عنها ,كما شمل النسبية المتبادلة،ان المواقف التي تتضمن استعمال النفوذ يؤثر كل طرف في الاخر بأسلوب معين ولأمر متبادل .للاحظ ان الولايات المتحدة الامريكية رغما امتلاكها مقدرات القوة الشاملة وإنها أقوى اقتصاد واقوى جيش عسكري ,فان استخدامها للقوة كانت له حدود ,فقد غزت العراق وأفغانستان لكنها لم تستطع التدخل في سوريا.

بالإضافة الى وقوفها عاجزة عن اخضاع كورية الشمالية وإيران

_القوة تتعلق بقضية معينة :اذ تستطيع دولة ممارسة النفوذ على دولة ما في قضية معينة ولكنها لا تستطيع ان تمارس نفوذا مماثلا فيما يتعلق بقضية اخرى نظرا الى مصادر اختلاف النفوذ فيما يتعلق بالقضيتين.

فإسرائيل تعتبر قوة اقليمية في الشرق الاوسط ومع امتلاكها للسلاح النووي,إلا ان قوتها نسبية وتتعلق بقضية دون اخرى .فهي قوة امام حركة حماس لكن قوتها اقل فاعلية امام

[1] _لويدجونسن،مرجع سابق,ص ص،240،238

حزب الله والدليل هو صمود حزب الله في حرب تموز والخسائر الهائلة التي لحقت بالجيش الاسرائيلي.

_تأثير القوة التي تمارسها دولة ما بتوقعات الدول الاخرى من تلك الدولة.وبالعودة للمثال السابق فان قوة اسرائيل تأثرت بتوقعات الدول المجاورة لها بعد حربهامع حزب الله 2006,حيث كان اعتقاد تلك الدول انها قوة لا تقهر مما يجعل قوتها تتراجع في ادراك اعدائها خاصة حركة المقاومة الاسلامية(حماس) الفلسطينية.

_يميل صانع القرار والباحثين الى اعطاء الدول العدوانية وزنا من القوة اثقل مما يعطونه للدول التي تمتلك القوة الحقيقية.

وهذه المسالة منطبقة تماما على الحالة الايرانية ،فصانعي القرار في الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية تعطي لإيران وزنا بأنها خطرا دوليا خاصة مع سعيها لامتلاك السلاح النووي،هذا ما ادى الى سهولة انتشار النفوذ الايراني في دول الجوار واستقطابها خاصة تلك التي لها علاقات مضطربة مع الغرب كسورياوالعراق .

اذا رغم ان "جونسن" عبر عن هذه النقاط الخمس بعوامل متعلقة بالقوة إلا اننا نرى انها خصائص تتميز بها القوة و نختصرها في:

_القوة علاقة ادراكية

_القوة علاقة نسبية متبادلة

_القوة غائية تتعلق بهدف وقضية

_القوة تصاعدية –تنازلية،غير ثابتة

_القوة ذات صفة معنوية _ طابع معنوي

المطلب الثاني :قياس القوة في العلاقات الدولية (قوة الدولة)

تعتبر مسالة قياس قوة الدولة من المسائل التي شهدت اختلاف واسع بين مفكري العلاقات الدولية بشكل خاص والسياسية بشكل عام وفي هذا المطلب سنتطرق الى بعض هذا الاختلاف.

من أول المحاولات لقياس القوة دراسة لـ"كليفورد جرمان "Clifford german"عام 1960 والذي حدد قياس القوة بالمعادلة التالية :

قوة الدولة =القدرات النووية ×(المساحة +السكان+حجم القاعدة الصناعية+حجم القوة العسكرية)[1].

نلاحظ ان قياس جرمان للقوة كان عسكريا محضا وهو تعريف كلاسيكي مادي اذ قرنها بأحد اهم المقدرات العسكرية وهي القوة النووية . لكن قياس القوة في القرن الواحد والعشرين لا يعتمد على القوة النووية بشكل أساسي, فمثلا كوريا الشمالية قوة نوويةلكن ليس لها تأثير كبير في الساحة الدولية وليس لها نفوذ وهي دولة منعزلةوبالتالي فان قياس القوة يجب ان يراعى التوازن بين مقومات القوة المادية والمعنوية.

كما قدم "ديفيد سنجر" "j.david singer " نموذجا لقياس القوة في معادلة شملت العناصر التي تطرق لها جرمان لكن بتوازن بين عناصر القوة.

قوة الدولة=(نسبة سكان الدولة من العالم+نسبة الحضر الى سكان الدولة+نسبة انتاج الدولة من الصلب والحديد الى العالم+نسبة استهلاك الطاقة في الدولة الى العالم+نسبة الانفاق العسكري الى العالم+نسبة العسكريين الى عدد السكان)/6.[2]

[1] _وليد عبد الحي "بنية القوة الايرانية وافاقها" متحصل من الموقع:
Stadialjazeera .net/irandst rength factors/20131600105529173230

[2] _وليد عبد الحي ،المرجع نفسه

اهم ما يميز معادلة قياس القوة لدى "سنجر" هي خاصية النسبية ,حيث راعى نسبة سكان الدولة الى العالم وإنتاج الدولة من الصلب الى العالم ونسبة استهلاك الدولة من الطاقة الى العالم ونسبة الانفاق العسكري الى العالم .كما راعى نسبة الحضر داخل الدولة الى سكان الدولة الاجمالي وكذلك نسبة العسكريين في الدولة الى سكانها الاجمالي.

اشارت معادلة «سنجر »الى عامل بالغ الاهمية لقياس القوة في عصرنا الحالي، ألا وهو نسبة الحضر الى سكان العالم وهو مؤشر جد ضروري حيث ان نسبة الحضر الى عدد السكان يدل على مدى التنمية المحلية داخل الدولة كذلك على المستوى التعليمي للسكان بحيث كلما زادت نسبة الحضر في اقاليم الدولة تناقصت نسبة الامية وازدادت نسبة الوعي لدى السكان وهو ما يزيد من استقرار الدولة الذي ينعكس على قوتها.

لكن جرمان وسنجر ركزا على مكونات او مؤشرات القوة المادية وأهملا المؤشرات المعنوية خاصة القوة الاقتصادية،الديبلوماسية_مايسمى القوة الناعمة_الاستقرار السياسي,الرشادة السياسية لدى الفئة الحاكمة.

اما الاستاذ احمد داود اغلو فقد عبر عن القوة الشاملة للدولة وفقا للمعادلة التالية :

ق=(م ث+م ت)× (ذ س× خ س× ر س)

ق:قوة الدولة

م ث: ترمز للمعطيات الثابتة والتي تشمل التاريخ(ت),الجغرافيا(ج),عدد السكان (ع), الثقافة (ف). م ت:معطيات القوة المتغيرة والتي تشمل القوة الاقتصادية (ق ت), القدرة التكنولوجية (ق ك), القدرة العسكرية (ق ع).

اما المعطيات السياسية فتشمل الذهنية الاستراتيجية (ذ س),والتخطيط الاستراتيجي(خ س),والإرادة السياسية (رس). وقد نشر اغلو المعادلة السابقة بعد احلال كل من القوتين الثابتة والمتغيرة بمكوناتهما فأصبحت المعادلة السابقة على الشكل التالي[1]:

ق=[(ت+ج+ع+ق)+(ق ت,قك+ق ع)] ×(ذ س×خس×ر س) .

المطلب الثالث: مصادر،محددات القوة الشاملة

يمكن تقسيم محددات القوة الشاملة الى محددات جغرافية ،سياسية،اقتصادية ،اجتماعية وثقافية،سنأخذ هذه المحددات كل على حدى بالتفصيل مبينين أهمية كل منها .

1_المحددات الجغرافية والديموغرافية

تشمل المحددات الجغرافية لقوة الدولة الموقع الجغرافي، طبوغرافية الدولة،شساعة أو ضيق مساحتها ، عدد سكانها،وفرة الموارد الأولية ،خصوبة الأراضي الزراعية

الموقع الجغرافي :يعتبر الموقع الجغرافي من أهم مصادر قوة الدولة ،فالدولة المفتوحة تكون لها حركية أكبر في سياستها الخارجية ،خاصة إذا كانت تشرف على مضايق بحرية وأنهار دولية (عكس الدول المغلقة)وما تجنيه من موارد مالية كبيرة من الحركة التجارية الدولية ما يساهم في قوة اقتصادها اذ يتكون المكون الجغرافي لقوة الدولة من:[2]

الحجم،الموقع،الشكل الذي تتخذه مساحة الدولة،مدى ما تقدم العناصر الثلاثة السابقة من بعد او قرب ,عزلت او اتصلت بالمجتمع العالمي،درجة خصوبة التربة ونسبة الصالح منها للزراعة والإنتاج الزراعي،تأثير المناخ على الانتاج الزراعي العام وعلى صلابة وطاقة الناس

[1] _احمد داوود اوغلو،مرجع سابق،ص35

[2] _ عدنان صافي ، الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر. عمان:مركز الكتاب العربي للنشر والتوزيع،1999،ص28

احتياطي الموارد الطبيعية في الدولة .

وتعتبر اقاليم *الدولة ذات اهمية بالغة في مدى مساهمتها في قوتها،وقد اكد الاستاذ "هاسنجر" على مكان الدولة وجغرافيتها، وعبر عن ذاك بقوله "الدولة تستمد قوتها من اقاليمها " وذلك في اطار العلاقة المتبادلة بين الدولة والمكان [1].كما لم يهمل سنجر دور السكان والعوامل البشرية (المعتقدات ,التاريخ...).

ان حديثنا عن الموقع الجغرافي للدولة كعامل من عوامل قوتها يقصد به القيمة الفعلية المتغيرة والمرنة للموقع الجغرافي ,بعيدا عن تحديد امتداد الوحدة السياسية بالقياس الى خطوط الطول و دوائر العرض قريبا من التقدير والتقييم لهذا الموقع.

ان قياس وتقدير تقييم نجاعة الموقع الجغرافي يعود الى اعتباريين[2]:

_الاعتبار الاول :الادراك المرن لموقع الوحدة السياسية :يعبر عن المفهوم المتغير غير الثابت للموقع الجغرافي وقيمته الفعلية من عصر الى عصر اومن ظروف الى ظروف اخرى، ومن خلال هذا المفهوم يكون التقييم منسجما مع عدد العوامل التي تؤثر تأثيرا اكبر او غير مباشرا على قيمة الموقع الجغرافي .

وقد اعطى الدكتور صلاح الدين الشامي مثالا واضحا حول تغير ومرونة القيمة الفعلية للموقع الجغرافي , حيث اشار الى الفرق الهائل بين القيمة الفعلية لموقع الجزر البريطانية الجغرافي في العصور الوسطى حيث كانت آنذاك معظم اهم مراكز الثقل في التجارة والحضارة على امتداد ساحل اوروبا الجنوبي , وقيمة موقعها الجغرافي بعد كل التحولات

[1] _عدنان صافي المرجع السابق،ص 24

*_اقاليم الدولة :وهي مساحات داخل حدود الدولة ، والاقاليم برية ،بحرية ، وفضاء جوي

[2] _صلاح الدين الشامي ،دراسات في الجغرافيا السياسية .الاسكندرية :منشاة المعارف ،1999،ص48

والتغيرات التي انتقلت معها مراكز الثقل المشار اليها الى مواقع جديدة على ساحل غرب اوروبا، بالإضافة الى منطقتي الشرق الاوسط واسيا الوسطى[1].

مما سبق يتضح أن الموقع الجغرافي يكون مصدرا لقوة الدولة وفقا لظروف موضوعية تجعل منه موقع استراتيجي و هام , وهنا تتضح العلاقة بين واقع الموقع الجغرافي وقيمته الفعلية حيث نجد ان الصومال مثلا لها موقعا جغرافيا مميزا لكن قيمته الفعلية بالنسبة لدولة الصومال معدومة نظرا للظروف الموضوعية التي تعيشها هذه الدولة والتي يمكن اختصارها بانها ظروف دولة فاشلة ,عكس بعض الدول التي موقعها الجغرافي ليس ضمن ممرات مائية دولية لكنها تعتمد عليه كمصدر قوة.

الاعتبار الثاني :الانفتاح والانغلاق للموقع الجغرافي

والمقصود به هو توافر الحدود المائية للدولة, اي اطلالة الدولة على مسطحات مائية كالبحار او المحيطات او الانهار،وكذلك المضايق . وهو ما يطلق عليها وحدات سياسية مفتوحة لها سواحل وجبهات بحرية ,تجد عن طريقها الوسيلة المباشرة للاتصال والحركة المرنة ,وإمكانية الاستفادة من حركة الملاحة والتجارة البحريتين.

اما غياب هذه الواجهات البحرية،فهو يضعف من قوة الدولة وتصبح الدولة ضمن الوحدات السياسية القارية المغلقة،وهو ما يضعف روح المساومة في سياستها الخارجية.[2]

والعلاقة بين الموقع الجغرافي للدولة وقوتها وسياستها يطلق عليه اصطلاح الجيوبوليتيكس , وهذا المفهوم ينطوي على مصطلحين (geo) بمعنى الارض و(politics) وتعني السياسة ,وعند تركيب المصطلحين يصبح المفهوم "سياسة الارض"اي ما يمكن ان يفرضه الواقع الارضي او المكاني بكل عناصره (الموارد،الحجم،السكان) من متغيرات قد تؤدي الى

[1] _ صلاح الدين الشامي المرجع السابق،ص49

[2] _ صلاح الدين الشامي ،المرجع نفسه,ص 50.

انكماش في سياسة الدولة او الى توسيعها وتطوريها،وهو ما يدرس في العلاقات الدولية ضمن ما يسمى النظرية الجيوبوليتيكية،والتي تبحث في قوة الدولة من خلال الارضية المتواجدة عليها.[1]

اذا ما نخلص اليه ،ان الموقع الجغرافي للدولة يساهم في حجم قوتها اذا توفرت فيه شروط اهمها:

_ الاهمية الاستراتيجية وتوفر القيمة الفعلية والمرنة للموقع الجغرافي

_ الانفتاح الجغرافي ,وتوفر الحدود المائية المساهمة في اتساع حركية السياسة الخارجية للدولة،كما يساهم في بناء القوة البحرية للدولة.

_ توفر طبوغرافية جبلية تعيق الغزو البري في حالة الحرب[2]فالطبيعة الجبلية للشمال الجزائر ساهم في زيادة قوة المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي ,كما عاقت عملية التوسع المباشر لفرنسا في الجزائر.

ب_الحجم والمساحة:

لمساحة الدولة وحجمها اهمية بالغة في المساهمة في قوة الدولة،فالدولة ذات المساحة الكبيرة تتصف بمميزات عسكرية تجعل غزوها واحتلالها صعب للغاية.[3]

ونلاحظ ان ابرز مثال لذلك الجزائر فمساحتها الشاسعة جعلت فرنسا تستغرق ما يزيد عن نصف قرن لاستكمال احتلالها للجزائر وكان عاملا مهما لعدم قدرتها على البقاء فيها ,عكس تونس والمغرب التي قامت باحتلالهما خلال سنوات فقط.

[1] _عبد القادر محمد فهمي ,المدخل الى دراسة الاستراتيجية .عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع,2006,ص52

[2] _ لويدجونسن,مرجع سابق,ص 46

[3] _عدنان الصافي,مرجع سابق،ص 119

بالإضافة الى السمة العسكرية لشساعة المساحة،نجد انها _هذه الاخيرة_ تساهم في تجنب الضغط السكاني وتوزعه على أقاليم متعددة اذا ما كانت الظروف الانتاجية تسمح بذلك.[1]وهنا نجد ابرز مثال كل من تركيا وإيران كدولتين استفادتا من شاسعة المساحة في تجنب الضغط السكاني،وكذلك كندا.

كما ان شاسعة المساحة سمة اقتصادية ,فكلما كانت مساحة الدولة شاسعة كلما ازدادت فرصة توفر الدولة على موارد معدنية متنوعة , ومساحات رعوية وزراعية،مما يساهم في قوة الدولة اقتصاديا.

لكن ما قد يؤخذ على شاسعة الدولة هو التكاليف الكبيرة التي تكلف خزينة الدولة واقتصادها من خلال الإشراف المباشر لسيادة الدولة في كل اجزائها،وقدرتها على تحقيق التوازن في مجال التنمية،ما قد يقلل من التماسك المجتمعي،وروح المواطنة لدى الاقاليم التي تعجز الدولة عن تحقيق التنمية فيها بسبب البعد عن المركز.

كما ان مساحة الدولة قد تؤثر على قوة الدولة في حالة شساعتها، اذ أن وجود مناطق متسعة ذات نزعات انفصالية او مناطق عديمة الجدوى الاقتصادية،قد يؤدي إلى إهدار موارد الدولة في تكاليفه الإدارية وفي شبكة الاتصال.

وتوجد امثلة تاريخية عديدة لدول صغيرة جدا كان لها ثقل سياسي كبير مع بداية القرن العشرين.[2]كمساحة بريطانيا...لكنها تحكمت في إمبراطوريتها الاستعمارية آنذاك، واليوم قطر دولة صغيرة جدا لكنها تحتل المراتب الاولى في انتاج الغاز، كما اتضحت قوة سياستها الخارجية حيث دعمت ولا زلات تدعم عدة دول ماليا، إلا ان الدول القزمة خاصة تلك المغلقة فأنها لطالما تعتبر في خطر وضعف، وتعتمد حسن نوايا الدول المجاورة لها

[1] _ عدنان الصافي ،المرجع السابق , نفس الصفحة.

[2] _يسرى الجوهري,الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية,الاسكندرية,مؤسسة شباب الجامعة،1993،ص 128

والمحيطة بها والتي هي في الغالب اقوى منها وتعتمد عليها بشكل اساسي على صادراتها و وارداتها الرئيسية وفي الغالب ايضا في العمالة.

ج_عدد السكان وتكوينه :

يساهم عدد السكان وتكوينه في قوة الدولة من زاويتين:

1_الترابط المجتمعي : حيث ان عدم تنوع الجنس البشري (القوميات) في الدولة الواحدة يساهم في ترابط مجتمعها،ما يساهم في استقرار الدولة ,فنجد ان الدول التي لا توجد بها قوميات مختلفة،وبها قومية غالبية اكثر استقرار وقوة من تلك الدول التي تشهد تنوعا قوميا وعرقيا في سكانها ،فألمانيا غالبية سكانها من الجنس الاري ، ما ساهم في استقرارها وساعدها في ان تكون دولة_قوة اقليمية من خلال التجانس والترابط المجتمعي والاستقرار الداخلي ، ومن جهة اخرى نجد كل من لبنان والعراق دولتين ضعيفتين غير مستقرتين داخليا شهدتا حروب اهلية داخلية . بسبب التنوع العرقي والمذهبي.

2_تناسب عدد السكان والناتج القومي ، فكلما كان هناك تناسب بين عدد السكان والناتج القومي كلما ساعد الدولة بان تكون قوية . لكن اذا طرأ اي خلل في هذا التناسب فان عدد السكان يكون عبئا على كاهل الدولة ما يدرجها في دائرة الفقر ،ماقد يؤدي الى عدم الاستقرار ، خاصة اذا كانت مساحة الدولة شاسعة ،ولم تكن هناك عدالة تنموية ،مما يولد الكراهية بين سكان الدولة في بعض مقاطعاتها والحالة السودانية ابرز مثال في هذا الموضع.

وقد اقترح الاستاذw.fucks »« معادلة توضح العلاقة بين قوة الدولة وعدد سكانها وناتجها القومي كالتالي [1]:

$$power=p\sqrt[3]{b}$$

[1] _يسرى الجوهري، المرجع السابق،ص3

حيث (p)يمثل الإنتاجbيمثل عدد السكان.

نجد ان *fucks* قد اشترط في ان يكون الناتج القومي اكبر بكثير من عدد السكان حتى يمكن للدولة ان تكون قوية .

2_ المحددات الاقتصادية :

ان للدعائم الاقتصادية_ المواد الاولية موارد الطاقة _ دور كبير في قوة الدولة الحديثة،ذلك لأنها تحدد اوضاع المعيشية والرفاه للسكان . كما انها اساس صناعات التسليح وتعتمد عليها الدول في توفير التقنيات الحديثة . كما يكتسي الناتج القومي اهمية بالغة في القوة الاقتصادية للدولة .

والمحدد الاقتصادي لقوة الدولة يتحدد بعاملي الموارد الطبيعية والانتاج الصناعي و هذا يتقيد بنسبية هذين العاملين للدولة مقارنة بالدول الاخرى.[1]

كما ان كل من الموارد الاقتصادية للدولة وبنيتها التحتية التكنولوجية والتراكم العسكري لديها. عي عناصر متغيرة في معادلة قوة الدولة [2] فتوفرها يساهم في بناء قوة الدولة وغيابها يضعف الدولة .

بعد الحرب الباردة ، عملت معظم الدول على توجيه سياساتها نحو اتحاذ مكانة في التوازنات الاقتصادية الدولية من خلال نماذج تنموية تستند الى عملية التصدير بشكل اساسي . ما ادى الى تفعيل الترابط بين الاقتصاد السياسي واستراتيجية الدولة وهو ما جعل المصالح الاقتصادية من العناصر الاساسية في العلاقات الدبلوماسية[3].

[1] _جوزيف فرانكل ،العلاقات الدولية.(تر:غازي عبد الرحمان القصيبي).جدة:تهامة.ط3، 1984،ص100

[2] _ احمد داوود اوغلو ،مرجع سابق،ص43

[3] _احمد داوود اوغلو ، المرجع نفسه،ص44

باعتبار المحدد الاقتصادي من اهم عناصر بناء قوة الدولة ، نجد الدول الكبرى والدول الاقليمية تتنافس على المناطق الاستراتيجية والغنية بموارد الطاقة والمواد الاولية للصناعة وهو ما يفسر تواجدها العسكري والاقتصادي من خلال الاستثمارات الدولية في اهم المناطق الاستراتيجية كمنطقة الشرق الاوسط.

3_ المحدد السياسي (طبيعة النظام السياسي)

وجود نظام سياسي مستقر وديمقراطي يساهم في تبلور قوة الدولة .، فكلما كان هناك انفتاح اجتماعي داخلي وتناسق مجتمعي ورغبة للنظام في تحقيق التنمية المحلية دوم تمييز مناطقي ، بالإضافة الى وجود شرعية للنظام لدى المجتمع الداخلي ، يجعل الدولة تتفرغ لبناء قوتها كذلك نجد ان النظام السياسي المنفتح على المجتمع الدولي بإمكانه توفير عوامل القوة خاصة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري، من خلال تبادل الخبرات وفتح الاسواق .فالدول الكبرى والاقليمية لم تصل الى ما وصلت اليه من قوة الا بتحقيقها لنظم سياسية ديمقراطية مستقرة ومنفتحة على المجتمعات الداخلية والمجتمع الدولي.

ويلعب الاستقرار السياسي دورا فاعلا في قوة الدولة،بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لبناء قواها .كما انه يعطي للدولة صورة حسنة في الخارج مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها ما يساهم في حركية السياسة الخارجية لها.وبالتالي عقد المزيد من الاتفاقيات التعاونية في المجالين الاقتصادي والعسكري مما يزيد من قوة الدولة .

4_المحددات العسكرية :يعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية.فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية ،بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة[1]،كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين ويساعدها

[1]- جوزيف فرانكل،مرجع سابق،ص101

على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق فرض العقوبات او الترهيب أو شن الحروب .

الخلاصة:

تعتبر السياسة الخارجية محور أساسي في العلاقات الدولية، فهي لا تخرج عن إطار سلوكيات الدولة وأنشطتها الخارجية_مجموع سياسيات خارجية تشكل العلاقات الدولية_ التي تسعى إلى تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت أهدافا قريبة أم بعيدة المدى.

تطبع السياسة الخارجية للدول عدة توجهات في الأدوار وذلك حسب نوع الأهداف المسطرة في أجندة السياسة الخارجية للدولة وكذلك حسب موقع الدولة المادي والمعنوي. فقد تتوجه الدولة توجها إقليميا أو دوليا وذلك وفقا لمجالها الجغرافي والحيوي، حيث تبحث لنفسها عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها تحقيق أهدافها الاستراتيجية.وقد تتوجه إلى محاولة إقرار أو تغيير الوضع الراهن للعلاقات الدولية وذلك بما يتلاءم مع استراتيجياتها ومصلحتها القومية،وقد تتوجه توجها تدخليا أو لا تدخلي لتغيير التركيبة السياسة للدول التي ترى أن من مصلحتها القومية أن تتغير فيها النخب الحاكمة، وتختلف الوسائل المستخدمة في ذلك.

كما تتميز السياسة الخارجية بالطابعين الرسمي والواحدي الذي يحدد من يقوم بوضع هذه السياسة ،كما أنها تتميز بالطابع الخارجي والذي يحدد الجهة التي توجه إليها السياسة الخارجية والتي دوما تكون خارج حدود الدولة وتتنوع هذه الجهات وفقا لتنوع الفواعل في العلاقات الدولية .

وتحكم السياسة الخارجية للدول عدة محددات ،تنقسم إلى محددات داخلية وأخرى خارجية.فالمحددات الداخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة،وتتنوع هذه المحددات بدءا من الجغرافيا ودور الموقع الجغرافي في تحديد أهمية الدولة ،إلى تنوع وتوفر الموارد الطبيعية

الذي يعطي للدولة قوة اقتصادية في حال استخدامها بشكل جيد،ما يجنبها المساومات التي تواجهها في حال الضعف.كما تلعب المحددات الشخصية والمجتمعية والسياسية الدور الهام في توجيه السياسة الخارجية وفقا لأطر فكرية أو إيديولوجية وحتى ثقافية وحضارية وتاريخية.أما المحددات الخارجية فهي في الأساس تتمحور حول النسق الدولي من خلال تعدد الوحدات الدولية والذي من شانه أن يربط هذه الوحدات بعضها ببعض أكثر، كلما زاد عدد هذه الوحدات .كما أن تفاعل البنيان الدولي وترابط الوحدات الدولية من خلال المؤسسات الدولية وما ينتج عنها من التزامات قانونية وأدبية ،كل ذلك يساهم في توجيه السياسة الخارجية للدول.

ترتبط السياسة الخارجية للدول بعدة مفاهيم اساسية ،تساهم في تحقيق اهدافها الخارجية،ومن اهم هذه المفاهيم ، الدور ،النفوذ والقوة.

فالدور الاقليمي في السياسة الخارجية مرهون بتصور صانع القرار في الوحدة الدولية للمجالات التي تتمتع بها دولته بالنفوذ ، وللوظيفة التي يمكن ان تؤديها دولته وتوقعاته لحجم التغير المتوقع في النظام الدولي او الاقليمي، بسبب قيامها بهذه الوظيفة.

و يمكن التمييز بين تصور الدور كمفهوم وبين ممارسته الفعلية وبين القدرة على ممارسته وكذلك الاقتناع بالقدرات التي تمتلكها الدولة ، والتي يمكن ان تمكنها من الممارسة الفعلية ومواجهة الضغوط المتوقعة في النظام الدولي.وهي عناصر محورية لمقترب الدور الاقليمي.

اما القوة الاقليمية، فتعني اكتساب الدولة من المقدرات الفعلية سواء الاقتصادية،العسكرية ، السياسية،والحضارية ما تمكنها من فرض واقع سياسي في محيطها الإقليمي او الدولي بما يتماشى مع مصالحها القومية واهدافها الاستراتيجية.

والقوة تتميز بأنها ،القوة علاقة إدراكية ،علاقة نسبية متبادلة، غائية تتعلق بهدف وقضية،القوة تصاعدية_تنازلية،غير ثابتة،القوة ذات صفة معنوية _ طابع معنوي.

اما النفوذ ، فهو غاية تهدف الدولة الى تحقيقها من خلال اكتسابها للقوة،لزيادة هذه الاخيرة ولتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

ويتميز النفوذ بخاصية النسبية،فعندما نتحدث عن نفوذ دولة ما،فإن ذلك النفوذ يكون بدرجة ما تجاه دولة أخرى وكذلك بمدى معين . وينتج عن هذه النسبية عدة اختلافات في حجم النفوذ:

1_ الاختلافات في توزيع الموارد السياسية

2_ التباين في المهارات والكفاءات التي يستخدم بها الأفراد مواردهم السياسية.

3 _ التباين في مدى استخدام الافراد للأغراض السياسية.

ولتحقيق النفوذ تستعين الدولة بعدة وسائل ،منها:

1_الاقناع.

2_جماعات الضغط والمصالح .

3_ الشركات متعددة الجنسيات.

4_المساعدات الإنسانية والقروض المالية .

الفصل الثاني: محددات الدور ودوافع النفوذ الإقليمي لكل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط

تهدف السياسات الخارجية للدول الاقليمية الى تفعيل دورها الاقليمي في المناطق الاستراتيجية ،لتكريس وتوسيع نفوذها في تلك المناطق، وهذا لا يتأتى الا بتوفر محددات،سياسية ، اقتصادية ،ثقافية واجتماعية ،بالإضافة الى توفر دوافع وظروف تسهل عملية تكريس النفوذ.

في هذا الفصل ، يتطرق الباحث الى اهمية منطقة الشرق الاوسط كمبحث اول ،ثم يتناول في المبحثين التاليين محددات الدور ودوافع النفوذ لكل من تركيا وايران في الشرق الاوسط.

المبحث الاول:الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط

المطلب الاول:حدود منطقة الشرق الاوسط:

مصطلح الشرق الاوسط هو مصطلح جيوبوليتيكي لم يتفق مفكري السياسة الدولية على مفهوم واحد له،فهناك من يوسع مجال هذه المنطقة لتشمل جميع دول الوطن العربي بالإضافة الى كل من اسرائيل وتركيا وايران والهند و باكستان،بالإضافة الى دول شمال افريقيا(الشرق الاوسط الكبير).

وهناك شبه اتفاق بالنسبة لعدد من الدول على انها تدخل في نطاق المنطقة المسماة بالشرق الاوسط وهى : مصر والاردن وفلسطين وسوريا ولبنان والعراق والسعودية والكويت وقطر والبحرين والامارات وعمان واليمن (من الدول العربية)،بالإضافة الى اسرائيل وايران وتركيا من الدول غير العربية.

أما الدول التي حولها اختلاف بخصوص وجودها كجزء من منطقة الشرق الاوسط هي: قبرص ،ليبيا ،السودان ،اثيوبيا ،اريتريا ،الصومال ،جيبوتي ،تونس ،الجزائر والمغرب ثم افغانستان وباكستان.

يرجع هذا الاختلاف الى الجهة التي تحدد الدول المكونة لهذه المنطقة الاستراتيجية. فالولايات المتحدة الامريكية،تعتبر منطقة الشرق الأوسط أشمل من دول الشام والخليج العربي،بالإضافة الى اسرائيل،وتمد حدودها الى دول شمال افريقياغربا ودول اسيا الوسطى شرقا،بالإضافة إلى افغانستان باكستان والهند.وقد اطلقت عدة تسميات لهذه المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة،كالشرق الاوسط الجديد كما قدمت مشروع الشرق الاوسط الكبير.

أما بريطانيا فتحدد منطقة الشرق الاوسط بأنها تلك المنطقة التي تمتد من عمان شرقا إلى مصرغربا،وهي تسمية مرتبطة بالإرث الامبراطوري للمملكة المتحدة،وقد أُستخدم هذا المصطلح من قبل "تشرشل" وزير المستعمرات البريطاني انذاك، عندما أنشأ إدارة الشرق الأوسط عام 1921 لتشرف على شؤون فلسطين والأردن والعراق ، وازداد استعماله بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة إنشاء مركز قيادة وتموين الشرق الأوسط للحلفاء[1].

ويعود استعمال مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة للكاتب الأمريكي " الفريدما هان "* لدى مناقشته لإستراتيجية البحرية الأمبريالية البريطانية عام **1902**م، وذلك للإشارة للمسالك الغربية والشماليةالمؤديةإلى الهند،في مواجهة النشاط ا لروسي

_ *متخصص في الاستراتيجيةالبحرية

[1] _محمود صلاح الدين. "مفهوم الشرق الاوسط" .في نافذة مقالات. دنيا الراي .متحصل عليه من الموقع: http://pulpit.alwatanvoice.com/category/7.html في 2014/2/14/19:00

في ايران والمشروع الألماني الذي استهدف إنشاء خط سكةحديد بين برلين وبغداد،وقد أُستخدم هذا المصطلح للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي الواقع بين منطقتي الشرق الأدنى والشرق الأقصى[1]. هذا الإختلاف في تحديد مجال منطقة الشرق الاوسط يرجع بالأساس الى اهميتهاالاستراتيجية.

المطلب الثاني:الأهمية الجيوستراتيجية،الاقتصادية والامنية لمنطقة الشرق الأوسط

1_الاهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية.

ترتبط الأهمية الجيوستراتيجية والإقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط،بالموقع الجغرافي المتميز لها، والمُتحكم في العديد من البحار(البحر **الاحمر** وشواطئ البحر المتوسط) والمضايق(باب المندب، جبل طارق، البوسفور ، الدردنيل ، وقناة السويس)، بالإضافة الى مضيق هرمز اذ يكتسب هذا الاخير أهمية بالغة؛لأن **80 %** من نفط الخليج يمر عبره إلى العالم،ومابين **20** إلى **30** ناقلة نفط تعبره يوميّا،بمعدل ناقلة كل **6**دقائق في ساعات الذروة، تحمل على متنها **17** مليون برميل نفط[2]،وهذا ماجعله من أهم المضايق ومختلف الطرق والمواصلات البحرية ، ومسارات التجارة الدولية في العالم. كما أن المنطقة تعد مدخلا يتيح للقوى الاقليمية والدولية النفاذ إلى مناطق أخرى في إفريقيا وآسيا للسيطرة عليها، أو ممارسة النفوذ والتأثير في دولها[3].

---

[1] _ محمدعلي حوات،مضيق باب المندب:أهميته الاستراتيجيةوتأثيرهاعلى الأمن القومي العربي .القاهرة:مكتبةمدبولي، 1996،ص21

[2] _ حيدررضوي,"القدرات العسكرية الايرانية في الخليج''جريدة التعبير .متحصل عليه من الموقع:-http://www.al tabeer.com/art814.htmlفي 2013/5/17_16:30

[3] _محمود حسن علي العفيفي."مشروع الشرق الاوسط الكبيرواثره على النظام الاقليمي العربي"رسالة ماجستير.(كلية الاداب والعلوم الانسانية،جامعة الازهر_غزة،2012)،ص46

كما انها(منطقة الشرق الاوسط) منطقة غنية بالموارد الطبيعية ، خاصة موارد الطاقة كالبترول والغاز، حيث تتوفر على 70% من الاحتياطي العالمي [1].

كما تبرز الاهمية الاقتصادية للشرق الاوسط في البترول والغاز من خلال[2] :

_ حوالي٦٨ % من احتياطيات البترول و٣٨ % من احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم تقع في تلك المنطقة.

_أعلى معدلات الإنتاج للبترول تأتي من دول تلك المنطقة.

_حقول هذه المنطقة متوسطة العمق وتنتج بمعدلات هي الأعلى في العالم بالنسبة لمتوسط إنتاجية البئرالواحد.

_ كل أنواع البترول والغاز الطبيعي وخاصة ذات الجودة العالية تنتج من حقول هذه المنطقة.

_ تكلفة إنتاج البترول والغاز الطبيعي في هذه المنطقة هي الأقل على مستوى العالم.

_للمنطقة موقعا استراتيجيا قريبا من مناطق الاستهلاك مما يقلل من تكلفة النقل.

_ حقول البترول والغاز الطبيعي في تلك المنطقة تقع في منطقة مستقرة جيولوجياوبعيدة عن الأعاصير.

---

[1] _ وليد محمود عبد الناصر."التنافس العالمي علي النفوذ والثروة في المنطقة العربية".مجلة السياسة الدولية.ملف العدد.العدد 189.متحصل عليه من الموقع:http://www.siyassa.org.eg/UI/Front/Issue.aspx?IssueID=21في 2013/09/17 17:15

[2] _ مساعد ناصر جاسم العواد. نظرة تحليلية للأهميةالإقتصادية للبترول والغازالطبيعي في منطقة الشرق الأوسط

_ إن حجم احتياطيات البترول والغاز الطبيعي الضخم في هذه المنطقة واستقرارها السياسي والطبيعي قد أكسبها أهمية اقتصادية كبيرة في العالم وبالتالي تتسابق القوى الاقليمية والدولية للحصول على استثمارات كبرى في مجال الطاقة من خلال عقد اتفاقية اقتصادية تضمن المصالح الاقتصادية لهذه الدول في المنطقة.

2_الأهمية الأمنية لمنطقة الشرق الاوسط :

تتداخل الأهمية الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بأهميتها الأمنية ، بحيث تنعكس الأخيرة على الأولى بشكل واضح. فأمن الممرات البحرية للتجارة الدولية بات الأهم في السياسة الدولية للدول الكبرى ، كقناة السويس في مصر، بالإضافة إلى البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب. وهو ما ظهر بوضوح في تركيز الإهتمام الدولي على مسألة مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، نظرا لما مثله ذلك من مخاطر جمة وجدية على طرق التجارة الدولية وتأمينها. فقد شكل التضاعف غير المسبوق في تكلفة التأمين على التجارة الدولية بسبب هذا الوضع تهديدا حقيقيا على حركية التجارة الدولية. ومن هنا، جاء الحرص على العمل للحيلولة دون تمكن تنظيم القاعدة، أو التنظيمات المحلية المتحالفة معه في اليمن، من فرض السيطرة على المناطق الساحلية، خاصة في جنوب اليمن، نظرا لأهميتها وخطورتها على سلامة الملاحة البحرية[1]، ومن خلال هذه الأهمية تظافرت الجهود الأمنية لحماية ممرات التجارة الدولية في منطقة الشرق الأوسط لما لها من إنعكاس واضح على المصالح القومية للدول الإقليمية والكبرى.

[1] _ وليد محمود عبد الناصر، مرجع السابق

المبحث الثاني :محددات الدور الاقليمي لكل من تركيا وايران في منطقة الشرق الاوسط

المطلبالأول: المحددات السياسة (هوية النخب الحاكمة)

لهوية النخب السياسية الحاكمة الأثر الكبير في تبلور توجهات وأنماط ادوار السياسيةالخارجية للدول وتحديد دوائر نفوذها،باعتبارها احد أهم محددات الدورفي السياسة الخارجية، فرغم أن العلاقات بين الدول تكون وفقا للمصلحة القومية وبما يضمن الأمن القومي لبقاء واستمرار تلك الدول وفقا للنظرية الواقعية_وهي المسيطرة الآن _ إلاأن هوية صناع القرار هي التي تحدد هذه المصلحة الوطنيةحسب إدراك هذه النخب لهذه لمصلحة_التي تتحدث عنها الواقعية_وفقا للنظرية البنائية،وهذا ما ينطبق كذلك على كل من تركيا وإيران.

ففي تركيا حكمت النخب العلمانية_بدعم العسكر_الدولة لعقود مضت،وكانت لها رؤيتها الخاصة لدور تركيا وتوجهاته ودوائر نفوذها،إلى أن وصلت نخب إسلامية _مدنية_مقاليد الحكم في تركياعام 2002 ،فكانت لهذه النخب رؤية مختلفة تماما عن رؤية سابقيها للدور التركي ودوائرنفوذه.

أماإيران فتناوب الإصلاحيين _المعتدلين_ والمحافظين_المتشددين_ منذ نجاح الثورة الإسلامية عام1979،جعل ادوار السياسة الخارجية الإيرانية وتوجهاتها تتباين وفقا لرؤى هاتين النخبتين لمكانة إيران الإقليمية وعلاقاتها مع محيطها الإقليمي والدول الكبرى.

1_هوية النخبة الحاكمة في تركيا:

لطالما كانت مسألة الهوية مثار جدل كبير بين النخب السياسية في المجتمع التركي.خاصة بعد عودة التيار الإسلامي إلى الحياة السياسية في تركيا منذ ثمانينات القرن الماضي،وتجذره في السلطة منذ2002.

وكان للصراع بين النخب الإسلامية والنخب العلمانية(الجيش)انعكاسا واضحا في تبلور دور وتوجهات السياسة الخارجية التركية.فالنخبة العلمانية _بقيادة الجيش_ منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام 1923،سعت لضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وأوربة المجتمع التركي على العموم، باعتباره واقع معطى يفرض نفسه(بعد سقوط الدولة العثمانية) لا يمكن تغييره،مبتعدين بها عن المجتمع الإسلامي و العربي على وجه الخصوص.كما اعتمد أتاتوركعلى الهوية كمبدأ بنائي في تأسيسه للجمهورية التركية،فالبنائية تؤكد أن فواعل بيئة اجتماعية ما يشكلون ويعيدون تشكيل العالم الاجتماعي الذي يتفاعلون معه وفقا لهوياتهم ومكوناتهم الاجتماعية[1]،معتمداعلى الهوية التركية الشاملة وفقا لمبدأ القومية التركية ، وقد صرح أثناء إلغاء الخلافة عام 1924 قائلا: "الأمةالتركية شقيت جدا لأنها تجاهلت قوميتها الخاصة ،لقد نالت الشعوب التابعة للإمبراطورية العثمانية حريتها بفضل شعورها القومي ، ولقد أدركناأنخطأنا يكمن في نسياننا لقوميتنا ..."[2].

---

[1] _ ستيفن وولت ،العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة،(تر:زقاغ عادل و زيدان زياني).متحصل عليه من الموقع: www.geocities.com/adel zeggagh/polreview/ html في 2013/09/15_10:28

[2] _احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا.عمان :زهران للنشر والتوزيع،2011،ص87

ورغم الإنفتاح السياسي الداخلي والخارجي لتركيا في عهد "تورغوت اوزال" في السبعينات وبداية الثمانينات ،اشتد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين في منتصف التسعينات من القرن الماضي عندما أعلن "نجم الدين اربكان"زعيم التيار الإسلامي في تركيا في أولى تصريحاته بعد توليه رئاسة الحكومة التركية عام 1996،أن حكومته ستدعم علاقاتها بالدول الإسلامية،ووعد بتحسين العلاقات مع كل من إيران وسوريا وليبيا،وانه سيقوم بمراجعة الاتفاق العسكري التركي_الإسرائيلي،وإجراء تعديلات في اتفاق الاتحاد الجمركي مع أوروبا.وبأنه سيطالب برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق،وإنهاء عمل قوات المطرقة الأمريكية_البريطانية_الفرنسية في شمال العراق،معتبرا أنها قوات صليبية هدفها تقسيم العراق والإضرار بالمصلحة التركية بإقامة دولة كردية.[1]وهنا كذلك نلتمس البعد البنائي في سياسة "اربكان".لكن الجيش اجبر حكومة اربكان على الاستقالة .

بعد صعود حزب العدالة والتنمية وتوليه الحكم،تحولت السياسة الخارجية التركية من توجه واحد نحو الغرب إلى توجه متعدد الأبعاد نحو الدول الإسلامية والعربية ودول آسيا الوسطى والقوقاز، باحثة عن ادوار جديدة ، ومناطق نفوذ بجوارها الإقليمي، وفقا لمعطيات تاريخية و حضارية.

لقد نجح "أردوغان" في تحييد النخب العسكرية عن ممارسة السياسة بدءا من التعديلات الدستورية عام2004 التي مست تكوين مجلس الأمن الوطني _ الذي أصبح يضم مدنيين بعد أن كان حكرا على العسكر _ ومهامه ، إذ انتقلت من الطبيعة الرقابية إلى الطابع الاستشاري فقط. وفي استفتاء شعبي على تعديلات دستورية في

[1] _ رضا هلال،السيف والهلال، تركيامن أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي.بيروت:دار الشروق للنشر والتوزيع،1999،ص166

12سبتمبر/ايلول2010استطاع "اردوغان"إزاحة المؤسسة العسكرية من الحياة السياسية التركية بشكل نهائي كما أصبحت هذه النخبة تحت وصاية ورقابةالنخبة المدنية الحاكمة[1].

الاستقرار الذي شهده النظام السياسي التركي في عهد حكومة العدالة والتنمية_رغم محاولات الانقلاب المتكررة والفاشلة،وأبرزها السعي لحظر الحزب عام 2007_كان نتيجة إصلاحات قدمها رئيس الوزراء التركي "رجب طيب اردوغان "وفقا لمعايير "كوبنهاغن" المشروطة لانضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، والذي كان أهمها،إبعاد العسكر عن الممارسة السياسية وهو ما حققه "اردوغان " إثر بعض التعديلات الدستورية.

بالإضافة إلى إزاحة العسكر من العمل السياسي،والذين عزلوا تركيا عن مناطق استراتيجية في أسيا الوسطى والشرق الأوسط من خلال انتهاجهم سياسة خارجية ذات توجه واحد نحو أوروبا،قدم"اردوغان"إصلاحات اقتصادية،سياسية واجتماعية _ الاعتراف باللغة الكردية كلغة محلية_ ساهمت في تحقيق الانسجام المجتمعي و بناء اقتصاد قوي،دعم وأرسى المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان،ماجعلها تبحث عن مناطق نفوذ في جوارها الإقليمي،وتطمح لأن تكون قوة إقليمية وزعيم إقليمي في المنطقة.

2_هوية النخبة الحاكمة في إيران:

يتكون النظام السياسي لجمهورية إيران الإسلامية من هياكل متوازية تُعتبر محلاً لمراكز قوى متعددة ،تتكون من كلٍ من "الرئيس" و"المرشد الأعلى"، و"البرلمان" و"مجلس صيانة

[1]_طارق عبد الجليل."الساسة والعسكر في تركيا:واقع العلاقة ومآلها". في نافذة قضايا.مركز الجزيرة للدراسات.6اكتوبر 2012،ص5.متحصل عليه من الموقعhttp://studies.aljazeera.net في2013/10/25 على19:35

الدستور"، و"القضاء ومحاكم الملالي الخاصة"، و"فيلق الحرس الثوري الإسلامي" والجيش النظامي[1]. إلاأن السياسة الخارجية الإيرانية تشهد انفتاح و تشدد في فترات مختلفة وفقا لطبيعة النخب الحاكمة في السلطة التنفيذية.

بعد الحرب الباردة ،كانت بداية الانفتاح الإيراني على الغرب لإعطاء صورة ايجابية عن إيران،خاصة وأن النظام أصبح يعيش في مأزق ضرورة الإصلاح والتجديد بعدارتفاع أصوات الإصلاحيين المدفوعين بمجتمع مدني قوي وشارع منتفض على الأوضاع التي تعيشها إيران من جراء السياسة العدائية للغرب والصراع مع الدول العربية الشرق أوسطية[2].

فالاصطلاحيون والديمقراطيون سعوا إلى غربنة إيران من خلال الانفتاح على الغرب والابتعاد عن الدول العربية ،حيث تشاركت جميع القوى السياسية(الدستوريون الليبراليون،الإسلاميون الإصلاحيون،والجماعات الديمقراطية الاشتراكيةالصغيرة) منذ

عقود في رؤية عامة ترى في اللحاق بالغرب حلا لمشاكل إيران،وإن اختلفوا حول أسباب التخلف والحلول الواجب إتباعها للخروج من هذه الحالة[3].إذ أن انفتاح إيران على

---

[1] _*مايكل آيزنشتات*، "الثقافة الإستراتيجية لجمهورية إيران الإسلامية – دلالات عملياتية وسياسية" .في نافذة: تحليل السياسات.معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.متحصل عليه من= =الموقع:http://www.washingtoninstitute.org/ar/experts/view/eisenstadt-michael في 17:41 2013_11_15/

[2] _ امنة عيساوة ،"الدور الاقليمي الايراني في النظام الشرق اوسطي".مذكرة ماجستير.(جامعة الحاج لخضر.كلية الحقوق والعلوم السياسية,قسم العلوم السياسية.2009_2010).ص73

[3] _باكيناماالشرقاوي.التغير السياسي في ايران ما بين المتغيرات والقضايا..ص181

الغرب خاصة الولايات المتحدة، يكسبها ثقة أصدقاء هذه الأخيرة من دول الشرق الأوسط وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

بوصول الإصلاحي"محمد خاتمي" للسلطة عام 1997 **م** تميزت توجهات السياسة الخارجية لإيران بالانفتاح والتعاون مع الدول العربيةوالإسلامية، على عكس ما كانت عليه سابقا اثر الطموحات التوسعية للشاه في السبعينات، ورواسب الحرب مع العراق1980 _1988 م بعد نجاح الثورة الإسلامية عام 1979 م.

لكن اختلف الأمر بوصول المحافظ احمدي نجاد إلى السلطة عام 2005،حيث تميزت السياسة الخارجية **لايران** بالتوتر والصراع مع الغرب وحتى مع بعض الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة ،المملكة العربية السعودية)،خاصة مع إصرار"نجاد" مواصلة برنامج إيران النووي وتعنته في مفاوضات التسوية مع الدول الكبرى (5+1)،ما حصر دورها في مناطق ضيقة،كما عرفت إيران داخليا أزمة كادت إن تعصف بها اثر الاحتجاجات المناهضة لإعادة انتخاب احمدي نجاد لعهدة ثانية عام2009م.هذا بالإضافة إلى تشديد العقوبات الاقتصادية من طرف الاتحاد الأوروبي على إيران عام 2010كرد فعل على سياسة احمدي نجاد العدائية.

إلا أن وصول "علي حسن روحاني"_التيار الإصلاحي_إلى الحكم عام 2013وإبدائه حسن النية خاصة فيما يتعلق بتسوية مشكل برنامج إيران النووي بشكل تفاوضي مع الغرب، قد خفف من تخوفات دول المشرق العربي والدول الغربية من

امتلاك إيران السلاح النووي لأغراض عسكرية. ومانجاح إيران بالتوصل إلى اتفاق نووي جزئي مع الدول الكبرى (5+1)في 2013/11/25 **م** إلاانتصارا للدبلوماسية الإصلاحية في ظل حكم "علي حسن روحاني"،والذي من خلاله ستسترجع إيران مكانتها

على المستوى الإقليمي باعتبار أن الاتفاق الجزئي نص على تعليق بعض العقوبات الاقتصادية عن إيران ما سيساهم تعافي الاقتصاد الإيراني.

رغم العقوبات الدولية على إيران ، ورغم تناوب النخب الحاكمة لإيران بين الإصلاحيين(المعتدلين) والمحافظين(المتشددين) ، إلاأن حكم ولاية الفقيه_ الحاكم الحقيقي لإيران _ حرص على الاستقرار السياسي للنظام الإيراني _رغم اختلاف رؤى النخبتين للسياسة الخارجية الايرانية_وفقا لانتخابات رئاسية منتظمة وفي إطار مبادئ الجمهورية الإسلامية،لقيت القبول الغربي على العموم ،حيث يعتبر النظام السياسي في إيران نموذج منفرد جمع بين الدولة الدينية والمدنية . ومن خلال هذا الاستقرار استطاعت إيران تجاوز تبعات العقوبات الاقتصادية الدولية المطبقة عليها لأكثر من عقدين، وسعت إلى تحقيق طموحها القديم في زعامة المنطقة كقائد إقليمي.

المطلب الثاني:المحددات المجتمعية،الدينية والثقافية

1_ المحددات المجتمعية

تعتبر المكونات المجتمعية احد أهم محددات الدور في السياسة الخارجية للدولة، سواء على المستوى الداخلي من خلال تحقيق الاستقرار الداخلي الذي سينعكس بالضرورة على السياسة الخارجية باعتبار السياسة الخارجية انعكاس للوضع الداخلي، أو من خلال المستوى الخارجي ،حيث يسمح تنوع تلك المكونات بربط الدولة بالدول التي تحتوى على بعض تلك المكونات المجتمعية .

أ_ بالنسبة لتركيا:

منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية وإعلان قيام الجمهورية التركية الحديثة عام 1923،حمل مؤسسها"مصطفى كمال أتاتورك"مسؤولية إبعاد الدين عن الدولة،معتمدا في ذلك على غرسه لمبدأ القومية التركية الموحدة في المجتمع التركي.هذا ما عزل المجتمع

التركي المسلم عن بقية المجتمعات الإسلامية في المنطقة بسبب عملية التغريب التي عرفها المجتمع التركي في تلك الفترة.

تشكل تركيا من ناحية التعدد العرقي والمجتمعي صورة مصغرة عن السلطنة العثمانية، إلا أن معاهدة لوزان (24 تموز / يوليو 1923)اعترفت للأقليات في الحياة السياسية التركية بمواقع لا تتناسب مع ثقلها السكاني[1].صحيح أن أتاتورك نجح إبان إعلان استقلال الجمهورية التركية عام1923في أن يلغي مفهوم الأقليات من الناحية العرقية وان يحصره فقط بالناحية الدينية ليحقق انتصارا في إطار إعادة تركيب الأمة وبناء الدولة عبر رسم وحدة عرقية للأمة التركية، باعتبار أن كل من يقطن الأراضي التركية فهو تركي بغض النظر عن دينه أو عرقه[2].

هذا النجاح ساهم في استقرار تركيا داخليا من خلال إبعاد أي تمايز طبقي ظاهر بين المكونات العرقية للشعب التركي ،سواء القومية التركية كأغلبية أو العربية أو الارمنية أو اليهودية(يهود الدونمة*)أو اليونانية كأقليات.عدا العمل المسلح لحزب العمال الكردستاني جنوب شرق تركيا في الثلاثين عام الأخيرة، باعتبار أن الأقلية الكردية الأكبر من حيث العدد من بين الأقليات في تركيا وتستقر على مساحة لا باس بها من جنوب شرق تركيا ، وتسعى إلى إنشاء دولة كردستان الكبرى.

---

[1] _محمد نور الدين ،تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات.بيروت:رياض الريس للكتب والنشر، [د.ت.ن] ،ص198

[2] _محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة:مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية.بيروت:مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،1998 ،ص219

*_يهود الدونمة:هم فئة من اليهود اعلنوا اسلامهم ظاهريابان الحكم العثماني واحتفظوا بديانتهم اليهودية سرا و الدونمة تعني العود الى الدين الاسلامي

وقد أكد السيد "احمد داوود وغلو" وزير الخارجية التركي ومهندس سياستها الخارجية أن تركيب تركيا العرقي والديني والثقافي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق ومن ثم فهي تتحكم في منطقة جوارها الإقليمي[1].

بالعودة إلى الموقع الجغرافي الجيوستراتيجي لتركيا الفريد من نوعه،باعتبار تركيا دولة مترامية الأطراف وسط ارض واسعة بين إفريقيا واو راسيا*يمكن أن يتم تعريفها بأنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لايمكن اختزاله في صفة موحدة[2]،هذا التعدد أعطى تركيا المزيد من فرص الانفتاح على العالم التركي_ الذي ألغاه أتاتورك سابقا_ فالقومية التركية منتشرة على أزيد من 30 دولة في اوراسيا بتعداد يفوق 46 مليون نسمة في مجملها[3].

هذا الانتشار الواسع للقومية التركية في ما أطلق عليه دول "العالم التركي"، كان احد أهم مرتكزات السياسية الخارجية التركية في العقد الأخير، من خلال استخدامها لاستعادة مكانتها الإقليمية في هذه الدول.

ب_بالنسبةلإيران:

تتعدد وتتنوع القوميات العرقية المكونة للمجتمع الإيراني ، حيث يشكل الفرس51%،أماالأقليات فتشكل النسبة الباقية،منها الاذريون 24% ويقيمون في المناطق الشمالية والشمالية الغربية من إيران في كل من تبري،ارومية،اردبيل وزنجان .والأكراد

---

[1] _علي حسن باكير " تركيا :الدولة والمجتمع،المقومات الجيوسياسية والجيو– ستراتيجية النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي" في مؤلف :علي حسن باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009،ص 175

*_اوراسيا:منطقة التقاء قارتي اسيا وأروبا

[2] _ علي حسن باكير ،المرجع السابق ،ص17

[3] _محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات ،مرجع سابق،ص219

يشكلون7 **%**من شعب إيران ويتمركزون في ولايات ايرام،كرمنشاة،كردستان الإيراني وأذربيجان الغربية،أما العرب فيشكلون **3%** من شعب إيران ويتواجدون على طول ساحل الخليج العربي وأخيرا البلوش 2**%**.[1]

هذا التنوع العرقي يعتبره خبراء مصدر خطر على الاستقرار الداخلي في إيران خوفا من ظهور عدم الانسجام وعدم التوافق بين الأقليات_خاصة المهمش منها_ والمكون الفارسي صاحب الأغلبية في المجتمع الإيراني مما يفضي إلى حرب أهلية.

لكن بالعودة إلى الموقع الجغرافي لإيران نجد إن النظام الإيراني استفاد من هذا التنوع العرقي والديني لتحقيق نفوذه في دول الجوار الحدودية ذات الارتباط العرقي أو الديني بالأقليات والمذاهب الدينية المتواجدة في إيران. حيث تشترك إيران مع تركيا حدودا تمتدإلى 500كلم على إقليم كردستان،وهذا الإقليم تقطنه الأقلية الكردية من الجانب الإيراني وكذلك في الجانب التركي الذي يسطر عليه حزب العمال الكردستاني، وفي جزئه العراقي يتمتع بحكم ذاتي شمالا. كما تشترك أذربيجان مع إيران ب**179** كلم امتداد الحدودِ على المنطقة الشمالية الغربيةِ و**432** كلم على شمالِ إيران.كما

تشترك إيران مع العراق بحدود قدرها 1449كلم^2،هذا البلد الذي يعتبر من أهم مناطق نفوذ إيران في دول الجوار نظرا للمذهب الشيعي المنتشر فيه.

[1]_James Hacke,the military balance .[N .P .] :IISS_ 2010.p251

[2]_Joseph kostiner,conflict and coopiration in the gulf region. Wiesbaden: VS Verlagfür Sozialwissenschaften;2009,p171

مذهبيا،وجدت إيران في التشيع وسيلة تخترق بها الدول العربية والإسلامية،وما تقوم به اليوم في العراق ودول منطقة الخليج العربي وبلاد الشام؛يُظهربوضوح مدى استغلال السلطة الإيرانية لهذا المرتكز.

فعلى الصعيد الداخلي،تعامل **ايران** العربي الشيعي الأحوازي بمنطلق قومي عنصري، وتعامل السني الإيراني، وإن كان أعجمياً، من منطلق طائفي، حيث إنها ترى في الفكر الإسلامي السني مشروع تعريب، وترى في العربي والكردي والبالوتشي والتركماني أقليات مصدر خطر،إذ حرمهم الدستور الإيراني من تقلد مناصب الدولة العليا فهي مقصورة على الطائفة الشيعية فقط[1].

وفي سياستها الخارجية، تقوم إيران على استغلال الطائفة الشيعية المنتشرة عبر العالم، ومحاولة ربطها بإيران من خلال الخطاب الطائفي المبني على العاطفة، وفقا لمبدأ نصرة المستضعفين، كأهم مبدأ في السياسة الخارجية الإيرانية.

2_المحددات العقائدية والثقافية

أ_بالنسبة لتركيا:

اعتمدت تركيا في سياستها الخارجية على البعد الثقافي والديني،فمن ناحية رأى مؤسس الدولة الحديثة "أتاتورك " إن تركيا دولة أوروبية باعتبار قربها الجغرافي من

أوروبا،وسعى إلى غرس الثقافة الأوربية في المجتمع التركي،أما الشعب التركي فله ثقافة عريقة ورثها من الإمبراطورية العثمانية وهي ثقافة إسلامية بالأساس لا يمكن عزلها عن الثقافة الإسلامية في المجتمعات العربية، حيث جمعت تركيا تاريخيا بين الحضارتين

[1] _برناردواوركاد،جغرافية ايران السياسية،الجغرافية السياسية لايران الشيعية والفارسية والنفطية.(تر:فاطمة علي الخوجة).طرابلس الشرق:جروس برس ناشرون،2012،ص96

الهيلينية والإسلامية[1]،و على عكس أتاتورك استعاد "اردوغان" ورفاقه الركن المغيب في الهويةالتركية،وهوالدين الذي نفته العلمانية الكمالية في مشروعها المهيمن وفي حدود السقف المتاح،فإن استدعاءهم للدين تم في الإطار الاجتماعي وليس السياسي،وهم بذلك قدموا المشروع الإصلاحي على الأيديولوجي.

وقد نجحت تركيا في استخدام البعد الثقافي والديني وحتى الحضاري في سياستها الخارجية في عهد حكومة العدالة والتنمية منذ عام 2002 ، من خلال مبدئي سياسة الأبعاد المتعددة ومبدأ حوار الحضارات الذين رفع شعارهما الدكتور احمد داوود "اوغلو" منذ توليه لوزارة الخارجية التركية منذ 2009.وقد اعتمد "اوغلو" في ذلك على الإرث التاريخي والروابط الدينية والثقافية العميقة بين الشعب التركي والشعوب المجاورة .وهو ما سمي بالعثمانية الجديدة.

وتكريسا لذلك عملت تركيا على الانفتاح **تجاه** العوالم الأخرى خاصة العالم العربي السني (99%من الأتراك مسلمين سنة)من خلال البث الفضائي للقنوات التركية الناطقة بالعربية للتعريف بالثقافة التركية كفضائية" التركية "، ونشر المسلسلات التركية المدبلجة إلى العربية التي اخترقت البيوت العربية، ناهيك عن فتح مدارس تركية ومراكز ثقافية في العديد من الدول العربية.

وقد صرح مساعد وزير الخارجية التركي "ناجي قورو"،خلال حضوره ندوة بعنوان "السياسةالخارجية التركية الجديدة" بمؤسسة العلوم والفنون في إسطنبول عام 2013م، أنه "في الماضي كانت وزارة الخارجية هي فقط تتوارد إلى الذهن فور ذكر مصطلح السياسة

[1] _عبد الله تركماني."محددات السياسة الخارجية التركية".خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،البينة.متحصل عليه من الموقع:http://www.dctcrs.org/ في18:10__ 2013/11/16

الخارجية في الماضي، مؤكّدًا على أن هناك العديد من المؤسسات الأخرى مثل مؤسسة التنسيق والتعاون، والجاليات التركية في الخارج،ومعاهد يونس إمره الثقافية وغيرها صارت تشارك في رسم السياسة الخارجية لتركيا.

وألمح "قورو" إلى أن الخطوط الجوية التركية والمدارس التركية المنتشرة في جميع أنحاء العالم تعتبر نموذجًا حيًا على هذا الانفتاح على العالم، مشيرًا إلى أنه رأى هذه المدارس تقريبًا في كافة البلدان التي زارها برفقة رئيس الجمهورية "عبد الله جول[1]ومن جهة أخربنلاحظ قيادة تركيا لمنظمة التعاون الإسلامي _المؤتمر الإسلامي سابقا_ وحضور تركيا كمراقب في مؤتمرات القمة لجامعة الدول العربية وانضمام تركيا لعدة منظمات إقليمية اقتصادية كعضو مراقب أو عضو دائم.

ب_بالنسبةلإيران:

تعتمد إيران على المحدد الثقافي والديني بشكل أساسي في سياستها الخارجية ، من اجل استقطاب الرأي العام العالمي بشكل عام والشعوب العربية بشكل خاص ، كما تسعىإيرانإلى تصدير الثورة الإسلامية عبر توسيع دائرة المذهب الشيعي خارج إيران وخاصة في دول الشرق الأوسطالمجاورة لها.

وقد حاولت إيران تكريس الاستقطاب في المنطقة العربية من خلال عدة مستويات، أهمها[2]:

---

[1] _تركيا اليوم،http://turkeytoday.net/

[2] _صباح الموسوي الأحوازي."مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية"ملف العدد.مجلةالبيان.العدد 307،1 2013_7_1 متحصل عليه من الموقع http://www.albayan.co.uk/MGZcat.aspx?id=32 في 2013_11_15/17:58

– المستوى الأول: الشيعة الإمامية: وهم في العراق والبحرين ولبنان وشرق المملكة العربية السعودية،وهؤلاء يعتبرون نظام إيران النظام الشرعي بالنسبة لهم، ويعتبرون "سماحة" المرشد هو القائد الشرعي، وتعتمد عليهم إيران بشكل أساسي نظرا لوفائهم المطلق لها.

– المستوى الثاني: الشيعة غير الإمامية

ومنهم الباطنية "الإسماعيلية المعروفون بالمكارمة في اليمن وجنوب المملكة العربية السعودية " والنصيرية "العلوية في سوريا" وهؤلاء توظفهم إيران بإيهامهم أن مشروعها مشروعهم.

– المستوى الثالث: التيار اليساري

ويشتركون مع إيران في سياستها المعلنة في العداء للغرب، والرأسمالية وما يصفونها بالقوى الرجعية في المنطقة العربية.كما يعتبرون الغرب امبريالي استعماري مستكبر .

– المستوى الرابع: حركات المقاومة للاحتلال الصهيوني والغربي، خاصة الجهاد وحماس في فلسطين وذلك لتسويق إيران. ونجد إيرانأخذت على عاتقها نصرة المستضعفة والمظلومة ضد المستكبرين.

المستويان الثالث والرابع هما استقطاب سياسي يساعد إيران في التمكين للمشروع في المنطقة العربية.

كما اعتمدت إيران لنشر ثقافتها في جوارها الإقليمي العربي على وسائل الإعلام_التلفزيون،السينما والانترنت_ حيث سمحت إيران بفتح فضائيات تلفزيونية وإذاعية

للتعريف بالمجتمع الإيراني ونشر ثقافته من خلال الأفلام السينمائية،والمسلسلات الإيرانية المدبلجة إلى العربية ، فالسينما الإيرانيةعلى سبيل المثال بلغت مصاف العالمية

ونالت أفلامها ومخرجوها من داخل إيران وخارجها جوائز عالمية،الأمر نفسه ينطبق على الموسيقى،وعلى جوانب الفن الأخرى من الرسم والنحت والمنمنمات الإيرانية الشهيرة والتي لا تقل أهمية عن التجربة الفنية الغربية[1]، وبالعودة الى وسائل الاعلام ،فمن اكثر الفضائيات الايرانية انتشارا، نجد قناة العالم الاخبارية، وقنوات,**imovies,imovies2iflm**, والفضائيات الدينية لنشر المذهب الشيعي مثل قناة الحجة،العهد،**;sahar2;sahar1.**

المطلب الثالث:المقومات الاقتصادية والعسكرية

1_المقومات الاقتصادية

يعتبر الاقتصاد اهم مقومات القوة في الدولة وكذلك اهم محددات الدور في السياسة الخارجية .حيث كلما كان اقتصاد الدولة قوي كان بامكانها الاعتماد على ذاتها قدر الامكان، ولا تخضع لمساومة الدول الكبرى ، اما اذا كان ضعيفا فهي مضطرة للاعتماد على الدول الاخرى ، وبالتالي تكون في حالة تبعية مريرة ، لا تمكنها من الاستقلال في قراراتها الخارجية وكذلك لا توفر لها مقومات تحقيق النفوذ الخارجي او البحث عن دور ملائم.

[1] _ طلال عتريسي"العلاقات الايرانية _اللبنانية 1982_"2010، استشراف التحديات الخارجية. سلسلة دراسات مبادرة المساحة المشتركة. تشرين 2010 ص5

في هذا المبحث سنتناول مقومات القوة الاقتصادية لكل من تركيا وايران، ومحاولة معرفة المكانة الاقتصادية لكلا الدولتين في منطقة الشرق الاوسط (الدول العربية الاقليمية + اسرائيل).

أ_مقومات القوة الاقتصادية لتركيا

1_الموقع الجغرافي:

تقع تركيا في جنوب غرب قارة آسيا(ويتبع الجزء الغربي لمضيق البسفور، قارة أوروبا جغرافيا)،وتطل على البحر الأسود بين بلغاريا وجورجيا، وتبلغ مساحتها780580كم^2، منها 770.760 كم^2 يابسة، و 9820 كم^2 مياه. وهي تزخر بموارد عديدة للثروات الطبيعية،وتتمتع بموقع إستراتيجي، يتحكم في المضايق التركية(البسفور، بحر مرمرة، الدردنيل)، التي تربط البحر الأسود ببحر ايجة. فضلاً عن كونها المعبر الأول لاحتياطات الطاقة الأكبر في حوض قزوين وآسيا الوسطى نحو الغرب، فالممر الوحيد الآخر هو إيران ، ويبلغ تعداد سكانها حوالي 72 مليون نسمة، حسب إحصاءات عام 2008م[1].

وتركيا قسمان، القسم الأول في آسيا الغربية،ويحده البحر الأسود وأرمينيا شمالا والمضايق وبحر مرمره وبحر ايجة غربا،وسوريا(877كم) والبحر التوسط والعراق(330كم) جنوبا وإيران (454كم)شرقا،ويقع القسم الثاني في أوروبا وتحده من جهة اليابسة أراضي اليونان وبلغاريا(269كم) ومن الغرب بحار ايجة، مرمره والأسود.

[1] – عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، موسوعة السياسة.ج1. بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الهدى للنشر والتوزيع،1985،ص709

ان هذه الحدود المتنوعة بين المضائق والبحار ناهيك عن حدودها البرية مع جيرانها،جعلت من الموقع الجغرافي لتركيا اهمية بالغة في النشاط التجاري،حيث تعتبر حلقة وصل بين الشرق والغرب اقتصاديا. كما جعلها تقوم بدور فاعل أثناء الحرب الباردة،كما خولها بالقيام بدور فعال في حرب الخليج الثانية،وكان لها موقف مهم من الحرب على العراق.وهي ألان تلعب دور ناصر الشعوب المضطهدة في بلدان ما يسمى الربيع العربي.

2_الموارد المائية:

ساهمت الموارد المائية في توجيه السياسة الخارجية التركية ،وذلك لأن تركيا تعتبر من أغنى دول العالم بالموارد المائية ،مما جعلها تستخدم هذه الموارد كورقة ضغط على الدول العربية المجاورة لها والتي لديها معها أنهار مشتركة بهدف إضعاف هذه الدول وإذعانها لما يخدم المصالح التركية ويحقق أهدافها.وهذا ما جعل العلاقات

التركية مع سوريا والعراق تتميز بالتوتر منذ أواخر الثمانينات،وازدادت حدة هذا التوتر عندما لجأت تركيا خلافا للاتفاق المعقود بينها وبين كل من العراق وسوريا عام 1946*، إلى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول** [1].

تعتبر عملية تحكم تركيا في الموارد المائية لنهري دجلة والفرات من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية تجاه العراق،ولازالت تركيا تصرح بين الحين والأخر بأن هذين

*_هو اتفاق تم بموجبه حل مشكلة مياه دجلة والفرات بين كل من تركيا وسوريا والعراق بحيث اتفقوا على توزيعها بشكل يرضى الأطراف الثلاثة.

**_هو مشروع تضمن إقامة 21سدا منها 17 سد على الفرات وسدود على دجلة ،إضافة إلى إقامة 17 محطة توليد كهرباء

[1]_عوني عبد الرحمن السبعاوي،عبد الجبار مصطفى النعيمي،"العلاقات الخليجية –التركية:معطيات الواقع وآفاق المستقبل. "مجلة دراسات إستراتيجية:العدد43 ،2000،ص49

النهرين هما نهران تركيان.فرئيس الحكومة الأسبق للجمهورية التركية السيد "سليمان ديميرل "صرح في مايو/ايار 1990[1]:«إن لتركيا السيادة التامة على مواردها المائية ولا يجب أن تخلق السدود التي تشيدها على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية،ويجب أن يدرك الجميع أن نهري دجلة والفرات هما نهران تركيان حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي».

هذا التصريح أكد على أهمية الموارد المائية في السياسة الخارجية التركية،وذلك من خلال استغلالها للضغط على العراق ومساومته، خاصة فيما تعلق باتهامها لسوريا ولبنان بدعمهما لقيادات حزب العمال الكردستاني (**pkk**)المتمرد.وبالتالي عملت تركيا على تسييس هذه الثروة الطبيعية فيما يخدم مصالحها لتحقيق أهدافها المستقبلية.

يمكن حصر أهداف هذا التسييس في النقاط التالية [2]:

_ استخدام المياه كورقة ضغط ضد سوريا ما يقضي إلى إضعافها واستجابتها لمطالب الكيان الصهيوني بشان القضية الفلسطينية ولبنان والأراضي السورية المحتلة،لينسجم ذلك مع الاتفاق الأمني والعسكري بين تركيا وإسرائيل والذي يرمي إلى خلق محور استراتيجي واقتصادي شرق أوسطي،وبما يتلاءم مع مصالحهما في المنطقة.

_ استخدام الموارد المائية كورقة ابتزاز ضد دول الجوار النفطية وخاصة العراق،لتحقيق هدفها الاستراتيجي المعلن في معادلة المياه_النفط .فضلا عن الحصول على النفط الخليجي، مستغلة بذلك قلة الموارد المائية في تلك الدول.

---

[2] _محمد صالح العجيلي،" متغير االمياه في العلاقات العربية_التركية. " مجلة الفكر السياسي:السنة 03.العدد08،شتاء 2000،ص258 متحصل عليه من http://www.awu-dam.org/index.html في 2013/11/06على 10:15

[3] _محمد صالح العجيلي، المرجع السابق،ص263

_ رغبة تركيا بأن تصبح قوة إقليمية فاعلة في المنطقة، وكذلك لإنعاش اقتصادها المتدهور في بداية التسعينيات من القرن الماضي،وبتلك السياسة المائية تحسن الاقتصاد التركي بعد إقامة مشروعات التعاون الإقليمي حيث اقترحت مشاركة الكيان الصهيوني في هذه المشاريع وربطه بتحقيق السلام في المنطقة.

د_ تحقيق الاستراتيجية المشتركة بين تركيا وإسرائيل والتي تقضي باستغلال المسألة المائية لتهديد الأمن المائي العربي وفقا لتصورات وخطط إسرائيلية هيأت مكانة خاصة لتركيا في إطار عدة مشاريع إقليمية ،كمشروع الشرق أوسطية[1]،ومشروع الشراكة الاورو متوسطية والمشروع الأخير الاتحاد من اجل المتوسط.وذالك لربط إسرائيل بالدول العربية عبر تركيا.سواء استعملت تركيا المسألة المائية كورقة ضغط على العرب أو استعملتها كورقة تعاونية تدخل بها إسرائيل في حالة تطبيع غير مباشر مع الدول العربية.

كما أن الموارد المائية التركية في بداية التسعينات ساهمت بشكل كبير في حل مشكلة نقص المياه في إسرائيل وذالك على حساب القضايا العربية المركزية.[2]. وأهم مشروع مياه قدمته تركيا هو مشروع مياه السلام ،الذي يهدف إلى نقل نحو ستة ملايين متر مكعب يوميا من مياه نهري" سيحان وجيحان" التركيان عبر أنبوبين إلى دول الخليج وسوريا والأردن والضفة الغربية وإسرائيل،ويبلغ طولهما نحو خمسة ألاف كيلومتر.هذا المشروع يهدف إلى بيع المياه إلى الدول العربية المجاورة مقابل حصول تركيا على مكاسب في هيئة نفط خام وغاز طبيعي بأسعار تفضيلية وقروض واستثمارات عربية

[1] _محمد صالح العجيلي، المرجع السابق ،ص264

[2] _ عوني عبد الرحمان السبعاوي،عبد الجبار عبد مصطفى االنعيمي،مرجع سابق، ص49

وخليجية ميسرة[1].أما بالنسبة لإسرائيل فإنها تقدم صفقات أسلحة مناسبة لتركيا كما تدعمها بالتقنيات العالية والخبراء العسكريين لتحديث الجيش التركي على جميع الأصعدة.

3_نمو الاقتصاد التركي:

رغم التراجع الكبير الذي عرفه الاقتصاد التركي اثر الازمة الاقتصادية التي اصابته منذ ثمانينات القرن الماضي وتفاقمت في ظل حكومة "تانسوتشيلر" في منتصف التسعينات، حيث فقدت الليرة التركية **37** ٪من قيمتها؛ اذأصبح الدولار يعادل **37.000** ليرة تركية بعدأن كان**26.500**ليرة فيآذار **1994** ،ورافق هذاالهبوط الحاد في قيمة تلك العملة ارتفاعا حادا للأسعار بنسبة تتراوح مابين**50_150**٪،كماأدت إلى فقدان اعداد كبيرة من الموظفين والعمال لفرص عملهم حيث وصل عدد العاطلين عن العمل سنة **1994**إلى**4.5** مليون[2].

الان ان حكومة العدلة والتنمية بقيادة رجب طيب اردوغان استطاعت ان تنتقل بالاقتصاد التركي من حالة الهشاشة والتراجع الى حالة الاستقرار والنمو على مدى عشر سنوات من حكمها فقط.

حيث يقع اقتصاد تركيا في المرتبة السادسة عشرة بين الدول ذات الاقتصاد الأقوى على مستوى العالم وذلك في غضون ثماني سنوات.كما تضاعف مؤشر دخل الفرد في تركيا،فقد كان في عام **2002** م يقدر بمبلغ **3500 $** دولار أمريكي لكنه من خلال

---

[1]_نفس المرجع ، نفس الصفحة

[2]_حنا عزو يهنان."تانسوتشيلر وموقفها من مشكلات تركيا الداخلية1991_1997".مقال.مركز الدراسات الاقليمية .الموصل.1998

السياسة الاقتصادية الحكيمة وبقيادة حزب العدالة والتنمية قفز_دخل الفرد_عام **2010** م إلى أزيد من 10000دولارأمريكي[1].

وقد شهد معدل الدخل الفردي منذ 1998 تزايد و تسارع اكثر منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في 2002 الى ان بلغ حدود 10440دولارامريكي وفقا للقدرة الشرائية المحلية في تركيا والشكل التالي يوضح هذا التزايد :

شكل يوضح تزايد الدخل الفردي بالنسبية للانتاج المحلي الصافي في الفترة 1998_2008[2].

[1] _سمير ذياب سبيتان،تركيا في عهد رجب طيب اردوغان.عمان:الجنادرية للنشر والتوزيع،2012،ص54

[2] _الاقتصاد التركي وسياسات الانفتاح الاقتصادي الخارجي.مقال عن الموقع الرسمي للفضائية التركية trt في http://www.trtarabic.tv/ar/turkey-information/arabia/254-255.htm

يمكن تلخيص خصائص قوة الاقتصاد التركي في[1]:

1 _احتلت تركيا المرتبة السادسة على المستوى الأوروبي في المجال الاقتصادي.

2_ استطاعت تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية أن تسجل نموا جعلها تحتل ثاني أكبر دولة في العالم بنمو مقداره **11.5 %** كمااستطاعت أن تحافظ على متوسط نموخلال الفترة من عام **2002** م وحتى عام **2008** م في حدود **6 %** وهذا معدل نمو جيد خاصة انه تزامن مع الأزمة المالية العالمية التي بدأت تداعياتها منذ عام**2006**م،والتي قادت إلى حالات هبوط حاد في نمو العديد من دول العالم الصناعي.

3.تظهر الخطط التنموية والاقتصادية لتركيا تطلعه إلى تحقيق صادرات تصل إلى **500**مليار دولار وكذلك إيرادات تصل أيضا إلى مقدار **500** مليار دولار،كما تخطط لتحتل موقع أحد الدول العشر الأولى اقتصاديا على مستوى العالم.

[1] _المرجع نفسه.

4. إجمالي الناتج المحلي تزايد باكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلى 786 مليار دولار أمريكي في عام 2012م بعد أن كان ٢٣١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢م،كما ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى 10504 دولارًا أمريكيًا عن مستواه السابق البالغ ٣٥٠٠ دولار أمريكي في نفس الفترة[1].

5 .تحتل تركيا المركز الأول في أوروبا في مجال صناعة النسيج.

6.الوصول إلى المرتبة الثالثة في العالم في تصنيع أجهزة التلفاز،والثالثة في العالم في تصنيع الحافلات.

7.وصلت صناعة تركيامن السيارات إلى حد أن من بين كل ألف سيارة تصنع في العالم فإن **15** سيارة صنعت في تركيا.

8 .تصاعد حجم التجارةالخارجية لتركيالتبلغ نسبةنمو قاربت **37 %** .

9 .تضاعفت أربع مرات صادرات تركيامن **36** ملياردولارعام **2002** لتصلعام **2008** إلى **132** ملياردولار.

ب_ مقدرات القوة الاقتصادية لايران

يعتبر الاقتصاد الايراني من ابرز الاقتصادات التي تشهد ثباتا ايجابيا في العالم _رغم العقوبات الاقتصادية الدولية المسلطة على ايران من الدول الكبرى منذ عدة سنوات_وذلك لتنوع مواردها الاقتصادية ، رغم اعتمادها على عائدات النفط بشكل متوازن.

[1] _ لمحة عن تركيا " حقائق وأرقام _التوقعات الاقتصادية "متحصل عليه من الموقع http://www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/factsandfigures/Pages/RedirectPage.aspx في2014/2/25/15:40

يبلغ الناتج القومي لايران 482.445 مليار دولار، ويصل الدخل الفردي 6500 دولار[1]وفقا لاحصائيات2012 ،هذا ما يجعل الاقتصاد الايراني في حالة استقرار بالمقارنة مع دول اخرى لم تتعرض للعقوبات الاقتصادية وتعتمد على الموارد النفطية على غرار المملكة العربية السعودية.كما يعود هذا الاستقرار الى عوامل اهمها:

1_الموقع الجغرافي:

تمتاز ايران بموقع استراتيجي بالغ الأهمية،وتتمتع بموقع حساس على بوابات الخليج العربي، وتبلغ مساحتها 1.648 مليون كم2، منها 1.636 مليون كم2 يابسة، و12000 كم2 مياه،ويبلغ تعداد سكانها 75 مليون نسمة تقريبا ولديها من الموارد الاقتصادية الكبيرة والمتنوعة: الفحم، الغاز الطبيعي، خام الحديد، الرصاص، النحاس، المنجنيز، الزنك، الكبريت[2].كماانها تشرف على مضيق هرمز، وهو ممر مهم في التجارة النفطية لكل من ايران والسعودية وقطر تجاه الدول المستوردة،اذيعتبر شريان الاقتصاد الدولي.

2_النفط والغاز:

تعتبر ايران اول دولة تستخرج النفط في الشرق الاوسط عام 1908،وقد تم تاميم صناعة النفط في ظل حكومة " محمد مصدق" عام1951بشكل جزئي، وفي عام

[1] _ هادي زعرور، توازن الرعب :القوى العسكرية العالمية(امريكا،روسيا،ايران ،الكيان الصهيوني،حزبالله،كوريا الشمالية).بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع،2013، ص104

[2] _حسام سويلم"التحليل الإستراتيجي للقوة العسكرية الإيرانية (1-4)" .البوابة نيوز.متحصل عليه من الموقعhttp://www.albawabhnews.com/list/19/world في17:30 _ 22-11-2013

1973تم التاميم الكلي لهذه الصناعة .وتتوفر ايران كذلك على ثالث احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي،اذ تنتج ايران 130مليار متر مكعب سنويا[1].

الا ان العقوبات الاقتصادية الدولية على ايران دفعها الى استغلال عائداتها النفطية على المستوى المحلي ، وتطوير صناعة الكيماويات الثقيلة.

وإيران ثانيأكبر مصدر للنفط والغاز في العالم بعد كل من: روسيا والولايات المتحدة،،حسب تقرير لشركة بريتيش بتروليوم بلغ متوسط الإنتاج النفطي الإيراني أكثر من 4.3 مليون برميل يوميا في عام 2008 أي 5.3 في المائة من الإنتاج العالمي ،وتدر عائدات تصل إلى حوالي 30 مليار دولار سنويًّا، ومن شأن ارتفاع أسعار النفط المساهمة في حل التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد.[2]كما ان ايران وفقا لاحصاء وكالة معلومات الطاقة اجرته عام2009 هي ثالث اكبر احتياطي نفط في العالم بعد السعودية وكندا، مثلما يوضحه الشكل التالي:

مخطط يوضح مركز الاحتياطي الايراني من النفط في العالم

[1] _ برناردواوركاد،مرجع سابق،ص129

[2] _هادي زعرور ،مرجع سابق،ص105

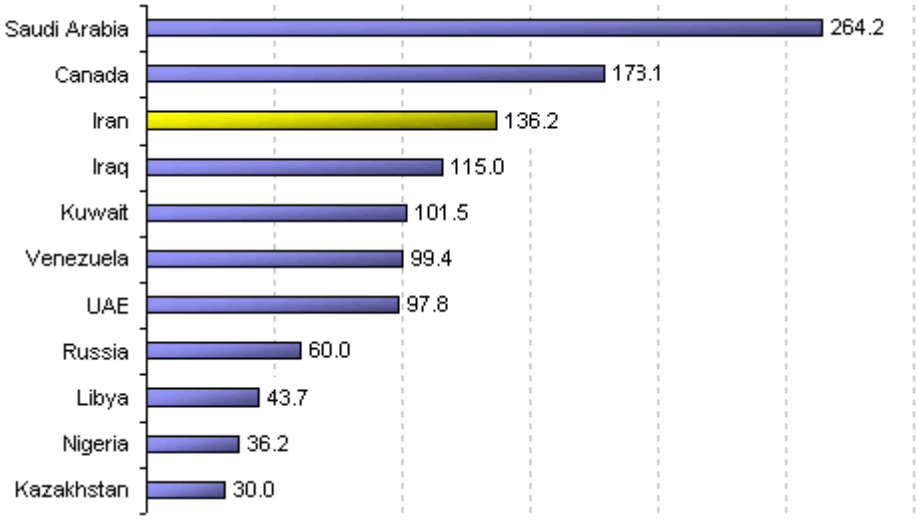

المصدر: ***Lucinda Ruth de Boer***. **,Analyzing Iran's Foreign Policy;The Prospects and Challenges of Sino-Iranian Relations**

رغم المكانة الهامة للقطاع النفطي في الاقتصاد الايراني ورغم الاحتياطات الهائلة من هذه الثورة ، الا ان الساسة الايرانيين اتجهوا الى العمل على البحث عن بديل لهذه الثروة، من خلال البرنامج النووي السلمي لانتاج الطاقة ، وفي هذا الصدد صرح نائب وزير الطاقة الايراني "هادي نجيب حسينين" في 2005م:"علينا ان نستمر في برنامجنا النووي لضمان مصدر طاقة دائم لان النفط الايراني قد ينفذ خلال 90سنة القادمة"[1].وهو تصريح يؤكد ضمنيا عزم ايران على مواصلة برنامجها النووي السلمي.

وعلى الرغم من تطبيق الولايات المتحدة الامريكية قانون "اماتو"منذ 1996 م الذي يحظر على كل منشاة امريكية او طرف ثالث ان تستثمر اكثر من 40مليون دولار

[1]_*Lucinda Ruth de Boer*.,Analyzing Iran's Foreign Policy;The Prospects and Challenges of Sino-Iranian Relations. Amsterdam: ISHSS;2009,p52

في قطاعات النفط والغز الايرانية، والعقوبات الدولية التي مست قطاع النفط الايراني 2006.[1]

كما وضعت إيران استراتيجية للنهوض بقطاع النفط وفقا للمرتكزات الاربعة التالية[2]:

_تفعيلنشاط شركات البترول والغاز والبتروكيماويات للوصول بها إلى مستوى التنافس الاقتصادي .

_التحديد الدقيق للعلاقة بين الحكومة وقطاع الطاقة طبقا ًللأسس التجارية والمالية الدقيقة .

_النهوض بالقيمة المتزايدة لصناعة الطاقة والتوسع في الطاقة التكريرية وتحديثها لمواجهة الاختناقات في الاستهلاك الداخلي من المشتقات البترولية ونواتج التكرير .

منذ2006م تعرضت إيران لعقوبات اقتصادية دولية من الامم المتحدة، وجمدت الولايات المتحدة الامريكية الأرصدة الايرانية في بنوكها وكذلك فعلت الدول الاوروبية ودول اخرى ، وكان لها انعكاس كبير على الاقتصاد الايراني ، خاصة في مجال تصدير النفط.ورغم تضييق الخناق على الاقتصاد الايراني، الا ان هذا الاخير لا يزال متماسكا والفضل يعود في ذلك الى تنوعه وعدم اعتماده على عائدات النفط فقط .

ج_ المكانة الاقتصادية لكل من تركيا وايران في منطقة الشرق الاوسط

سنحاول التطرق الى مكانتي تركيا وايران الاقتصادية بالنسبة للدول الشرق اوسطية الكبرى (مصر،السعودية،سوريا، العراق واسرائيل) في الجدول التالي:

---

[1] _تيري كوقيل،ايران الثورة الخفية .(تر:خليل احمد خليل).بيروت:الفارابي،2008،ص309

[2] _ نبيل الشافعي "الابعاد الاقتصادية لسياسة ايران الاقليمية ".ورشة عمل .المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية .برنامج الدراسات الايرانية1/17/ 2007،ص36

جدول يوضح المكانة الاقتصادية لكل من تركيا وايران في منطقة الشرق الوسط[1]:

	تركيا	ايران	السعودية	مصر	سوريا	اسرائيل	العراق
الدخل القومي الاجمالي(مليار دولار)	**1109**	**988**	**883**	**534**	107	**260**	**236**
الدخل الفردي(دولار)	14000	12000	16030	**650**	**510**	32000	7000
الممرات البحرية	3	2	2	2	1	2	1
النفط(مليونبرميل /يوم)	مستورد	4,3	11,9	مستورد	مستورد	مستورد	**2.92**
الغاز(مليار $م^3$)	مستورد	130	**103.2**	مستورد	مستورد	مستورد	**0,88**

المصدر:الباحث

من خلال الجدول نلاحظ ان تركيا وايران تتصدران دول الشرق الاوسط في الدخل القومي الاجمالي ، والذي انعكس على الدخل الفردي في كلا الدولتين. ويعود هذا الاختلاف الى اعتماد كل من تركيا وايران على الانتاج الصناعي والاستثمارات ، بالاضافة الى موقعهما الجغرافي المتميز(الممرات البحرية) ،وفي المقابل نلاحظ اقتراب قيمة الدخل القومي للسعودية من الدخل القومي لايران نظرا لاعتمادهما على عائدات البترول باعتبارهما من اكبر منتجي ومصدري هذه المادة الاستراتيجية، في حين يشهد الدخل القومي للعراق انخفاضا كبيرا رغم انتاجه لما يقارب 3مليون برميل من البترول

[1] _الاحصائيات من جهد الباحث ،وتخص عام 2012

يوميا نظرا لعدم الاستقرار الذي يميزه. اما مصر واسرائيل ، وسوريا فهي دول ليست بنفطية ولا صناعية_عدا اسرائيل(صناعة عسكرية) ،تعتمد بالأساس على عائدات الخدمات و السياحة.

2_المقدرات العسكرية

أ_المقدرات العسكرية التركية

تتوفر تركيا على ثاني اكبر جيش في حلف شمال الأطلسي(**NATO**) بعد الولايات المتحدة الامريكية،ويعتبر من أقوى الجيوش حجما وكفاءة ،وقدرت القوة العددية للقوات المسلحة التركية الاجماليةعام2008م بـ850000جندي[1].

اما فيما يخص الميزانية المخصصة للدفاع فقد بلغت في العام المالي 2007_2008 ما بين88 و100 مليار دولار اميركي لامور الدفاع او الانفاق الدفاعي[2].

يمكن عرض القدرات العسكرية التركية كما يلي:

1_القوات البرية:

تمتلك تركيا ما يقارب17 لواء مدرعا تضم حوالي 4205 دبابة قتال رئيسية من الطرازات التالية: **48 –M**، باتون، ليوبارد، و **60 – M**، وعليه تكون نسبة عدد الدبابات

---

[1]-جميل عقيقي ، القوة العسكرية التركية في ظل الدور الاقليمي الجديد,الاهرام.الطبعة الدولية.متحصل عليه من الموقع

19:34. http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=190في2013/10/04

[2] _ابراهيم اسماعيل كاخيا," اليقظة التركية والموقع الاقليم"مجلة الدفاع العربي. متحصل عليه من الموقع
http://www.arabdefencejournal.com/articles.php?categoryID=9 18:40 في 2013/10/4

الى افراد القوات البرية التركية 82/1000.[1]

المعدات: 4205 دبابات، و650 عربة مشاة مدرعة، و(3643) ناقلة جند مدرعة، و2883قطعة مدفعية، و5813 مدفع هاون.

الدفاع الجوي: 1664 مدفع د – جو، و897 صاروخ أرض – جو، و299 حوامة معاونة وهجومية منها (كوبرا، وبلاك هوك)، وعدد من الطائرات بدون طيار.[2]

2_القوات البحرية:

تضم القوات البحرية التركية 55.000 فرد، و378.700 احتياطي، و13 غواصة، و19 فرقاطة، و55 زورق دورية مقاتل، وسفينة زرع ألغام واحدة، و25كاسحة ألغام، و8 سفن برمائية، و27 سفينة ومهام أخرى، و16 حوامة مقاتلة معاونة بحرية، و3 حوامات مضادة للغواصات، و7 طائرات تدريب، و3100 جندي مارينز.

3_القوات الجوية: اما القوات الجوية فتتكون من : 65.000 فرد، و445 طائرة مقاتلة (إف 4، وإف 5)، و223 طائرة إف 16، و40 حوامة.[3]

كما يوجد لدى تركيا قوات في الخارج أو مراقبين دوليين في كل من (جورجيا)، وقوات جوية منتشرة ضمن قوات حلف شمال الأطلسي في: إيطاليا، (صربيا)

---

[1] _ ابراهيم اسماعيل كاخيا ،المرجع السابق

[2] _ جميل عقيقي ، القوة العسكرية التركية في ظل الدور الاقليمي الجديد,الاهرام.الطبعةالدولية.متحصل عليه من الموقع

http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=190 .19:34في2013/10/04

[3] _ جميل عقيقي ، المرجع نفسه

و (مونتجرو (السودان).

ب_ القدرات العسكرية الايرانية:

تأتي إيران في المرتبة الثانية، من بين دول المنطقة بعد تركيا، من حيث عدد سكانها، ويتراوح عدد أفراد قواتها المسلحة بين 540 و 545 ألف جندي، بينهم 250 ألفاً من المشمولين بالخدمة الإلزامية .ويبلغ عدد أفراد القوات البرية 350 ألف عسكري، القوات البحرية 20الف والقوات الجوية **30**الف وحرس الثورة الإسلامية 125 ألفاً.[1]

تشتمل القوة العسكرية الإيرانية على ثلاث مكونات رئيسية، هي:

– القوات النظامية (**Artech**): وتشمل القوات المسلحة الرئيسية في الجيش، القوات البرية، والقوات البحرية، والقوات الجوية، وقوات الدفاع الجوي. ومنوط بها الدفاع عن الدولة وحدودها ،في مواجهة أي تهديدات خارجية.

– الحرس الثوري الإسلامي (الباسدران): مسئول عن حماية نظام الحكم الديني، والدفاع عن الثورة الخمينية، ويتكون من وحدات مشاة محملة على مركبات موزعة على المحافظات الإيرانية، ويوجد ضمنه فيلق القدس، المسئول عن العمليات الخارجية في الدول الأخرى.

– قوات حفظ القانون (الباسيج): مسئولة عن الدفاع عن الحدود، ومكافحة الشغب

والأمن الداخلي. وتتبع رسميًّا وزارة الداخلية، وتلعب دورًا أساسيًّا في إخماد القوى المعارضة للنظام[2].

[1]_ James Hacke. Op.cit,p253

[2]_ James Hacke, Ibid,p254

_القوة الصاروخية

تعتبر ايران من الدول الطموحة الى زيادة الأنظمة المدفعية الصاروخية لديها، مثل أنظمة صواريخ" شاهين" و "فجر" و "نازعات" و "زلزال".

كما استفادت ايران من التكنولوجيا الحديثة من حلفائها(الصين،روسيا)لتحديث ترسانتها الصاروخية، ومن ابرز الصواريخ المكونة للقوة الصاروخية الايرانية نجد:

_منصة صواريخ ذات 12 أنبوبةإطلاق عيار 4 إنش "107 ملم"، نسخة مُعدلة عن صاروخ صيني عيار 4 إنش "107ملم". وكذلك تحديثاً لصواريخ صينية وروسية عيار 5 إنش "122 ملم".

_ صاروخنازعات– 10 هو امتداد لتطوير صاروخ نازعات– 6، الذي أطلق من نفس منصةالإطلاق كصاروخ "أوغاب"... _شاهين 1 وشاهين 2 صاروخان شديدا الانفجار. شاهين 2 صاروخ غير موجه ومصمم لتدمير قوات العدو[1].

*_أوغاب صاروخ غير موجه شديد الانفجار

_[1] حسني ثابت، القوة الصاروخية الإيرانية .. بين التحدي وفرض الهيمنة الإقليمية القوة الصاروخية الإيرانية .. بين التحدي وفرض الهيمنة الإقليمية،ملفات العرب والعالم. متحصل عليه من الموقعhttp://www.egynews.net/wps/portal/profiles/world في2014/1/02_15:45

المبحث الثالث:دوافع النفوذ لكل من تركيا وايران في منطقة الشرق الاوسط

تقع كل من تركيا وايران في منطقة ذات اهمية بالغة، تتضمن 12دولة عربية، تتوفر على موارد اقتصادية ومواقع جيوستراتيجية هامة. كما شهدت هذه المنطقة عدة تحولات منذ نهاية الحرب الباردة ،ساهمت في تحقيقهما(تركيا وايران) لنفوذ كبير داخل بعض الدول العربية ، خاصة بعد انهيار النظام الاقليمي العربي، واحتلال العراق ، واخيرا الاوضاع الامنية الهشة التي تشهدها المنطقة في السنوات الاخيرة، والتي اتخذاها البلدين ذريعة لتكريس نفوذهما في المنطقة.

المطلب الاول:انهيار النظام الاقليمي العربي

1_مفهوم النظام الاقليمي العربي

أ_ تعريف النظام الاقليمي

ترجع أصول فكرة النظام الاقليمي إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية، الاول مفهوم الإقليمية وهذا الاخير ظهر كمدرسة لمواجهة فكرة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والإستقرار، ويعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر واقعية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، في حين كان دعاة العالمية قد اثروا إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار ومنع الحروب. وهي فكرة مثالية يصعب تحقيقها برزت بعد الحرب العالمية الاولى. ويرجع المصدر الثاني لمفهوم النظام الإقليمي إلى دراسات التكامل بكافة فروعها وخاصة التكامل الاقتصادي.[1] الذي اعتمده رواد الوظيفية الجديدة.

[1] _عياد محمد سمير،" مستقبل النظام الاقليمي العربي،بعد احتلال العراق".مذكرة ماجستير.(جامعة الجزائر.كلية العلوم السياسية والاعلام والاتصال.2004/2003)،ص17

اما المفهوم الحديث للنظام الاقليمي ظهر كمفهوم علمي باعتباره احد اهم مستويات التحليل في العلاقات الدولية ، اثر الثورة العلمية في حقل العلوم السياسية بشكل عام. في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي[1] .

والنظام الإقليمي يعني مجموعة العلاقات والتفاعلات بين دول تقع في إقليم جغرافي واحد وتخضع لقواعد وقوانين منتظمة.

هذا التعريف اشترط خضوع الدول المكونة للنظام الاقليمي لقوانين وقواعد منظمة، وهو امر صعب التحقيق ، نظرا لعدم انصياع هذه الدول لتلك القوانين بشكل كامل.وابرز مثال في هذا الصدد توقيع مصر_ بشكل منفرد من النظام الاقليمي العربي_ لاتفاقية السلام مع اسرائيل عام 1978.

كما عرف كل من "لويس كانتوري" و"ستيفن سبيغل" النظام الإقليمي بأنه "النظام الذي يضم دولة أو أكثر من الدول المتجاورة والمتفاعلة والتي تمتلك بعض العوامل الإثنية واللغوية والثقافية والتاريخية"[2].

نجد ان كانتوري و سبيغل قد عرفا النظام الاقليمي بشكل واقعي ، اذ وضعا عوامل موضوعية يمكن قياسها وملاحظتها في الواقع الدولي.

كما يمكن تحديد ثلاث عوامل محددة للنظام الاقليمي هي:

---

[1] _جميل مطر وعلي الدين وهلال، النظام الإقليمي العربي بين اشكاليات الواقع والتدخلات الاقليمية والدولية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1983.ص13

[2] _ جميل مطر وعلي الدين وهلال،المرجع نفسه،ص14

والأصل في مفهوم النظام الإقليمي أن له مقومات ثلاث أساسية تتمتع بقبول عريض من دارسي العلاقات الدولية، و هي[1]:

1- التعبير عن منطقة جغرافية بذاتها.

2- الاتساع، كحدّ أدنى، لعضوية لا يقل عن ثلاث دول تتشابه في ظروفها الثقافية والتاريخية والاجتماعية.

3- كثافة التفاعل وتنوع أنماطه فيما بين مختلف وحدات النظام.

ب_ مقومات النظام الاقليمي العربي :

يمكن تعريف النظام الاقليمي العربي انطلاقا من االمقومات السابقة بانه، نظام يضم دول متجاورة جغرافيا_ تمتد حدوده من سلطنة عمان شرقا الى موريتانيا غربا ومن مصر شمالا الى جيبوتي جنوبا_ ومتفاعلة تمتلك عدة عوامل اثنية (العرق العربي) وثقافية ولغوية (الثقافة والغة العربيتين)وتاريخية حضارية (الحضارة العربية الاسلامية)،بالاضافة الى قضايا مصيرية(القضية الفلسطينية).كما يمكن تعريفه بانه نظام يضم وحدات سياسية متجانسة أو متقاربة في النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، تدخل في إطار تفاعلي،يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر في بقية الاجزاء، وبما يؤدي ضمنيا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط متميز[2].

[1] _ علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص.23

[2] _محمد السيد سعيد،مستقبل النظام العربي بعد ازمة الخليج.الكويت:عالم المعرفة.1992،ص13

2_ وظائف النظام الاقليمي العربي

وانطلاقا من خصائص النظام الإقليمي بشكل عام والعربي بشكل خاص، نجد ان للنظام الإقليمي عدة وظائف رئيسية:

_ وظيفة التكيف:تتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي ويتوقف أداء هذه الوظيفة على استعداد أطراف النظام بالتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصراعات والمنافسات بينهم[1].

هذه الوظيفة كانت غير فعالة في النظام الاقليمي العربي، حيث اتضح منذ نشأته(اعلان جامعة الدول العربية كهيئة ممثلة للنظام الاقليمي العربي)التنافس بين الدول المكونة لهذا النظام _سيطرة مصر على منصب الامين العام_مما اضعف فعالية مؤسسات هذا النظام.

_الوظيفة التكاملية: ويقوم بها النظام الإقليمي عن طريق تدعيم الصلات الداخلية بين أطرافه على المستوى الرسمي وغير الرسمي، بحيث تصبح الموارد، التي تتحرّك في ذلك الإطار، أكبر وأكثر ديناميكية من تلك التي تتحرّك وفقا لقواعد خاصة بكل طرف أو وحدة من وحدات هذا النظام[2].

و قد سعت اطراف النظام الاقليمي العربي الى تحقيق التكامل من خلال عدة محاولات ابرزها انشاء السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الكبرى.

_ وظيفة الحماية والأمن:وهي بالنسبة للنظام الإقليمي، موطن علاقات القوة بينه وبين البيئة الدولية، وتتعلق هذه الوظيفة بمجموعة القيم الأساسية الخاصة بالإقليمية، والتي

[1] _ عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص20

[2] _ محمد السيد سعيد، مرجع سابق ، ص14

تفترض دفاع أطراف النظام الإقليمي عن بعضها البعض إزاء أي تهديد خارجي، وإلاّ سيتحول هذا النظام إلى مجرد جماعة ثقافية أو منطقة حضارية لا أكثر[1].

الا اننا نجد فشل واضح للنظام الاقليمي العربي في تحقيق هذه الوظيفة،وقد اتضح فشله جليا في منع اجتياح العراق للكويت عام 1991،واحتلال العراق عام 2003، والحرب على لبنان عام 2006، ناهيك عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ، وهضبة الجولان السورية منذ ستون عاما.

_وظيفة تحقيق الأهداف:وهي وظيفة تتوحد فيها أطراف النظام الإقليمي أو تفترق، ذلك أن الدول تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تتحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون، وهنا تكمن قدرة النظام على التوفيق، وبناء التراضي بين كل أطرافه، بحيث يرى كل طرف أن له مصلحة مؤكّدة في هذا الارتباط، وعلى هذا الأساس، فإن النظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية بناء الإجماع داخله[2].

الا ان نضوج عملية بناء الاجماع هذه كان ضعيفا جدا داخل النظام الاقليمي العربي مما ادى الى وجود خلافات عربية_عربية ، ووجود تكتلات فرعية داخل النظام الاقليمي العربي كمجلس التعاون الخليجي الذي يسعى اعضائه لتحويله الى اتحاد، والاتحاد المغاربي الذي في غرفة الانعاش منذ عدة سنوات، ناهيك عن ضعف فاعلية جامعة الدول العربية كهيئة رسمية ممثلة لهذا النظام ،حيث اصبحت على الهامش، ووسيلة لتحقيق اهداف ذاتية لبعض الدول العربية.وبالعودة إلى عناصر النظام الإقليمي العربي ، نجد ان هذا النظام تبلور بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية ، اثر حصول بعض

[1] _عياد محمد سمير، مرجع سابق،ص21

[2] _ عياد محمد سمير ،المرجعنفسه،نفس الصفحة

الدول العربية على استقلالها ، فتكونت جامعة الدول العربية كاطار تنظيمي لهذا النظام.وتزايد تماسكه اثر اعلان دولة اسرائيل عام 1949 والحروب العربية _الاسرائيلية (1967،1973).

وقد برزت قيادات دول عربية آنذاك سعت إلى تحقيق الوحدة العربية كانعكاس للنظام الاقليمي العربي، كالرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس الجزائري هواري بومدين والرئيس العراقي صدام حسين والزعيم الليبي معمر القذافي ، حيث كان هؤلاء ابرز اركان النظام الاقليمي العربي.

3_ واقع النظام الاقليمي العربي و اسباب انهياره:

أ_واقع النظام الإقليمي العربي

النظام الاقليمي العربي لم ينضج الى مستوى نظم اقليمية غربية كالاتحاد الاوروبي،وسياسات دوله ليست موحدة لانعدام التفاعل الحقيقي بين دوله في كثير من المواقف،وهذا يرجع الى اختلاف المدركات السياسية وسوء تقدير مكامن التهديد وغياب الفهم الدقيق لمعادلات العلاقات الدولية،والافتقار إلى جهاز عربي مشترك لصنع واتخاذ القرار الأمني على المستوى العربي بسبب غياب الإرادة السياسية العربية الموحدة[1]، رغم وجود جامعة الدول العربية كهيكل تنظيمي للنظام الاقليمي العربي.

كما ان استقطابات الحرب الباردة كانت بداية الشرخ في النظام الإقليمي العربي ، وكانت البداية بمصادقة مصر على اتفاقية السلام مع إسرائيل في 26مارس/اذار

[1] _شذى زكي حسن،"النظام الاقليمي العربي بين اشكاليات الواقع و التدخلات الاقليمية والدولية" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.العدد36،ص4

1979 [1]،التي كان لها اثر كبير على مسار النظام الإقليمي العربي لما لمصر من وزن انذك حيث كانت في مركز القيادة لهذا النظام.

كما كان اجتياح العراق للكويت بداية عقد التسعينات من القرن الماضي من ابرز محطات تفكك النظام الاقليمي العربي ، حيث كان خرقا لأهم قواعد ميثاق جامعة الدول العربية الداعية الى الحرص على سلامة وسيادة الدول وعدم السماح لاي دولة عربية او اجنبية ، تهديد دولة عضو في منظمة جامعة الدول العربية .وكان نتاج هذا الاجتياح عمل الدول الغربية على إسقاط العراق كأحد أهم أقطاب النظام الاقليمي العربي لما له من وزن في المنظومة العربية ، وهو ما تم فعلا في مارس 2003.

برز ضعف النظام الاقليمي العربي في العقدين الاخيرين في عدة محطات نلخصها في ما يلي :

_ استمرار الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين ، وتحول الصراع من عربي _اسرائيلي الى فلسطيني _ اسرائيلي ، وتجاوز ذلك الى صراع بين حركة حماس واسرائيل ، خاصة بعد الانقسام الفلسطيني_الفلسطيني بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006.

_ فشل الدول العربية في تجنيب العراق للاحتلال الامريكي عام2003.

_الحرب على لبنان العام 2006.

_الحرب على غزة اعوام 2010،2009و2012

_الفتنة الطائفية في العراق منذ 2004.

[1] _علي الدين هلال ، جميل مطر،مرجع سابق،ص233

_الفتنة الطائفية في لبنان

_الازمة السورية منذ 2011

_الانقلاب العسكري في مصر على الرئيس محمد مرسي_اول رئيس مصري مدني منتخب_ في 2013/06/30.

ب_اسباب انهيار النظام الاقليمي العربي:

ضعف النظام الاقليمي العربي لم يكن وليد اللحظة وانما تزايد لعدة اسباب منها: _

_ضعف الأنظمة السياسية العربية واستمرار حالة" عدم التوافق "داخل النظام الإقليمي العربي خاصة بين الدول– الرئيسية الثلاث المؤثرة فيه(السعودية،مصر وسوريا).فضلا عن التنافس بين وحدات النظام مثلا لتنافس القطري _السعودي .مع غياب دولة قائدة وتحالف قائد في المنطقة– وبخاصة في ظلال التوترات التي غلبت على العلاقات بين سورية_مصر،ليبيا_السعودية والجزائر والمغرب.

_استمرار حالة التباعد بين مشرق العالم العربي ومغربه في ظل إنشاء تكتلات جزئية قسمت النظام الإقليمي العربي ،كمجلس تعاون دول الخليج العربي واتحاد المغرب العربي،وفتح دول المغرب العربي مجالها الحيوي باتجاه أوروبا.

_تزايد حالات الاحتلال للأراضي العربية وانتشار حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في عدد من الدول العربية (فلسطين،لبنان،العراق،السودان،الصومال،مصر ،تونس،اليمن،البحرين وسوريا).

_ضعف جامعة الدول العربية، وحدوث انشقاق داخل الجامعة .

_الاختراق الخارجي للنظام الاقليمي العربي والمتعدد الاتجاهات(جغرافي، اقتصادي،اجتماعي،سياسي وثقافي).

_غياب المسار الديمقراطي فيما يتعلق بالحرية السياسية التي بقيت مقيدة بغياب مبدأ تداول السلطة،وضعف مؤسسات المجتمع المدني وغيابها الكلي في بعض الدول العربية،فضلاً عن أزمة المصداقية عند الكثير من القوى السياسية التي تحمل شعارات الديمقراطية، وعدم التزامها بها،كالانقلاب العسكري في مصر على اول حكومة مدنية منتخبة من طرف الشعب ،ما احدث تراجعا فيا لمكاسب الديمقراطية التي عرفتها بعض الدول العربية اثر سقوط الانظمة الدكتاتورية الحاكمة(تونس، مصر، ليبيا).

_عمليات التفتيت التي حدثت في المنطقة العربية .فمرور بفلسطين،وانقسام الصومال،وانفصال جنوب السودان عن الدولة الام السودان،والفتنة في سوريا ولبنان والعراق.

المطلب الثاني: التهديدات الامنية المشتركة

سعت كل من تركيا وايران لتحقيق النفوذ في منطقة الشرق الاوسط لدرء التهديدات الامنية الواقعية والمحتملة، بدا من المشكلة الكردية مرورا بمشكلة الارهاب وانتهاء بالاوضاع غير المستقرة في دول الجوار العربي منذ احتلال العراق عام 2003، ويرى كلا البلدين ان هذه المشكلات هي مشكلات امنية مشتركة،وهي محددات دفعت كل دولة على العمل على تكريس نفوذها في المنطقة ، سواءا من اجل تفادي التهديدات الامنة لاقاليمها الوطنية او لتحقيق المصالح القومية لها في المنطقة.في هذا المبحث سنتطرق لهذه التهديات .

1_المسالة الكردية:

ينحدر الشعب الكُردي الذي يقدر تعداده بأكثر من(٣٥مليون نسمة) من الحضارة الميدية ويعيش غالبيتهم الآن في أربع دول شرق أوسطية هي العراق سوريا،تركياوايران وبعضاً منهم في جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق[1].وشكلت المسألة الكردية ابرز تحدي امني لكل من تركيا وايران.

أ_ بالنسبة لتركيا :

برزت المسألة الكردية بتركيا منذ عهد كمال أتاتورك الذي لم يعترف بوجود اقليات عرقية في تركيا.وقدواجه الكماليون في السنوات الأولى لقيام الجمهورية الكمالية الإنتفاضات الكردية التي ظهرت آنذاك وبالرغم من تمكن السلطات التركية من القضاء على هذه الثورات،إلا أنها لم تقض على الحركة الكردية بها،حيث عاودت هذه الحركة نشاطها مع قيام أول تجربة ديمقراطية تعددية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية . لتصبح المسألة الكردية بعد ذلك أولى إهتمامات السلطات التركية،التي عملت عن طريق الخيار العسكري على القضاء عليها.

إلاأن تركيا عرفت مرحلة خطيرة من التوتر والمواجهات المسلحة مع قوات حزب العمال الكردستاني،الذي لم تقتصر عملياته في الداخل فقط،بل إمتدت لتمس المصالح التركية بالخارج مخلفة بذلك خسائر بشرية وإقتصادية وإجتماعية هامة من الجانبين .لتصبح بذلك المسألة الكردية إحدى أكبر التحديات التي عملت تركيا على مواجهتها، بعد ان دخلت الحركة الكردية مرحلة جديدة في نزاعها مع تركيا إبتداء من منتصف الثمانينيات،مع إعلان حزب العمال الكردستاني التركي العمل المسلح والحرب

[1] _شوكت شيخ يزدين،المسألة الكردية في العلاقات التركية_ الايرانية.اربيل:ئاراسللطباعةوالنشر،2001،ص ص8،7

الشاملة وبشكل رسمي ضد تركيا[1]،ومع نهاية التسعينيات تمكن تتركيا من إضعاف هذا الحزب وإلقاءا لقبض على زعيمه عبدالله أوجلان بعد طرده من سوريا.و خلال الثورات العربية وافقت تركيا على نصب الدّرع الأميركية المضادّة للصواريخ على أراضيها،كما أعادت تنسيقها الأمني والاستخباراتي معا سرائيل[2] نظرا لعدم ضمان الوضع الكردي خاصة لما سيترتب من نتائج للوضع غير المستقر في المنطقة .

بوصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم عام 2002، وبانتهاجه سياسة التنمية الاقتصاديةالشاملة والتي مست مناطق الاكراد، واثر اقرار تعديلات دستورية متعلقة بالمكونات الثقافية للاكراد،استطاع رجب طيب اردوغان رئيس الوزراء التركي التوصل الى اتفاق المصالحة الوطنية مع مسلحي حزب العمال الكردستاني وتفعيل الحل السياسي بدلا من الحل العسكري منتصف عام2013م.

[1]_ Sami moubayd ,"turkish_syrian relation: the Erdoganlegacy",SETA policy brief:N^{0}25.october2008,p03 Available at :

www. setadc.org/pdfs/SETA_Policy_Brief_No_25_Sami_Moubayed.pdf .27/11/2013

[2] _ عقيل محفوض،" سوريةوتركيانقطةتحوّل أم رهان تاريخي"،المركزالعربي للأبحاث ودراسةالسياسات،2012/1/10،ص12

ب_بالنسبةلإيران

وجود تقارب بين المكونات الثقافية الكردية والفارسية بإيران لم يمنع ظهور المسألة الكردية بها،حيث شهدت ايران عديد المواجهات بين الحركة الكردية والسلطات النظامية،وتمثل جمهورية مهاباد التي تبلورت اثر انسحاب الاتحاد السوفياتي من ايران نهاية الحرب العالمية الاولى،نقطة التحول في المطالب القومية الكردية من حيث الإعلان عن شكل من أشكال التنظيم الإداري السياسي، الا ان القوات الايرانية اجتاحت مهاباد في مارس 1947 واسقطت الحكم الذاتي بها باعدام القائد الكردي قاضي محمد ومعاونيه في الجمهورية [1].

كما إستمر ذلك خلال سنوات الحرب العراقية_الإيرانية .لتتمكن بعدها السلطات الإيرانية من محاصرة نشاطات الحزب الديمقراطي لكردستان إيران وإنهاء المواجهات بينها وبين الحركة الكردية من خلال الإنتصار العسكري الذي كان لصالحها .لذلك يمكن القول أن تطور المسألة الكردية بإيران قد إرتبط بفترات وأحداث تاريخية،جعلت من هذه المسألة لا تستمر بشكل بارز ومؤثر إلى فترات لاحقة كما حد ثمع تركيا وبشكل هام في العراق[2].

ساهم نجاح الثورة الاسلامية في ايران منذ 1979 في عدم بروز تاثير المسالة الكردية على النظام السياسي الايراني ، من خلال مبادئ الجمهورية الاسلامية الذي ركز اساسا على تصدير الثورة للخارج كحل للانظمة الدكتاتورية في الدول المجاورة ، بالاضافة الى غرس مبدا المواطنة والولاء للولي الفقيه، وعدم التمييز بين اطياف الشعب الايراني.

[1] _ نجدت عقراوي، تجارب الحكم الكردية ... رؤية نقدية. في مؤلف:امين شحاتة واخرون،الكرد ...دروب التاريخ الوعرة.الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات،2006،ص103

[2] _ شوكت شيخ يزدين،مرجع سابق،ص 13

رغم ذلك الا ان النظام السياسي الايراني على مر الحكومات المتعاقبة ، كان دائما حذرا من اي خطر امني قد تسبب فيه الاكراد في دول الجوار(تركيا والعراق)، ما دفعها، الى عقد اتفاقيات امنية في هذا الخصوص مع تركيا باعتبار التهديد الكردي تهديد مشترك.

2_ التحولات التي عرفتها المنطقة:

أ_ الارهاب كظاهرة دولية بعد 11سبتمبر 2001

لطالما كافحت كل من ايران وتركيا حركات التمرد الكردية داخل اراضيهما منظمات ارهابية، الا ان احداث 11 سبتمبر فتحت لهما ابواب توسيع نفوذهما في دول الجوار بعنوان مكافحة الارهاب ،هذا لاخير الذي نتج عنه سقوط واحتلال دول كالعراق وافغانستان[1].

وقد اغتنمت كل من تركيا وايران فرصة انهيار العراق ،وحاجة الولايات المتحدة الامريكية للطرف الثالث للخروج من المستنقع العراقي،واستخدمتا العديد من الوسائل لتحقيق ذلك النفوذ، سواءا عن طريق دعم احزاب سياسية موالية لها او دعم طائفة بعينها.وسنتطرق لذلك بالتفصيل في الفصل التالي.

ب_الازمات العربية منذ 2011:

رغم تبلور علاقات جيدة بين تركيا وجل الدول العربية في الشرق الأوسط ، ضمن سياسة صفر مشاكل مع الجيران التي كانت أهم مبادي السياسة الخارجية التركية لحزب العدالة والتنمية، حيث عرفت العلاقات التركية_العربية تحسنا كبيرا توج بالعديد من

[1] _سعد حقي توفيق،"السياسة الاقليمية التركية تجاه دول الخليج2002_2008".مجلة العلوم السياسية,العددين 38"_39،ص2

الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية . الان الثورات التي عرفتها الدول العربية خاصة مصر وسوريا واليمن، جعلت تركيا ترفع شعار حامي الشعوب المقهورة ،هذا الاخير الذي انفردت بمثيله ايران حيث اعتبرت نفسها ناصر الشعوب المستضعفة، منذ نجاح الثورة الإسلامية عام 1979م، هذه الثورات اوضحت مواطن اتفاق واختلاف السياستين الخارجيتين للبلدين،خاصة في الازمة السورية ، التي بدى فيها البلدين خصمين وطرف ثالث في الازمة السورية منذ2011م.

الخلاصـــة:

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها مصدر طاقوي هام ، ومنطقة عبور هامة للتجارة الدولية بين القارات ، جعل منها هدفا مباشرا وغير مباشر للقوى الكبرى ، والقوى الاقليمية خاصة تركيا وايران.كما جعلها مسرحا لتحولات كبرى ومتسارعة في ظرف عدة عقود فقط.

فالاحداث المتسارعة التي ميزت منطقة الشرق الاوسط في الاربع عقود الاخيرة، أتاحت الفرصة لكل من تركيا وإيران للعمل على بناء ذاتهما بما يتلاءم مع الأدوار التي يسعى كل منهما الى تحقيقها.

ففي منتصف التسعينات من القرن الماضي ، تكاد تتشابه الظروف الداخلية للدولتين ، في ظل الازمة الاقتصادية الداخلية، والتحول السياسي الذي شهداه البلدان منذ تلك الفترة، فباعتبار البيئة الخارجية كعامل مشترك للتحول في ادوار البلدين ، نجد ان وصول نخب سياسية جديدة منفتحة على دول الشرق الاوسط وعلى العالم،ساهم في بناء سياسة استراتيجية خاصة بكل بلد تتلاءم مع مقدرات القوة لهذا البلد.

فحرص حزب العدالة والتنمية بان يعيد تركيا الى حاضرتها التقليدية ، جعله ينتهج سياسة اقتصادية واجتماعية ، نقلت تركيا من مجرد دولة ضعيفة تابعة، الى دولة قائد ، ذات اقتصاد قوى لا ترضخ للمساومة في القضايا المصيرية. كما جعلها تصبح ثاني اقتصاد اوربيا ، بالاضافة الى تقدمها الصناعي والزراعي .ناهيك عن مكانتها الاقليمية التي هندسها وزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو ، وانفتاحها على دول العالم من

خلال سياستي صفر مشاكل والديبلوماسية المتناغمة .كما وطد مكانتها في حلف شمال الاطلسي، اذ تعتبر تركيا ثاني اكبر جيش بعد الولايات المتحدة الامريكية في الحلف.

أما إيران فمنذ وصول محمد خاتمي الى السلطة سنة 1997،سعت الى الانفتاح على العالم _بعد عزلة دامت لسنوات منذ نجاح الثورة الإسلامية في ايران_ خاصة دول منطقة الشرق الأوسط ، فرغم أزمة العقوبات الدولية المفروضة على إيران انذاك بسبب برنامجها النووي ، الا ان النخب الإصلاحية سعت الى توطيد العلاقات مع الجيران ، من خلال سياستي حسن الجوار وحوار الحضارات . كما ان ايران ثابرت على تقوية اقتصادها من خلال الصناعة العسكرية ، والحفاظ على اقتصادها من الانهيار ،من خلال تنويع اقتصادها.ورغم تراجع الانفتاح الايراني على العالم في عهدتي محمود احمدي نجاد ، الا ان عودة النخبة الاصلاحية للحكم من خلال حسن روحاني ، وتوصله الى حل توافقي مع الدول الكبرى بخصوص برنامج ايران النووي ،اعاد ايران الى مربع الزعامة في المنطقة ، خاصة من خلا دورها التشاوري لحل ازمات المنطقة .

الفصل الثالث :الدورين التركي والايراني في العراق ،الواقع والانعكاسات

في هذا الفصل،يتناول الباحث التنافس التركي_ الايراني في الشرق الأوسط من خلال البوابة العراقية، فيتطرق الى دور كل منهما في العراق، وانعكاسات هذا الدور على العراق،في ثلاث مباحث،مفصلة كما يلي:

المبحث الاول: الدور التركي في العراق

المبحث الثاني :الدور الايراني في العراق

المبحث الثالث:الدورين التركي والايراني في ظل الربيع العربي

المبحث الاول:النفوذ التركي في العراق

رغم الإختلافات التي عرفتها العلاقات التركية_العراقية لعدة عقود مضت،بسبب المسألة الكردية،ومشكلة المياه،ناهيك عن دخول الجيش التركي إلى الأراضي العراقية من حين لآخر بحجة تعقب مسلحي حزب العمال الكردستاني،إلا أن سقوط نظام صدام حسين،والتحولات الداخلية التي عرفتها تركيا_وصول حزب العدالة والتنمية_ جعلت الأخيرة تبحث عن موطئ قدم لها في عراق ما بعد صدام حسين، وهو ما ركزت عليه وفقا لمبدأ المصلحة المتبادلة،ضمن سياسة صفر مشاكل التي إعتمدتها تركيا، وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الانفتاح هذه تجاه المنطقة كانت قد بادرت بها ايران في عهدي رفسنجاني وخاتمي.

المطلب الاول:عوامل النفوذ التركي في العراق

هناك عدة عوامل ساعدت تركيا للنفوذ في العراق نذكر منها:

1_ ترتبط تركيا ارتباطا وثيقا بجل الدول المجاورة لها (من خلال قوميتي الأكراد و التركمان)، الأكراد في سوريا ، العراق،و إيران. التركمان في العراق ،اليونان ،قبرص ودول شرق أوربا[1]،ما يسهل عليها التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول بحجة حماية حقوق الأقليات.

2_ تسعى تركيا للاستفادة من الصعود الكردي في العراق وتعاظم نفوذ الأكراد ودورهم في صوغ المشهد السياسي العراقي بعد احتلال العراق،بعدما كانت تركيا رقيبا عليهم خوفا من مساندتهم لحزب العمال الكردستاني[2].

3_سعي تركيا الحثيث للإسفادة من أكراد العراق في محاربة حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من المناطق الحدودية المشتركة مع إيران معقلاً لقواعده العسكرية وصولاً إلى إيجاد حل للقضية الكردية في تركيا،وهو أمر يلقى الترحيب من أكراد العراق شرط اعتماد الحل السلمي.

4_مظلة الدور الأمريكي،فالولايات المتحدة هي حليف مشترك للجانبين(التركي والعراقي)، وكان لها دور بارز في منع تفجر العلاقات بينهما خلال الفترة الماضية، ومن ثم دفعها إلى التنسيق سواء عبر تشكيل لجنة ثلاثية لمكافحة حزب العمال الكردستاني،وإيجاد حالة من التنسيق المشترك أو التعاون على مستوى القضايا الإقليمية[3].الا ان الأزمة السورية منذ 2011باعدت الطرفين التركي والعراقي،بين حليف وعدو للنظام السوري

---

[1] _ الهادي غليون، قراءة في كتاب: عبد الله تركماني. « تعاظم الدور الإقليمي لتركيا(مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده).مجلة المستقبل العربي. السنة:2011العدد 384،ص159

[2] _ وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_االتركية نموذجا ،مرجع سابق،ص249

[3] _"تركيا بين الموقع الاستراتيجيّ والدور القادم" مجلة الاردن للدراساتالدولية"العدد 4- 5، المجلد 2، شتاء- صيف 2009،ص ص25،41

5_حاجة تركيا لمناطق نفوذ حيوية كسوق كبرى بحجم القوة الاقتصادية الحالية لها[1]حيث تعتبر دول الجوار،خاصة العراق أهم سوق لها،بالإضافة إلى تخوفها من توسع النفوذ الإيراني في العراق عبر الطائفة الشيعية[2].

6_تعثر الدور الأمريكي في المنطقة، حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش حركة للقوى في المنطقة للاستفادة منه[3]، وفي هذا تأتي التحركات التركية مع كل من إيران ،سوريا،مصر و السعودية.

7_الوجود التركماني في شمال العراق شكل وسيلة فعالة مكنت أنقرة من إضعاف قدرة الأكراد على ضمان وحدة تراب أي إقليم حكم ذاتي كردي في شمال العراق.وقد تبين ايضا أنه بإستطاعة أنقرة الإستفادة من الوجود التركماني للحيلولة دون نجاح الأكراد في السيطرة على مناطق حقول نفط كركوك, لأن الوجود التركماني كثيف نسبيا في تلك المناطق[4].

8_تغير النظرة السلبية لدى العرب تجاه تركيا ، من خلال الانفتاح السياسي لتركيا نحو المشرق العربي ، وسياسة نصرة الشعوب التي تبنتها تركيا خلال ما سمي بالربيع العربي.

المطلب الثاني:مظاهرالنفوذ التركي في العراق

سعت تركيا من خلال سياسة صفر مشاكل التي تبناها حزب العدالة والتنمية الحاكم منذ 2002،الى تصحيح مسار العلاقات مع دول الجوار خاصة سورياوالعراق وعلى كل المستويات،من خلال ممارسة تتسم بالإستمرارية بالإستعانة بما يسمى "القوة الناعمة"والسعي إلى

---

[1] _سعد حقي توفيق،السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي2002_2008,مجلة العلوم السياسية.العددان38،39.ص 8

[2] _احمد داوود اوغلو ،مرجع سابق،ص612

[3] _ الدولة العثمانية الجديدة:الدور التركي في المنطقة العربية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية،متحصل عليه من الموقع:
http://beladitoday.com/index.php?aa=category&category2=%D4%C4%E6%E4%20%CF%E6%E1%ED في 2013_11_27/16:40

[4] _ بيل بارك ،سياسات تركيا تجاه شمال العراق "المشكلات والافاقالمستقبلية".دبي: مركز الخليج للأبحاث ،2005 ،ص 58

تحقيق النفوذ من خلال الثقافة والتعليم والتجارة. يقول "علي رضا أوزكوسكان"، القنصل التركي في البصرة_وهي إحدى أربع نقاط دبلوماسية لتركيا داخل العراق_«هذه هي المهارة، فنحن نحظى بترحيب كبير هنا» ويقصد هنا الديبلوماسية المرنة. كما صرح وزير التجارة الخارجية التركي "ظافر كاغليان" قائلا "إن التجارة هي مفتاح السياسة وتطوير علاقاتنا سيسمح بحل مشكلاتنا" ..

تجلت سياسة النفوذ التركي في العراق من خلال:

1_ فاجأت تركيا الولايات المتحدة برفضها الدخول معها في حربها ضد العراق عام 2003،حيث رفض البرلمان التركي السماح للولايات المتحدة الأمريكية استعمال الأراضي التركية للإنزال والتحرك العسكري والبري نحو العراق[1].

2_ القيام بحوار مع دول جوار العراق يتوسع ليضم الحكومة العراقية نفسها، وذلك لتحسين الإدارة المستقرة للأزمة العراقية في نطاق الشرق الاوسط[2]،وأكدت تركيا على ضرورة المحافظة على وحدة العراق، ووقفت ضد أي مشروع لتقسيمه[3].

3_ التخلي عن المقاربة "الأمنية" الضيقة إزاء العراق والتي تركز على قضيتي كردستان العراقية وكركوك،وإنتهاج مقاربة سياسية أكثر للعراق تقوم على إستراتيجية التوازن[4].

---

[1] _BanuEligür Turkish-American Relations Since the 2003 Iraqi War: A Troubled Partnership, Middle East Brief:No06,may2006,p03/ Available at: www.brandeis.edu/crawn/publication/meb/MEB6.pdf. 8/12/2013, 12:30

[2] _ابراهيم خليل العلاف."السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد 9نيسان 2003"،مجلة دراسات اقليمية .مركز الدراسات الاقليمية.العدد5.السنة 3،ص15

[3] _احمد داوود اوغلو" الاستراتيجيا التركية الجديدة"مجلة شؤون الأوسط.العدد116.خريف 2004، ص ص152_141

[4] _ ميشيل نوفل،عودة تركيا الى الشرق.بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2010،ص73

4- أرسلت تركيا مبعوثها "مراد اوزجليك" الى العراق لتوطيد العلاقات مع جميع الطوائف والأقليات العراقية بما فيها الأكراد لكسب التأييد ضد حزب العمال المتمرد pkk في تركيا[1].

5_ شهدت علاقات تركيا مع شمال العراق في أواخر عام 2010 تنسيقا هاما في مجال الأمن والطاقة خاصة بعد إعلان إقليم كردستان العراق تذمره من الأعمال الإرهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني التركي ضد الجيش التركي.

من أهم الزيارات التي قام بها مسؤولون أتراك إلى شمال العراق، زيارة وزير الخارجية ووزير التجارة والصناعة للإقليم وإنشاء مجلس تنسيقي استراتيجي،وتمت زيارة كردية مماثلة لأنقرة، كزيارة رئيس إقليم كردستان العراق إلى تركيا ومقابلة رئيس الجمهورية ووزير الخارجية للتشاور في حل قضية حزب العمال الكردستاني[2].

6_في 2007/08/07دعى رئيس الوزراء التركي نظيره العراقي نوري المالكي إلى أنقرة لوضع أرضية مشتركة لحل المشاكل العالقة بين البلدين، خاصة ما يتعلق بمشكلة الأكراد،وفي 2008/03/07دعى الرئيس التركي عبد غول نظيره العراقي جلال طالباني لزيارة أنقرة والعمل على تخفيف حدة التوتر بين الفرقاء السياسيين في العراق،وفي تموز/جويلية،تم الاتفاق بين تركيا والعراق على اكبر اتفاقية استراتيجية شاملة[3].

---

[1] _Carolyn c. james ,özgür özdamar, " modeling foreign policy and ethnic conflict ;turky's policies towards syria" foreign policy analyses . N0:5, 2009, p07. Available at: www.cdfai.org/PDF/Two%20Solitudes.pdf. 27/11/2010_.10:25

[2]_عبد الله عرفان، "الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان "مجلة السياسة الدولية:العدد182.اكتوبر2010م، ص123

[3]_احمد داوود اوغلو،مرجع سابق،ص624

7_ خلال سنتين(2008م_2010م) تم توقيع 48 اتفاقية بين تركيا والعراق تغطي مجموعة واسعة من المجالات(الصحة ،الامن ،النقل والطاقة)[1].

8_تشجيع تركيا القيادات السنية العراقية على المشاركة في الانتخابات عام 2005[2]، كما دعمت أنقرة الوساطة القطرية بين الفرقاء السياسيين في لبنان عام 2008، _ كما سعت أنقرة لتحقيق المصالحة بين سوريا و العراق عقب اتهام العراق لسوريا بالتورط في تفجيرات بغداد في أغسطس/ أوت 2009[3].

9_وصلت التجارة بين الدولتين إلى 6 مليارات دولار خلال 2010، أي ضعف قيمتها عام 2008، بحسب ما يقوله مسؤولون أتراك. ويتوقعون أنه خلال عامين أو ثلاثة أعوام، ربما يصبح العراق أكبر سوق أمام الصادرات التركية.

وبالإضافة الى تحسين علاقاتها مع العراق،ركزت تركيا على شمال العراق (كردستان العراق) لما لهذه المنطقة من اهمية اقتصادية،وقد تبلور هذا التحسن من خلال عدة سياسات:

1_فتح قنصلية تركية في أربيل وغياب التحذيرات السابقةمن إقامة الفدراليةما يعني الاعتراف التركي الضمني بالحكومة المحلية في إقليم كردستان العراق،وهذا أمر يعزز من انفتاح أكراد العراق على تركيا والثقة بها وفتح الإقليم أمام المصالح التركية[4].

---

[1] _ميشال نوفل،مرجع سابق،ص101

[2] _عمر تشبينار،"سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة". دورية اوراق كارنيجي.مركز الشرق الاوسط،العدد10أيلول\ سبتمبر 2008.،ص22

[3] _ناتالي توتشي. " أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط". مجلةالسياسة الدولية. العدد 182. أكتوبر 2010،ص103.

[4] _ميشيل نوفل ،مرجع سابق،ص73

2_اعتماد جملة من المشاريع التركية الضخمة في كردستان العراق،إذتشيرالتقارير إلى أن نحو 90% من المواد الغذائية في إقليم كردستان تأتي من تركيا، كماأن الشركات التركية تزدهر في الإقليم لدرجة أنها تكاد تنفرد في مجال المقاولات والعمران وإقامةمشاريع البنية التحتية.

3_ اتفق الطرفان مؤخراً على إقامة سكة حديد تربط بين إسطنبول وأربيل.

4_دخول النفط والغاز على خط العلاقة بين أربيل وأنقرة بعد اتفاق الجانبين على إقامة خط لتصدير النفط وأخر للغاز من كردستان العراق إلى تركيا واخر يربط البصرة بميناء جيهان التركي عبر الاراضي السورية[1].

5_في أواخر العام 2007، كان أكثر من 80 بالمائة من الاستثمارات الأجنبية في الإقليم ذات مصدر تركي.وقد قاربت الثمانية مليارات دولار منذ غزو العراق في العام 2003[2].

6_إقليم كردستان يحوز المرتبة الخامسة بين الدول أوالجهات التي تتعامل تركيا معها تجارياً، وهو رقم يفوق حجم التعامل مع سوريا والكيان الإسرائيلي والأردن ولبنان معا، ويوازي تقريبا حجم التبادل مع إيران.

7_أكثر من عشرة آلاف شركة تركية باتت تعمل في كردستان العراق وتقوم بتنفيذ سلسلة ضخمة من المشاريع الخدمية والبنية التحتية ولاسيما الطرق والمطارات والمنشآت السياحية والعقارية وغير ذلك من المشاريع الاقتصادية والتجارية التي باتت تزدهر في إقليم كردستان العراق.

---

[1]_فاضل الربيعي"دور التدخلات الإقليمية في صياغة المسألة الطائفيةفي العراق".تقييم حالة.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .الدوحة، كانون الثاني/ يناير 2011

[2]_عماد شيحة "تركيا والشرق الأوسط دورٌ إقليميٌّ متجدد".مجلة قضايا استراتيجية،العدد (72) آذار / مارس 2010،ص60

8__ الغاء شروط السفر، حيث تصدر القنصلية التركية في أربيل ما يصل إلى 300 تأشيرة زيارة يوميا. وتدير حركة دينية تركية 19 مدرسة في المنطقة، وتدرس لـ5500 طالب وعرب وتركمان وأكراد يستخدمون الإنجليزية كلغة للتفاهم فيما بينهم.

وبالمقارنة مع النفوذ الإيراني في العراق _قبل الاوضاع غير المستقرة في المنطقة_ يعد نفوذ تركيا أكبر وأوسع شمال العراق،وقد ظهر نفوذ تركي جديد يمتد تقريبا من "زاخو" في الشمال إلى "البصرة"، مرورا بالعاصمة "بغداد".

وفي اطار التكامل الاقتصادي بين تركيا والعراق نجد الساسة الاتراك يطمئنون العراقيين في أي فرصة متاحة فقد صرح القنصل التركي في أربيل "أيدن سيلسن" :"لا يحاول أحد أن يستحوذ فجأة على العراق أو جزء منه. ولكن نحاول أن نحقق تكاملا مع هذه الدولة... الطرق وخطوط السكة الحديدية والمطارات والنفط وأنابيب الغاز.. سيكون هناك تدفق من المواطنين والبضائع بين جانبي الحدود"، التي تعبرها ازيدمن1500 شاحنة يوميا تحمل مواد بناء تركية وملابس وأغذية،وهي سلع تعرض في المحلات التجارية شمال العراق.

وفي البعد البنائي للسياسة الخارجية التركية اعتمدت تركيا على البعد الثقافيوالهوياتي في تكريس نفوذها في العراق والوطن العربي، حيث تتجلى ثقافتها الشعبية في كل مكان. وتباع ملصقات مسلسلات تركية – بدءا من «مهند ونور» وغيره – بعشرات الآلاف. ويحظى مسلسل «وادي الذئاب» بشعبية كبيرة، واستعارت الكثير من المقاهي اسم بطل المسلسل.

كمايتوسع النفوذ السياسي التركي في بغداد. وعلى عكس الحال بالنسبة لإيران والولايات المتحدة، تمكنت تركيا من تكوين علاقات مع كل التكتلات السياسية تقريبا على الرغم من أن العلاقات مع المالكي كانت تكتنفها، صعوبات في بعض الأحيان.[1]

المطلب الثالث:انعكاسات النفوذ التركي في العراق

رغم المكاسب الاقتصادية التي حققها البلدين،انعكس النفوذ التركي على الوضع في العراق بالسلب ،من خلال بعض السياسات:

1_الارث التاريخ لتركيا في المنطقة،وقضيةدمج الموصل ضمن العراق ،اثر توقيع تركيا معاهدة التسوية في حزيران/جوان 1926م مع المملكة المتحدة المنتدبة آنذاك على العراق،تعتبر خسارة كبيرة لتركيا، اذ لازالت مشاعر الندم تطفو على القادة الأتراك، فقد أشار رئيس الوزراء التركي الأسبق "تورغوتأوزال" في تشرين الثاني/اكتوبر1986م في معرض النفي القاطع بأن ليس لدى بلاده أي مطامع بخصوص كركوك، وأن: "أنقرة باستطاعتها أن تعتمد نهجا أكثر فعالية إذا ما تعرض أمنها للخطر" ، وتعمل تركيا على استعادة المنطقة بشكل غير مباشر من خلال بوابة الثقافة والاقتصاد.

2_استخدمت تركيا الأقلية التركمانية في العراق من خلال دعمهم في قضايا حقوق الإنسان وحماية حقوقهم الوطنية،وأصبحوا بمثابة لوبي تركي في العراق يسهر على حماية مصالح تركيا في العراق ،منذ عام 1996م تعاملت تركيا مع حزب العمال التركماني في شمال العراق لكونه يشكل عنصر العلاقة الفاعلة مع حكومة تركيا،ولاسيما بعد أن أصبح يقوم بدور هام بين الفصائل الكردية شمال العراق،حتى أصبح محورا رئيسيا يعكس استراتيجية تركيا في العراق[2].

---

[1] _ خورشيد دلي، "الدوافع التركية من تطوير العلاقة بإقليم كردستان العراق" مجلة الوحدة الاسلامية (النسخة الالكترونية) العدد.135 السنة الثانية عشر . آذار/مارس 2013 م

[2] _ محمود سالم السامرائي،مرجع سابق،ص93

3_التدخل التركي في الشؤون العراقية بحجة حماية الاقليات،فقد صرح "عثمان قوروتورك" مبعوث تركيا قائلا :"ان كركوك هي المكان الاكثر احتمالا لوقوع مواجهات عرقية في العراق ولذا فان كركوك ليست شانا داخليا عراقيا "مشيرا الى " احتمالية حصول اثار جدية محتملة على الدول المجاورة "كما اضاف"اننا مصممون على التأكد من ان ما يحصل في العراق ليس له اثار سلبية علينا ومسالة كركوك تنطوي على مثل هذه المخاطر"[1].

4_ مع استمرار الأزمة السورية وتورط تركيا فيهاوما أفرزته هذه الأزمة من حالة اصطفاف إقليمي ودولي تضغط تركيا على القيادة الكردية في العراق وبقوة، سواء لدفعها إلى الانخراط في صفوف القوى الإقليمية الساعية(قطر،السعودية، مصر، تركيا ... الخ)إلى إسقاط النظام السوري أو الضغط على أكراد سوريا للانخراط في الحرب الداخلية ضد هذا النظام بعد أن اتسم موقف أكراد سوريا بنوع من الاتزان ومحاولة تجنيب مناطقهم المواجهات الدموية الجاريةفي العديد من المناطق السورية.

5_ إحساس تركيا بفائض القوة بحكم التغييرات الإقليمية والدولية التي جرت عقب الغزو الأمريكي للعراق ومحاولة تركيا انتهاج الحرب الناعمة ضد هذه الدول، ولعل أدواتها في ذلك إثارة المشكلات الداخلية لهذه الدول والتدخل فيها تحت عناوين الحرية وحقوق الإنسان مستغلة شعارات مرحلة (ثورات الربيع العربي).في حين على أرض الواقع تمارس حرباً حقيقية بوسائل وأدوات أمنية واقتصادية وطائفية...هدفها تفجير هذه الدول وتفكيكها لصالح نفوذ تركي مهيمن يتيح له صوغ المشهد السياسي لهذه الدول في المستقبل في إطار قناعة تركية بأنها الدولةالمؤثرة والصالحة لقيادة الشرق الأوسط الجديد.

[1] _لقمان عمر محمود النعيمي،"التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية".بغداد:مركز الدراسات الاقليمية.مجلة دراسات اقليمية.العدد 25 المجلد 9. [د.ت.ن]،ص95

6- ممارسة الحرب الناعمة عبر الدبلوماسية والاقتصاد والأمن والتجارة والثقافة وغيرها، لتفجير الدول العربية من الداخل، بغية التأثير فيها وتشكيل مشهدها السياسي من جديد في ضوء المصالح التركية كما هو واضح وجلي في السياسة التركية تجاه كل من سوريا والعراق.

7_ _ وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية، بعد تدهور الأوضاع فيها، للحد من امتداد التأثيرات السلبية وتدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية. ورغم نفي الأتراك هذه الأنباء، فإن دلالة إثارتها تظل لافتة، حيث تمثل بشكل أو آخر إعادة استدعاء للأدوار الأمنية التركية في مرحلة ما قبل العدالة والتنمية. كما كشفت عن حدود قدرة تركيا علي الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، والاضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو آخر، وهو ما ظهر في الحالة الليبية، وقد يفرض نفسه في الحالة السورية، حال تصاعدها .

المبحث الثاني:النفوذ الايراني في العراق

لطالما ميز الخلاف العلاقات الرسمية العراقية_ الايرانية الى عهد قريب ، حيث تصاعد هذا الخلاف الى حد العداوة بين النظامين ، وتبلور الى حرب هي الاطول في العقود الاخيرة، دامت ثماني سنوات1980_1989 ، ولان كل من البلدين يطمح الى ان يكون قوة اقليمية في الشرق الأوسط، استمرت حالت الجفاء بينهما ، الى ان سقط النظام العراقي السابق، عام2003م، الذي كان ندا للجمهورية الاسلامية الايرانية.

وتعود هذه العداوة بين البلدين ،حسب الدكتور الايراني "روح الله رمزاني" الى الاسباب التالية[1]:

_التشيع الصفوي وتغيير المذهب الذي فرضه الشاه اسماعيل الصفوي (1499_1524)

[1] _عبد الوهاب القصاب " النفوذ الايراني في العراق بين التحديات والابعاد.في مؤلف : محمد حامد الاحمري واخرون ،العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة .الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012ص144

_النزاع العثماني _الايراني في القرن السادس عشر، باعتبار العراق محمية عثمانية انذاك.

_ احتلال ايران للعراق بقيادة اسماعيل الصفوي (1509_1534)

_ عدم اعتراف ايران بالمملكة العراقيةفي العصر الحديث بقيادة فيصل الاول في 1924_08_23.

_ وقوف نظام صدام حسين ضد طموحات ايران التوسعية في العراق لعدة عقود.

المطلب الاول: عوامل النفوذ الايراني في العراق

سقوط نظام صدام حسين،كان أهم فرصةلتحقيق ايران نفوذهافي العراق، ويظهر ذلك في تصريح رئيس مجلس النواب آنذاك محمد رضا خاتمي: "إن الإطاحة بالرئيس صدام حسين بأية وسيلة سيكون أسعد يوم لإيران"[1]،بالإضافة الى توفر عدةعوامل ساعدت لتحقيق هذا النفوذ نذكر منها:

_ اثر الحوزة الشيعية الكبرى في النجف على مشاعر الشيعة في الشرق الأوسط عموما وفي العراق بشكل خاص[2].

_ العراق يمثل الجسر الرابط بين ايران ودول الخليج العربي التي يوجد فيها تمركز للطائفة الشيعية،ما يسهل لها التواصل وتحقيق النفوذ بالاعتماد على الطائفة الشيعية[3].

---

[1] _ "إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟" ، التقرير رقم 38 حول الشرق الأوسط ،ص11 .آرايسز جروب الشرق الأوسط 21آذار/مارس.2005

[2] _ السيطرة الايرانية على المرجعية الشيعية:قراءة في امتدادات النفوذ الايراني فيحوزة النجف ، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والاعلام.

[3] _ مروة وحيد ،أكرم حسام،" مستقبل النفوذ الإيراني في العراق الفرص والاشكاليات" في نافذة: دراسات المركز. مركز بغداد للدراسات والاستشارات والاعلام. متحصل عليه من الموقع:http://www.baghdadcenter.net/articles-17.html

_الاحتلال الامريكي للعراق ،وتهميش دور الاخير في امن الخليج[1]،ساعد التنظيمات الشيعية الموالية لإيران للوصول الى الحكم، كما عملت ايران على هيمنة و استمرار هذه التنظيمات في الحكومة العراقية الجديدة،كدعمها للائتلاف العراقي الموحد* الذي يضم احزاب شيعية موالية لإيران[2].

سطرت ايران اهداف استراتيجية لها في العراق تتوافق مع الظروف الإقليمية والدولية التي عرفها العالم منذ نهاية الحرب الباردة وابرز هذه الاهداف[3]:

1_احتواء شيعة العراق من خلال الأحزاب الموالية لها واستخدامهم كورقة مقايضة في أي استحقاق إقليمي ودولي لتهدئة الوضع أو إثارته في العراق.

2_دعم المرجعية الشيعية والحوزة في النجف تمهيداً للسيطرة على قراراتها ومحاولة تحجيم دورها كي تبقى مرجعية قم هي المرجعية الأولى لشيعة العالم.

3_ لدى إيران مشروع نووي طموح ،ولديها حلم بإعادة الإمبراطورية الفارسية والصفوية ولن تتخلى عنهما بسهولة، لذلك تسعى إيران إلى أن تتخذ من العراق ورقة ضغط سياسية تساوم بها في الساحة الدولية[1].

---

[1] _ سيد عوض عثمان."العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل ". في نافذة العلاقات الإيرانية الخليجية.مجلة مختارات ايرانية .النسخة الالكترونية. العدد 28- نوفمبر 2002م متحصل عليه من الموقف http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Author&id=236&lang= في 2012/12/6,/12:46

*_ يضم الائتلاف العراقي الموحد كل من المجلس الاسلامي الاعلى بزعامة محمد باقر الحكيم،حزب الدعوة الاسلامي بزعامة نوري المالكي (رئيس الحكومة العراقية حينئذ)،التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر (اعتزل السياسية في فيفري 2014 وحزب الفضيلة بزعامة محمداليعقوبي.

[2] _كينيث كاتزمان،النفوذ الايراني في العراق.مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ص153،متحصل عليه من الموقعhttp://www.ecssr.ac.ae/

[3] _ عياد البطنيجي ،الدور الإيراني: الفرص والعوائق البنيوية،متحصل عليه من الموقع: http://www.alukah.net/Authors/View/Culture/3736/

5_خلق تغييرات ديموغرافية على الأرض العراقية بُغية تحويل جنوب العراق(خاصة بعد الانسحاب الأميركي)إلى مقاطعة إيرانية أو إقليم عراقي تحت الوصاية الإيرانية من خلال تشكيل تجمعات إيرانية في تلك المناطق وتطهيرها من أهل السنة بالاعتقال أو الاغتيال أو التهجير[2].

7_محاولة اقتراب النظام الإيراني من الإدارة الأميركية ومحاولة طمأنتها لإكمال المشروع النووي الإيراني ولن يتم ذلك إلا على أرض العراق كالتقارب الأميركي السوري على أرض لبنان عام 1983م[3].

9_تسعى إيران إلى إقناع الولايات المتحدة الامريكية بالدور الإيراني(السياسي والأمني في العراق) في ترتيب الوضع في العراق[4].

10_خلق سيطرة إيرانية كافية على أرض العراق تحت مظلة الاحتلال الأميركي والبريطاني بأدوات دينية المظهر وعلى النموذج الإيراني، مما يضمن لإيران الحيلولة دون قيام عراق يهدد إيران[5].

---

[1] _ مروة وحيد ،أكرم حسام،" مستقبل النفوذ الإيراني في العراق الفرص والاشكاليات"في نافذة: دراسات المركز.مركز بغداد للدراسات والاستشارات والاعلام.متحصل عليه من الموقع:http://www.baghdadcenter.net/articles-17.html في 2012_09_28/ 21:15

[2] _ كينيث كاتزمان،"النفوذ الايراني في العراق".مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ص153،متحصل عليه من الموثعhttp://www.ecssr.ac.ae في 2012_09_29/ 21:15

[3] _ عياد البطنيجي،مرجع سابق

[4]_كينيث كاتزمان،المرجع السابق

[5]_فيصل أمين رسول الإستربادي،"سياسة الولايات المتحدة بالعراق وتقوية الدور الإيراني"،نشر بتاريخ 2011/10/25متحصل عليه من الموقع:
http://www.alukah.net/Authors/View/Translations/5412/ في 2012_09_27/ 21:15

المطلب الثاني:واقع النفوذ الايراني في العراق ووسائله

ركزت ايران على البعد القيميالهوياتي في بناء علاقاتها مع عراق _النظرية البنائية_مابعد الاحتلال الامريكي،معتمدةعلى الظروف الموضوعية التي تولدت من الوضع الجديد في العراق بشكل خاص والوضع في منطقة الشرق الأوسط بشكل اعم، لتحقيق نفوذها_المبني اساسا على تحقيق المصلحةوالامن القوميين وفقا للمنظور الواقعي المتجذر في السياسة الخارجية الايرانية_معتمدة على المكون الشيعي (الاغلبية) في العراق، بعد فشلها في تصدير نموذجها الثوري في ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي.

أ_ واقع النفوذ الايراني في العراق

كانت الحرب العراقية الايرانية اسود محطة في العلاقات العراقية _الايرانية وكذا العلاقات العربية _الايرانية، وبعد نهاية هذه الحرب استمر الجفاء بن الطرفين العربي والايراني بشكل عام ، ورأت ايران أن من الواجب عليها فك العزلة عنها من الجانب العربي،وفتح العلاقات مع الدول العربية الشرق اوسطية، من اجل ان تستطيع ان تجد لها موطأ قدم في الدول التي ترى لها اهمية في استراتيجيتها القومية كالعراق.

عمدت ايران في عهد محمد خاتمي الى تطبيع العلاقات مع دول الخليج العربي لتكون مدخلا لها في العراق،من خلال [1]:

1_تنقية أجواء التوتر الإيراني،البحريني،خاصةبعد أن كانت الحكومة البحرينية قد أعلنت، في 3 يونيو 1996، وفي جلسة استثنائية لمجلس الوزراء عن كشف مخطط إرهابي تموله إيران وتسانده لقلب نظام الحكم في البلاد، وما قررته من سحب سفيرها من طهران وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية إلى درجة سفير. وأعربت القيادة الإيرانية الجديدة عن رغبتها في تطوير

[1] _ سيد عوض عثمان."العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل " في نافذة: العلاقات الإيرانية الخليجية.مجلة مختارات ايرانية .النسخة الالكترونية. العدد 28– نوفمبر 2002م متحصل عليه من الموقف http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Author&id=236&lang= في 2012/12/6,/ 12:46

العلاقات بين البلدين الجارين، هذا يعني ضمنيًا التزام السياسة الإيرانية قولاً وفعلاً، بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول المجاورة واحترام سيادتها واستقلالها وطبيعة نظامها السياسي، وإيجاد صيغة أفضل للتعايش السلمي بين الدول المطلة على الخليج.

2_ إدراك القيادة الإيرانية أهمية تطوير العلاقات مع السعودية وإقامة تعاون أوسع على المستوى الإقليمي وفي إطار العالم الإسلامي، لما للبلدين من مكانة وثقل في الخليج والعالم الإسلامي وعلى صعيد النفط، وتأطير هذه العلاقات بجميع جوانبها في أطر نظامية متينة.

3_دعت إيران على لسان وزير دفاعها في عهد خاتمي، الدول الخليجية إلى "وضع استراتيجية أمنية مشتركة" تحقق أمنًا ثابتًا ودائمًا في المنطقة.

5_ سعت إيران لتفعيل علاقاتها مع الكويت، حيث هدفت زيارة وزير الداخلية الكويتي لطهران، في يونيو 1998 إلى تدعيم التعاون الأمني والتنسيق بين البلدين لمنع تهريبالمخدرات،وتطورت العلاقات عقب زيارة ولي العهد، رئيس الوزراء الكويتي لطهران في مارس 1999.

6_ تتوافر للعلاقات الإيرانية . العمانية خصوصية بارزة، وشهدت مزيدًا من التطور، خاصة في مايو 2001، عندما وقع البلدان اتفاقًا لتشجيع الاستثمار وحمايته وتجنب الازدواج الضريبي وتبادل السلع والمنتجات والنقل البحري والجوي، وتنشيط التعاون في مجالات التربية والتعليم والزراعة والثروة السمكية، والبلديات والبيئة والصحة والاتصالات وموارد المياه.

7_ تطور العلاقات الايرانية _القطرية في حقبة حكم خاتمي،حيث شهدت تفاعلات مهمة، أبرزها زيارة أمير قطر لإيران في يوليو 2000، وزيارة وزير الداخلية الإيراني لقطر في أكتوبر من العام نفسه، لمزيد من التعاون الأمني.

8_ ثمة توافق في الرؤية الإيرانية_ الخليجية بشأن رفض أي تدخل أجنبي في العراق خارج قرارات "الشرعية الدولية" وأن مستقبل العراق يقع على عاتق شعبه وحده, ومن ثم ضرورة الحفاظ

على استقلال العراق وسيادته ووحدته الإقليمية, وضرورة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، بما فيها الأسلحة النووية.

نلاحظ ان هذه السياسات الايرانية كانت كانفتاح لإيران نحو الدول الخليجية من ناحية وخنق للنظام العراقي السابق ، وقد تبلورت معالم النفوذ الايراني في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين من خلال:

_سياسة المبادأة التي انتهجها الرئيس الاسبق محمد خاتمي والمبنية على التضامن والتعاون بين دول المنطقة من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، خاصة في المسائل المهمة؛ الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، والخلاف الأيديولوجي[1].

_تحول العراق بعد سقوط نظامه السابق الى ساحةلإيران مارست من خلالها المواجهة مع الولايات المتحدة،وعملت بقوة على دعم قيام نظام موال لها،من خلال شبكة علاقات وتحالفات معقدة واسعة[2].

_وافق العراق على مد أنبوب لنقل الغاز الإيراني عبر الأراضي العراقية إلى سوريا وصولاً إلى البحر الابيض المتوسط[3].

---

[1] _سيد عوض عثمان،مرجع سابق

[2] _ طلال عتريسي"علاقات ايران مع دول المشرق العربي ودول الخليج" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،17 يناير،2011،متحصل عليه من الموقع:http://www.dohainstitute.org/Home/getPage/dd158f4b-aa0e-4546-8220-777574392851/0a9ad708-417a-491a-8fb6-6ac46c339a83 في 2014_02_18/18:40

[3] _ طلال عتريسي،المرجع السابق

_ بلغ حجم التبادلات التجارية بين البلدين عام 2009 نحو 7 مليارات دولار. ويسعى البلدان إلى تنمية المبادلات التجارية مثل تسهيل منح تأشيرات للتجار والمستثمرين الإيرانيين للدخول للعراق[1].

ب_ وسائل النفوذ الايراني في العراق

استخدمت ايران عدداً من الادوات السياسية والامنية للنفوذ الي الواقع العراقي،واتضح ذلك من خلال:

1_ اعتراض ايران وعدم التسهيل للولايات المتحدة الامريكية لضرب العراق من خلال اراضيها أو مجالها الجوي رغم توافق ذلك مع الهدف الايراني لإسقاط نظام صدام حسين، وإزاحة احد ابرز اركان النظام القومي العربي[2]،وذلك من اجل ابداء حسن النية واسترضاءالشعب العراقي وتهيئة الارضية لما بعد صدام حسين،لان قرار اسقاط نظام صدام حسين قد حسم من طرف القوى العظمى.

2_اختراق منظومة القيادة العراقية من خلال تقديم الاستشارات للمتحكمين في النظام السياسي حول بعض القضايا والمشكلات العراقية السياسية والاقتصادية، وتكثيف الحوار والاتصالات معهم[3].

---

[1] _طلال عتريس،المرجع السابق

[2] _ سيد حسين موسوي، "إيران والدور التركي في الشرق الأوسط"،مجلة شؤون الأوسط، 04 تموز/يوليو 2011 12:16،متحصل عليه من الموقع:http://cssrd.org.lb/index.php?option=com_content&view=article&id=39:2011-07-04-10-18-44&catid=8:---132&Itemid=3 في 2013_12_12/12:30

[3] _محجوب الزويري،"الوجود الايراني في العراق،حقائقجديدة"وحدة الدراسات الايرانية.مركزالدراسات الاستراتيجية.2007متحصل عليه من الموقع:css-jordan/org في12:07/ 4_2_2013

3_عملت إيران على وضع الأموال في خدمة الكثير من رجال الدين في العراق لصرفها على المحتاجين من قبل قوى إسلامية سياسية شيعية بالأساس، بغرض التأثير الفكري والسياسي والعملي عليها، بما يتوافق مع التوجهات الايرانية[1].

4_ السعي إلي إقامة علاقات وثيقة مع أصحاب رؤوس الأموال في القطاعين العام والخاص، من خلال طبقة رجال الأعمال والمتحكمين في القطاع الخاص، وكذلك من خلال كبار الموظفين العاملين في الجهاز الإداري في العراق، وكذلك مع بعض الأفراد ذوي النفوذ في الدوائر الحكومية[2].

5_التركيز علي مخاطبة الرأي العام العراقي من خلال السيطرة علي بعض وسائل الاعلام، وهو الأمر الذي تم من خلال إنشاء المحطات الفضائية التلفزيونية الطائفية الموجهة إلى الشعب العراقي،مثل:السلام،العدل ،أهل البيت ،الفرات ،الفيحاء ،آفاق ،بلادي ،المسارالأولى والثانية ،الغدير ،كربلاء ،الفرقان والمهدي...الخ

6_ اغتيال العناصر والرموز الشيعية التي تشكل خطراً على المشروع الإيراني في العراق كما حدث لـ(عبد المجيد الخوئي).

7_عَيّن خامنئي ممثلين ووكلاء في المدن الشيعية، حيث يتولى هؤلاء دفع الراتب الشهري إلى ما يزيد عن 7 آلاف شخص).

8_ حضور إيراني في كردستان العراق عبر مكاتب استخبارات الحرس الثوري الإيراني الرسمية في السليمانية وأربيل) .

---

[1] ___ محجوب الزويري،المرجع نفسه

[2] ___ محجوب الزويري،المرجع السابق

بسط النفوذ الاقتصادي الإيراني في العراق من خلال ما يلي[1]:

-تنشيط طبقة قوية من التجار الإيرانيين العائدين إلى العراق وبالأخص بمدينة كربلاء والنجف ومحاولة السيطرة على السوق العراقي.

-فتح فروع لبنوك إيرانية تحت عباءة عراقية في مدن عديدة مثل الكوت، والبصرة، والديوانية...

المطلب الثالث:انعكاسات النفوذ الايراني على العراق

انعكس النفوذ الايراني في العراق من خلال:

1_التدخل الواضح في الشؤون الداخلية للعراق منذ سقوط نظام صدام حسين، فقد صرح وزير الدفاع العراقي في الحكومة الانتقالية "حازم الشعلان"* في يونيو ٢٠٠٤ قائلا: "إيران لا تزال العدو الأول للعراق، فهي تدعم الإرهاب وتحضر الأعداء إلى العراق، ولديّ دلائل واضحة على تدخل إيران في الشئون العراقية" كما صرح في مناسبة اخرى :"إن الإيرانيين يحاربوننا لأننا نريد أن نبني الحرية والديمقراطية،وهم يريدوا أن يبنوا ديكتاتورية إسلامية وأن يحكم رجال الدين العراق"[2].

2_ قيام ايران بإفساد القطاع الزراعي في العراق، من خلال قيامها بتصريف فضلات المصانع والمعامل الكيماوية إلى نهر "الكارون" والأنهار التي تصب في العراق، وقيامها بقطع المياه

[1] _لقاء العزاوي،المشروع الإيراني في المنطقة العربية ومستقبله،الورقةالأولى,متحصل عليه من الموقع http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Sem/Conference2009/MainPageWorks.htm في 20:15 2012_09_21/

[2] _ كريسيز جروب ،انوشيروان احتشامي ،ر.ك.رامازاني، "حجم النفوذ الإيراني في العراق".ترجمات.المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.العدد 6 السنة الاولى.يونيو/جويليو 2005،ص4

وتحويل مسار بعض الأنهار الأخرى إلى داخل الأراضي الإيرانية مثل نهر الوند الذي يغذي المناطق الزراعة في محافظة ديالى[1].

3_ استغلال ما سمي بالسياحة الدينية من أجل محاولة العبث بالتركيبة الديموغرافية والقومية، إذ تشير الاحصائيات الرسمية الي أن الاف الايرانيين يدخلون العراق يومياً، بعضهم يستقر بطريقة غير شرعية، بالإضافة الي اعداد غير مقدرة تدخل الي العراق بطرق سرية، وهذه العملية دفعت بعض التابعين لإيران في مرحلة صياغة الدستور العراقي قبل عام 2005 الي الدعوة الي إدراج القومية الفارسية كقومية رابعة بعد العربية والكردية والتركمانية[2].

4_ محاولة ايران تخريب الاقتصاد العراقي حيث أصبح العراق سوقا مفتوحة للبضائع الإيرانية بمختلف أنواعها، مما جعل الاقتصاد العراقي تابعا لإيران تبعية مطلقة، ومعتمداً عليها اعتماداً كلياً، كما شجعت إيران التجار على السفر إلى العراق والاستثمار هناك وخصوصا في المدن المقدسة عند الشيعة ودفع أسعار خيالية للاستحواذ على اقتصاد العراق.

5_حالة اللا استقرار الذي يشهدها العراق من عقد ،بسبب البعد الطائفي الذي زكته ايران من خلال تدخلها في الشؤون الداخلية للعراق.

6 _ وقف ضخ مياه "نهر الوند" الذي ينبع من الأراضي الإيرانية ويتجه إلى محافظة ديالى العراقية تحت ذرائع واهية، الأمر الذي ترتب عليه حرمان الآلاف من أهالي المنطقة من المياه الصالحة للشرب فضلاً عن تبوير الأراضي الزراعية. ولقد فسر بعض أهالي مدينة خانقين التي

[1] _ مروة وحيد ،أكرم حسام،مرجع سابق

[2] _كريسيزجروب،مرجع سابق،ص14

يمر بها النهر هذا الإجراء الإيراني بالضغط عليهم لحملهم على الرحيل، وبالتالي إعادة تشكيل الخريطة السكانية لمحافظة ديالى ذات الأكثرية السنية[1].

المبحث الثالث: الدورين التركي والايراني في ظل التحولات العربية الراهنة

المطلب الاول: الدور التركي ولثورات العربية

أ_ انماط الدور التركي في ظل الثورات العربية

اثرت التطورات التي شهدتها المنطقة في الدور التركي ،اذ دفعت بتحول وتغيير المواقف التركية حيال الثورات العربية، حيث تنوعت المواقف التركية واختلفت من حالة لأُخرى على نحو دفع بعض الاتجاهات للحديث عن "الميكافيلية التركية" في التعامُل مع أحداث المنطقة المستجدة[2]،وجاء دعم تركيا لبعض الثورات العربية ناتج عن عدة دوافع:

1_ تعزيز المصالح الأمنية لتركيا على النحو الذي يمكنها من المشاركة في تحديد الأجندة الأمنية الإقليمية، وبناء تحالفات استراتيجيةجديدة.

2- خدمة مصالح تركيا الوطنية،على اعتبار أن المنطقة العربية باتت سوقاً للسلع التركية، ومصدراً مهماً للطاقة التي يتزايد الطلب التركي عليها. ومما لاشك فيه أن المواقف التركية الإيجابية ستؤثر تأثيراً إيجابياً في تقديم تسهيلات سياسية وإدارية واستثمارية كبيرة، خاصة في ظل الإعجاب الشعبي العربي والاستحسان الرسمي لمواقفها، والذي من شأنه أن يشجع على ترويج وتصريف المنتجات التركية في الأسواق العربية. كما أن الأتراك يعرفون جيداً أن تطوير علاقاتهم مع الدول العربية لن يتم إلا عن طريق توسيع مجال تبادل المنافع، فهم مهتمون في الأساس بالبعد الاقتصادي.

---

[1]_مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

[2]_. محمد نور الدين، العودة الى التوازن ممكنة؟، جريدة الخليج، العدد الصادر في ٢٠١٢.

3- تعزيز المصالح الأمنية لتركيا على النحو الذي يمكنها من المشاركة في تحديد الأجندة الأمنية الإقليمية، وبناء تحالفات استراتيجية جديدة.

4 - السعي لخلق دور إقليمي لتركيا مقابل تضاؤل فرص الأخيرة في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، وهو ما حدا بها لصنع بديل يضمن لها دوراً ريادياً باتجاه الشرق،ويعزز مكانتها في المنطقة في ظل التراجع.

ومع ذلك فاستقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء ثورات "الربيع العربي" تكشف أنها تأسست على فرضيتين أساسيتين أولها: أن تطورات الشرق الأوسط تُشير الى أنه لا مفر من التغيير بما يدفع إلى التكيُف مع هذا التغيير وليس مقاومته، وثانيهما: أن التكيُف التركي مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يُعظم مصالح تركيا في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني[1].

ب_اثر الربيع العربي على الدور التركي في المنطقة

أثرت التطورات التي تشهدها المنطقة في الدور التركي،ايجابا وسلبا، حيث:[2]

_ أدت الثورات العربية لإعادة استدعاء الدور التركي كنموذج، مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية. ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، أولها يركز علي آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية/مدنية الدولة، من خلال دور الجيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية كالحلة التي عرفتها مصر. ويركز ثانيها علي دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة

[1]_محمد نور الدين،المرجع السابق

[2]_صلاح سالم، أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية، شئون عربية، عدد 145، ربيع 2011،ص ص 69-72 .

ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخليا وخارجيا[1]، وقد نجحت تونس الى حد كبير في الانتقال الديمقراطي من خلال اقرار دستور جديد في ظل حكومةحزب النهضة. وثمة اتجاه ثالث يري أن حالات بعض الدول العربية أصبحت في وضع اقرب الى تركيا، ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكلة العلمانية المتطرفة، العسكرية، وتراجع القيود الواردة علي تيارات الإسلام السياسي كحالة المملكة المغربية_رغم الاختلاف في طبيعة نظام الحكم.

_ وفرت الثورات العربية مجالا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة علي الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوي المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا)، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ علي الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلي ترتيبات لنقل السلطة*.

_ شهدت تركيا خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولي من عام 2011 تراجعت بنسبة 24% لكل من مصر واليمن، و20% لتونس، و43% لليبيا، و5% لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين مع تدهور الأوضاع فيهما، فضلا عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات 2009.

[1]_بولنت أراس وبينارأكبينار، السياسة الخارجية الجديدة لتركيا وانعكاساتها على الشرق الأوسط، مجلة شرق نامه، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠ ، على الرابط
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=64349 في 2012_09_27/ 21:15

_ أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلي بروز أدوار أمنية عسكرية تركية علي نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية .

المطلب الثاني : الدور الايراني المساند لنظام الاسد في سوريا

أ_انماط الدور الايراني في الشرق الاوسط في ظل الربيع العربي:

على مدار سنوات الازمة في دول المشرق العربي(ما سمي الربيع العربي) اتضح جليا الدور الايراني المساند والداعم لنظام الاسد في سوريا،وقد تبلور هذا الدعم لدوافع اهمها[1]:

1_ بروز الدور التركي بشكل كبير في الآونة الأخيرة، مدفوعاً بالقتال الدائر في حلب والمشكلة الكردية.

2- تزايد المؤشرات على رغبة موسكو في تحجيم دورها في الأزمة، أولاً لأن القيادة الروسية حققت ما أرادته من الأزمة، التي تحولت، بنظر روسيا، إلى حرب إقليمية مذهبية بالوكالة.

3- تقديم المبعوث المشترك كوفي أنان استقالته من منصبه، وقلق إيران من ضياع ما تحقق من مكاسب لنظام بشار الأسد خلال الأشهر التي قضاها أنان في مهمة جعل خلالها السلطات السورية محاوره الأساسي، والطرف الأقوى في المعادلة، إضافة إلى خشيتها من احتمال انحياز خليفته للمعارضة والدول العربية التي اشترطت للمشاركة في تعينه تغيير محور المهمة باتجاه نقل السلطة، أو رضوخه لمنطوق القرار الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يطالب

[1]_مركز الشام للبحوث والدراسات،"تحولات السياسة الإيرانية تجاه سورية". في نافذة:اوراق بحثية. . مركز الشام للبحوث والدراسات، نشر بتاريخ:2012-09-08 . 04:33 متحصل عليه من الموقع:http://www.shcrs.net/?op=A&id=58 في9:30 /2013_11_22

بإقامة ممرات إنسانية وفرض مناطق آمنة (بالطبع ليس للقرار أي صفة إلزامية، لكن ممكن استغلاله لشرعنة أي تحرك خارج مجلس الأمن)، الأمر الذي يضاعف الضغوط على النظام.

4- تعتقد إيران أن عجز مجلس الأمن الدولي قد يدفع الابراهيمي إلى التماهي مع الضغوط الغربية والعربية والتحول إلى رأس حربة لضرب النظام وتطويقه.

5- تصاعد المخاوف الإيرانية من إمكانية استغلال بعض الدوائر الإقليمية والغربية تراجع فرص الحل السياسي في سورية نتيجة التطورات الميدانية التي شهدتها سورية، واستقالة أنان، للدفع وراء سيناريوهات التدخل العسكري سواء بفرض مناطق آمنة أو حظر جوي أو ممرات إنسانية.

6- حاجة طهران إلى تغيير وسائل عملها في الأزمة، لمجاراة التطورات الميدانية والدبلوماسية الجارية في سورية ومن حولها، وبالأخص مزاوجة دعمها اللامحدود للنظام في خياره العسكري ضد الثورة، بغطاء سياسي دبلوماسي يستهدف استغلال "انتصاراته" لإنتاج حل سياسي ينهي الأزمة بما يوافق مصالح النظام وإيران.

7- رغبة إيران في تعزيز موقفها، سواء للتكلم من موقف أقوى على طاولة المفاوضات بشأن مستقبل سورية والمنطقة، أو لمواجهة أي محاولة لاستبعادها عن الطاولة.

كشفت الازمات التي تعيشها بعض الدول العربية في الشرق الاوسط منذ بداية 2011ممأصاب ويصيب السياسات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط تجاه العالم العربي؛ فالتغير الذي طال الأنظمة السياسية لم يحقق ما كانت إيران تتمناه من كونها الدولة النموذج في المنطقة. بل على العكس من ذلك، جاء التغيير ليضع ضغوطًا إضافية على إيران من حيث ضرورة أن تُظهر مواقفها بطريقة واضحة وبعيدة عن الغموض. وهكذا أيدت إيران ثورة مصر وتونس، لكنها ترددت في تأييد الثورة الليبية من منطلق تصورها أن التغيير المراد هو سياسة أميركية.

تحكم السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط ثلاثة أطر مهمة[1] :

الأول: يتعلق بسياسة المعارضة للغرب ومعه إسرائيل.

الثاني: معارضة الأنظمة الملكية والوراثية في المنطقة باعتبار أنها نظم استبدادية وفق التراث السياسي الإيراني.

الثالث: تقديم البديل السياسي القادر على تغيير المعادلة لتكون في صالح شعوب المنطقة بدلاً من أن تكون لصالح الغرب والأنظمة المتعاونة معها.

ومع مزيد من التطورات في المنطقة العربية تزداد الاختبارات للسياسة الإيرانية في المنطقة العربية، اختبارات تطرح أسئلة حول مدى تطابق المفاهيم التي روجت لها بأنها تدافع عن المظلومين، وأنها الدولة الضحية "التي جمع الناس لها" مع تفعيل السياسة الإيرانية خلال الأعوام 2011 و2012 ولعب دور الوسيط. إن تلك السياسة تبدو في نظر الرأي العام –الذي طالما نظر إلى التجربة الإيرانية بإعجاب– قد أخفقت، وأن إيران تُمعن في الاستمرار في مواقفها دون تغيير يُذكر. فالموقف من الثورة السورية بقي في الدائرة الأولى التي لا ترغب في تغيير يطال النظام السياسي، وهو موقف سعت إيران إلى جعله موقف الحكومة العراقية.

ب _اثر الربيع العربي على الدور الايراني في منطقة الشرق الاوسط

عكس واقع ما سمي الربيع العربي معطيات جديدة قد تفرض على إيران إعادة تقييم سياساتها و من اهم هذه المعطيات[2] :

---

[1] _ _ محجوب الزويري حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر : مركز الجزيرة للدراسات، 16 أبريل 2013 http://studies.aljazeera.net/reports/2011/08/201182413191815737 7.htm

[2] _ محجوب الزويري .حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر" : مركز الجزيرة للدراسات، 16 أبريل 2013 http://studies.aljazeera.net/reports/2011/08/201182413191815737 7.htm

_ إن الأنظمة السياسية الجديدة لا تبدو متوافقة مع إيران وسياستها، ففي الوقت الذي كانت إيران تفترض بأن التغيير السياسي في المنطقة سيأتي بأنظمة ترى في إيران "النموذج"_ نظام جمهوري اسلامي محافظ_، لكن في الواقع، يبدو أن هذه الأنظمة تضع إيران في دائرة الدولة غير المرغوب فيها وهو ما لا ترغبه إيران ولا تتمناه في المحيط العربي.

_ التصريحات المصرية حول أمن دول الخليج وكذلك الموقف المتعارض كليًا مع الموقف الإيراني من الثورة السورية مثال واضح على مثل هذا التحدي الجديد الذي يواجه السياسة الإيرانية في مرحلة ما بعد الثورات العربية.

_ حالة التوافق بين الرأي العام العربي وبين الأنظمة الجديدة في تلك البلدان نحو إيران،نوعًا من التجانس لم تعتدْ عليه إيران بهذا المستوى من الإجماع من قبل.

_ إذا كانت الأنظمة السياسية الجديدة قد فاجأت إيران إلى حد كبير في سياستها نحوها،فإن الإسلاميين في موقفهم شكّلوا فيما يبدو مفاجأة أخرى؛ فالإسلاميون الذين كانت إيران ترى فيهم امتدادًا فكريًا للثورة الإسلامية وكانت علاقاتها مع أولئك الإسلاميين سببًا للخلاف مع كثير من حكومات المنطقة،لا يبدو أنهم على وئام مع سياسة إيران في الأعوام 2011 و2012. وهنا يبدو حاضرًا عدم الرضا عن الموقف الإيراني من الثورة السورية والدعم المتواصل للنظام السوري، كما يظهر التفسير الذي يبدو رائجًا حول طائفية إيران ومذهبيتها كمحفز لسياستها الخارجية نحو كل من البحرين وسوريا.

_ ازمة العلاقات التركية–الإيرانية؛فالتعارض الواضح بين البلدين حول الموقف من الثورة السورية أدخل العلاقات السياسية في أزمة حقيقية بدأت منذ تدخل تركيا المتأخر في الثورة الليبية ومشاركتها الناتو في مساعدة الثوار ضد نظام معمر القذافي. حينها كان الخطاب القادم من طهران يركز على أن تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية إنما تروج "للإسلام الأميركي،دفع البلدين –لاسيما في الجانب الإيراني– إلى حرب من التصريحات لم تتوقف

لاسيما بعد موافقة تركيا على نشر أربع بطاريات لصورايخ باتريوت على حدودها مع سوريا. هذه الخطوة أضافت زيتًا إلى نار المواجهة بين البلدين إلى حد وصف بعض قادة الحرس الثوري لها بأنها قد تدفع إلى حرب عالمية ثالثة.

_ إن إيران بعد ثلاثة سنوات على ربيع الشعوب العربية تقف أمام معمعة سياسية حقيقية ولا تزال تواجهها بأدوات قديمة؛فالعداء نحو الولايات المتحدة والموقف من إسرائيل والبقاء في مربع الدولة والأمة "المتآمَر عليها اقتصاديًا وسياسيًا" إستراتيجية رأت ايران انه من الضروري مراجعتها.

_ كان الربيع العربي الاختبار الصعب لإيران الدولة وكذلك الشعب في المواقف، تتبع سياسة ردة الفعل نحو التطورات المتسارعة. فبعد زوال الاعتقاد بأن ظاهرة الربيع العربي قصيرة الأمد، أخذت طهران تنظر إلى قواعد سياساتها التقليدية والتي ترى حلفائها مستهدفين،حيث تبنّت إيران التفسير الرسمي السوري الذي يتحدث عن الحاجة إلى الإصلاح، وأن الإصلاح ضرورة لإبقاء سوريا "المقاومة" قوية. ومع استمرار التطورات في المشهد السوري زاد التركيز على السياسة الإيرانية، ولم يقف عند الدعم السياسي للنظام في سوريا، بل تجاوزه إلى الوقوف مع روسيا والصين في شكل من التحالف لمنع أي قرار أممي ضد النظام السوري. كما أنها –وفق تقارير متعددة– لم تتردد في تقديم الدعم العسكري لاسيما في مراحل الثورة الأولى حيث كان النظام يتمتع بسيطرة شبه كاملة على التراب السوري .

في ظل هذه الاوضاع التي تعتبر في حد ذاتها تحديات للدور الايراني في المنطقة انتهجت ايران سياسات بديلة للحفاظ على دورها ووزنها الاقليميين ، من خلال[1]:

[1] ___ شهرام شوبين "توازنات جديدة : هل تراجع النفوذ الإقليمي لإيران بعد الربيع العربي؟ " مجلة السياسة الدولية

– الرضوخ والتعايش مع الواقع الجديد، مع التأكيد على منافع الاعتماد على النفس، والتصميم على عدم ثنيها عن مبادئها، والرضا بتحمل الضغوط بتسويات و"تنازلات" تكتيكية دون التنازل عن شيء جوهري كثير، أو التخلي عن دورها الثوري .

– إبداء المرونة في المفاوضات الدولية والسعي إلى إيقاف العقوبات، ويشمل هذا محاولات العثور على عملاء جدد للنفط، والالتفاف على العقوبات بطريقة مبتكرة، والعثور على حلفاء جدد. وعليه سيكون هناك سعي نحو تسوية (استراتيجية) بشأن القضية النووية لتقليص هذه الضغوط،مستخدمة المفاوضات النووية للإيحاء بمرونتها، ساعية إلى إحداث انقسام بين مجموعة الدول الست (5 + 1)، مع وجود بعض الاستجابة في روسيا والصين [1]. وقد استطاعت ايران ان تحقق تقدما في ملفها النووي مما لاح الى تخفيف العقوبات الاقتصادية تجاهها.

– مقاومة هذه التحديات في المنطقة من خلال تصعيد الهجوم إقليميًّا لتحسين موقفها التفاوضي (على سبيل المثال، زيادة التكاليف في سوريا واليمن).

[1]_شهرام شوبين،المرجع نفسه

الخلاصـــة:

منذ بداية تسعينات القرن الماضي ، سعت كل من تركيا وايران ملأ الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفياتي ،ومع وصول النخب المعتدلة للحكم في كلا البلدين منذ 1996، سعت الى استعادة مكانتها الاقليمية في الشرق الاوسط ، وبسط النفوذ في دول الجوار ،خاصة العراق.وبعد تجاوزهما للازمات الداخلية ، واستعادتهما لاقتصاد يسمح ببناء دولة قوية تتواءم مع طموحات كل منهما. ومع التحولات التي عرفتها المنطقة منذ العام 2001، وبسقوط نظام صدام حسين في العراق ، اغتنمت كل من تركيا وإيران كل مقومات القوة لتحقيق النفوذ في العراق ،خاصة بعد انسحاب الاحتلال الأمريكي منه. فأصبح العراق ساحة للتنافس التركي_الإيراني إلى يومنا هذا.

سعت تركيا لتكريس نفوذها في العراق من خلال مداخل سياسية وأمنية أهمها :

_ القيام بحوار مع دول جوار العراق يتوسع ليضم الحكومة العراقية نفسها،وذلك لتحسين الادارة المستقرة للازمة العراقية في نطاق الشرق الأوسط،وأكدت تركيا على ضرورة المحافظة على وحدة العراق، والوقوف ضد أي مشروع لتقسيمه.

_ التخلي عن المقاربة "الأمنية" الضيقة ازاء العراق والتي تركز على قضيتي كردستان العراقية وكركوك،وانتهاج مقاربة سياسية اكثر للعراق تقوم على إستراتيجية التوازن.

_ شهدت علاقات تركيا مع شمال العراق في أواخر عام 2010 تنسيقا هامافي مجال الأمن والطاقة خاصة بعد إعلان إقليم كردستان العراق تذمره من الأعمال الإرهابية التي يقوم بهاحزب العمال الكردستاني التركي ضد الجيش التركي.

_تشجيع تركيا القيادات السنية العراقية على المشاركة في الانتخابات عام 2005، كما دعمت أنقرة الوساطة القطرية بين الفرقاء السياسيين في لبنان عام 2008، _ كما سعت أنقرة لتحقيق

المصالحة بين سوريا و العراق عقب اتهام العراق لسوريا بالتورط في تفجيرات بغداد في أغسطس/ أوت 2009.

أما إيران فقد اعتمدت على البعد الطائفي لتكريس نفوذها في العراق من خلال:

_التركيز علي فكرة التوطين للشيعة الإيرانيين في بعض المناطق المختلطة طائفيا إما من خلال شراء منازل وأراضي أو من خلال تهجير سكانها بالمضايقات الأمنية والاقتصادية من خلال أنصارها داخل الدولة العراقية، بما يساعد علي إحداث خلل في التوازن الديموغرافي لهذه المناطق لصالح الشيعة، حيث أشا بعض التقارير المرتبطة بهذا الموضوع الي ما تم في عهد حكومة الجعفري من تعهده بإقرار خطة توطين الي ما يقرب من مليوني شيعي ايراني في الاراضي العراقية،مثل ما يحدث في مناطق ابي الخصيب والزبير في محافظة البصرة .

الخاتمة:

اشتد التنافس التركي والايران في منطقة الشرق الاوسط منذ 1996، بعد وصول نخب سياسية معتدلة ومنفتحة على منطقة الرق الاوسط والدول العربية. وقد تبلور هذا التنافس في وجود كلا البلدين في العراق ، باعتباره دولة نفطية هامة ،مع وجود عدم استقرار اجتماعي وسياسي بها ، ما يسهل عملية النفوذ لكيليهما .

فتركيا كرست نفوذها في العراق في منطقة كردستان العراق ،فأصبحت هذه الاخيرة سوقا تجارية لها .اما ايران فقد اعتمدت في تكريس نفوذها على المراجع الدينية التابعين لها بالاضافة الى النخبة الحاكمة الموالية لإيران .

ومن جهة اخرى نجد ان كل من تركيا وايران حاولا تكريس نفوذهما في المنطقة من خلال دعمهما للأطراف المتنازعة في الدول العربية التي شهدت ما سمي بالحراك العربي ، وهو ما ابرز التنافس التركي الايراني في المنطقة بشكل جلي. وكان له اثرا واضحا على نفواهما في المنطقة سواء ايجابا اوسلبا.

يمكن الحديث عن ثلاثة تصورات لمستقبل الدور التركي في المنطقة، وذلك علي النحو التالي :

1 _ تصور تعزيز حضور الدور التركي وفاعليته: يقوم هذا التصور على أن التغيرات الراهنة من شأنها أن تعزز من حضور تركيا في المنطقة، مع زيادة جاذبية أدوارها.

2 _ تصور حضور الدور التركي مع محدودية فاعليته، وهو ما يمثل استمراراً للوضع القائم بدرجة أو بأخرى، وامتداداً للسياسة التركية التي تجسدت في التعامل مع الثورات العربية. وبخلاف التصور الإيجابي لتعزيز الدور التركي، فإن هذا التصور لا يشترط حدوث تحولات أو تغييرات جذرية، داخلية وإقليمية، بقدر ما يقوم على افتراض استقرار الداخل التركي، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار اليه. لكن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد يكون من شأنه الكشف بشكل أكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي، ورؤيته ومحدودية قدرته على تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلبا في الاهتمام بهذا الدور و جاذبيته بما يدفع الى تراجعه تدريجيا .

3 – تصور تراجع الدور التركي: سواء على مستوى الحضور أو الجاذبية والإهتمام، أو الفاعلية والتأثير. وقد ينتج ذلك جزئيا بسبب أسلوب تعامل تركيا في السنوات الأخيرة مع الثورات العربية، والإدراك السلبي لدلالات هذه السياسة، سواء من قبل الشعوب، أو النخب الحاكمة العربية "القديمة". فتذبذب المواقف التركية إزاء الثورات يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربية كدولة تؤسس سياستها الخارجية علي مبادئ الحرية والعدالة والإنسانية.

اما ايران ، فبعد الانفراج الذي حققته مع الدول الكبرى _التي صنفتها ذات يوم بالدولة المارقة_فبإمكانها مواصلة تقدم نفوذها في المنطقة خاصة بعد تخفيض العقوبات الاقتصادية عليها،و بروز بوادر عودة النظام السوري _نظام الاسد، بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية الاخيرة_ كنظام مقاوم وكأحد اهم حلفاء ايران في المنطقة ، ما قد يعيد تشكيل اقطاب النظام الاقليمي في الشرق الاوسط من جديد ، والذي قد تكون فيه تركيا الضلع الاضعف بسبب دعمها المباشر للمعارضة السورية، التي لم تحرز اي تقدم ملموس في الواقع السوري.

وقد ساهم الانفتاح الذي انتهجته ايران مؤخرا على دول الجوار العربي في تصحيح النظرة السلبية تجاهها من قبل بعض النظم العربية، ما ساهم في تثبيت دورها في المنطقة كدولة محورية لا يجب تجاهلها في حل مشاكل المنطقة خاصة الازمة السورية الحالية .

ساهمت الثورات العربية في اعادة تشكيل الدورين التركي والايراني في الشرق الاوسط, كما اعادت رسمت خارطة النفوذ لكلاهما في المنطقة .فبعد ان كانت تركيا تحظى بقبول شعبي ورسمي من قبل جل الدول العربية في منطقة الشرق الاوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002م للحكم ، ما سهل لها تكريس نفوذها _بشكل رسمي كذلك_تراجع هذا القبول في السنوات الاخيرة بسبب دعم تركيا للثورة السورية ما وتر العلاقات التركية_السورية والعلاقات تركية_العراقية ، حيث يعتبر البلدان اصدقاء تركيا منذ 2002.

من ناحية اخرى نجد ان الثورات العربية كانت فرصة لإيران للبحث عن دور ما في المنطقة ، فأخذت على عاتقها دعم النظام السوري ، كما دعمت الثورة الشيعية في البحرين ضد حكومة الاقلية السنية. وكانت حريصة ان تكون طرفا في حل الازمة السورية _بدعم من روسيا_ وبفوز حسن روحاني انتهجت سياستي تصفير مشاكل،وحسن الجوار مع الدول الخليجية ، هذه الاخيرة رحبت بهذه المبادرة خوفا من دعم ايران لقوى المعارضة في هذه الدول .

يمكن تصور مستقبل الدور الايراني ونفوذها في:

1_تصور الانفتاح والاستمرارية: يقوم هذا التصور على مواصلة الحكومة الايرانية سياسة الانفتاح على الغرب ، وبالتالي زيادة القبول لها في الدول العربية الشرق اوسطية مما يجعل هذه الاخيرة سوقا اقتصادية لايران ، خاصة بعد تخفيض العقوبات الاقتصادية الدولية عليها.وتوفر ظروف الاستقرار السياسي في الداخل الايراني.

2_تصور التراجع :هذا التصور يقوم على تراجع الانفتاح الايراني على الخارج وعدم قبول هذا الاخير لهذا الانفتاح ، خاصة في حال سقوط نظام الاسد في سوريا وتراجع النظام العراقي الحالي بقيادة المالكي،وبروز السعودية _الخصم التاريخي لايران_كدولة فاعلة في المنطقة.

قائمة المراجع

ا لمصادر والمراجع بالغة العربية

الموسوعات:

1. اسماعيل عبدالفتاح (عبدالكافي) ،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية.[د.م.ن]،[د.د.ن].[د.ت.ن] .
2. الكيلاني (عبد الوهاب)وآخرون، موسوعة السياسة.ج1. بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الهدى للنشر والتوزيع،1985

الكتب

3. أ.دال (روبرت) ،التحليل السياسي الحديث .(تر:علاء بوزيد،علاء الدين هلال). القاهرة :مركز الاهرام للنشر. ط3 ،1995
4. اوركاد(برنارد)،جغرافية ايران السياسية،الجغرافية السياسية لايران الشيعية والفارسية والنفطية.(تر:فاطمة علي الخوجة).طرابلس الشرق:جروس برس ناشرون،2012
5. بارك(بيل) ،سياسات تركيا تجاه شمال العراق "المشكلات والافاقالمستقبلية".دبي: مركز الخليج للأبحاث ،2005
6. جونسون (لويد) ،تفسيرالسياسة الخارجية .(تر:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم).الرياض:عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود.

7. الجوهري (يسرى),الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية,الاسكندرية,مؤسسة شباب الجامعة،1993

8. حسن العتيبي (منصور).السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.دبي: مركز الخليج للابحاث،2008

9. حسن باكير (علي) "تركيا :الدولة والمجتمع،المقومات الجيوسياسية والجيو-ستراتيجية النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي" في مؤلف :علي حسن باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.2010

10. حقي توفيق (سعد) ،مبادئ العلاقات الدولية.عمان: دار وائل للنشر،2006.ط3

11. داوود اوغلو(احمد).العمق الاستراتيجي:موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.(تر:محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل).الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون،2010

12. ذياب سبيتان (سمير) ،تركيا في عهد رجب طيب اردوغان.عمان:الجنادرية للنشر والتوزيع،2012

13. رشوان عبد الحميد احمد (حسين) ،في القوة ،السلطة والنفوذ دراسة في علم الاجتماع السياسي.الاسكندرية:مركز الاسكندرية للكتاب.2012

14. رضوان (وليد) ، العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_االتركية نموذجا بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع،2006

15. زعرور(هادي) ،توازن الرعب :القوى العسكرية العالمية(امريكا،روسيا،ايران ،الكيان .الصهيوني،حزبالله،كوريا الشمالية).بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع،

16. السيد سعيد (محمد) ،مستقبل النظام العربي بعد ازمة الخليج.الكويت:عالم المعرفة.1992

17. السيد محمد (سليم)، تحليل السياسة الخارجية..القاهرة:مكتبة النهضة المصرية،1997.ط2

18. الشامي (صلاح الدين) ،دراسات في الجغرافيا السياسية .الاسكندرية :منشاة المعارف،1999

19. شيخ يزدين (شوكت) ،المسألة الكردية في العلاقات التركية_الايرانية.اربيل:ئاراس للطباعة والنشر،2001

20. صافي (عدنان) ، الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر. عمان:مركز الكتاب العربي للنشر والتوزيع،1999

21. عبد الرحمن السبعاوي (عوني) ،عبد الجبار مصطفى النعيمي،"العلاقات الخليجية –التركية:معطيات الواقع وآفاق المستقبل." مجلة دراسات إستراتيجية:العدد43 ،2000

22. القصاب (عبد الوهاب) " النفوذ الايراني في العراق بين التحديات والابعاد.في مؤلف : محمد حامد الاحمري واخرون ،العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة.الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012

23. عقراوي(نجدت) ، تجارب الحكم الكردية ... رؤيةنقدية.في مؤلف:امين شحاتة واخرون،الكرد ...دروب التاريخ الوعرة.الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات،2006

24. علي حوات(محمد)، مضيق باب المندب: أهميتها لاستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي القاهرة: مكتبة مدبولي1996

25. فرانكل (جوزيف) ،العلاقات الدولية.(تر:غازي عبد الرحمان القصيبي).جدة:تهامة.ط2

26. قحطان احمد(قحطان) ،المدخل الى العلوم السياسية .عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع،2012

27. كوقيل (تيري) ،ايران الثورة الخفية .(تر:خليل احمد خليل).بيروت:الفارابي،2008

28. محمد فهمي (عبد القادر),المدخل الى دراسة الاستراتيجية .عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع,2006

29. مصباح (عامر) ،الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية.بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية،2006

30. مطر (جميل) وهلال (علي الدين)، النظام الإقليمي العربي بين اشكاليات الواقع والتدخلات الاقليمية والدولية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 3ط.1983

31. النعيمي (احمد) ،السياسة الخارجية .عمان:دار زهران للنشر والتوزيع،2009

32. نور الدين (محمد) ،تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات.بيروت:رياض الريس للكتب والنشر، [د.ت.ن]

33. ـــــــ . ـــــــــ، تركيا الجمهورية الحائرة:مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية.بيروت:مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،1998

34. نوري النعيمي(احمد) ، النظام السياسي في تركيا.عمان :زهران للنشر والتوزيع،2011

35. نوفل (ميشيل) ،عودة تركيا الى الشرق.بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2010

36. هلال (رضا) ،السيف والهلال، تركيامن أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي.بيروت:دار الشروق للنشر والتوزيع،1999

37. هلال (علي الدين)، مسعد(نيفين) ، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000

38. يوسف حتي(ناصيف) ،النظرية في العلاقات الدولية.بيروت:دار الكتاب العربي،1985

<u>دوريات</u>

39. إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟" ، التقرير رقم 38 حول الشرق الأوسط.آرايسز جروب الشرق الأوسط 21آذار/مارس.2005

40. تركيا بين الموقع الاستراتيجيّ والدور القادم" مجلة الاردن للدراسات الدولية"العدد 4- 5، المجلد 2، شتاء- صيف 2009

41. تشبينار (عمر) ،"سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة". دورية اوراق كارنيجي.مركز الشرق الاوسط،العدد10أيلول\ سبتمبر 2008.

42. ابراهيم (خضي)ر " العراق ودول الجوار ,دور العراق كعامل توازن ".مجلة السياسة الدولية ،العدد7. 2007

43. احمد الرماح (خالد)."ازمة تمويل منظمات المجتمع المدني" مجلة مدارات استراتيجية.السنة الاولى. العدد 1. 2012/2011

44. توتشي (ناتالي) " أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط". مجلةالسياسة الدولية. العدد 182. أكتوبر 2010

45. جلال معوض (علي)،" الدور التركي في الشرق الاوسط".ورقة بحثية , القاهرة:مجلس الوزراء المصري ، مركز المعلومات. 2011

46. جواد الجبوري (دنيا)، "الدور الاقليمي العراقي..رؤية في الثوابت الاستراتيجية والتحديات المستقبليةدراسة استشرافية للدور الإقليمي العراقيَّ ...مقوَّماته الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية... الفُرص المُتاحة.. والقيود ".مجلة السياسة الدولية.العدد 15،2010

47. حقي توفيق (سعد)،السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي2002_2008,مجلة العلوم السياسية.العددان38،39

48. ـــــــ.ـــــــــ ،"السياسة الاقليمية التركية تجاه دول الخليج2002_2008".مجلة العلوم السياسية,العددين "38_39

49. خليل العلاف (ابراهيم)."السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد 9نيسان 2003"،مجلة دراسات اقليمية .مركز الدراسات الاقليمية.العدد5.السنة 3

50. داوود اوغلو (احمد) " الاستراتيجية التركية الجديدة"مجلة شؤون الأوسط.العدد116.خريف 2004

51. دلي (خورشيد)، "الدوافع التركية من تطوير العلاقة بإقليم كردستان العراق" مجلة الوحدة الاسلامية (النسخة الالكترونية) العدد.135 السنة الثانية عشر . آذار/مارس 2013 م

52. الربيعي(فاضل) "دور التدخلات الإقليمية في صياغة المسألة الطائفيةفي العراق".تقييم حالة.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .الدوحة، كانون الثاني/ يناير 2011

53. زكي حسن (شذى) ،"النظام الاقليمي العربي بين اشكاليات الواقع و التدخلات الاقليمية والدولية" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.العدد36

54. سالم (صلاح)، أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية، شئون عربية، عدد 145، ربيع 2011

55. الشافعي (نبيل) "الابعاد الاقتصادية لسياسة ايران الاقليمية ".ورشة عمل .المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية .برنامج الدراسات الايرانية1/17/ 2007

56. شوبين (شهرام) "توازنات جديدة : هل تراجع النفوذ الإقليمي لإيران بعد الربيع العربي؟ " مجلة السياسة الدولية

57. شيحة (عماد)، "تركيا والشرق الأوسط دورٌ إقليميٌّ متجدد".مجلة قضايا استراتيجية،العدد (72) آذار / مارس2010

58. صالح العجيلي (محمد)"متغير االمياه في العلاقات العربية_التركية." مجلة الفكر السياسي:السنة 03.العدد08،شتاء 2000

59. صالح محمد (سالم)"القوة و السياسة الخارجية :دراسة نظرية ".مجلة الكوفة .العدد 6.[د.ت.ن]

60. عبد الرحمن السبعاوي (عوني) ، مصطفى النعيمي (عبد الجبار) ،"العلاقات الخليجية –التركية:معطيات الواقع وآفاق المستقبل. "مجلة دراسات إستراتيجية:العدد43 ،2000

61. عبد الله (عرفان)، "الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان "مجلة السياسة الدولية:العدد182.اكتوبر 2010م،

62. عزو يهنان (حنا)."تانسوتشيلر وموقفها من مشكلات تركيا الداخلية1991_1997".مقال.مركز الدراسات الاقليمية .الموصل.1998

63. علي احمد (سالم) ،"القوة وعالم ما بعد الحرب الباردة،هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟".المجلة العربية للعوم السياسية ،ص122

64. عمر محمود النعيمي (لقمان) ،"التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية".بغداد:مركز الدراسات الاقليمية.مجلة دراسات اقليمية.العدد 25 المجلد 9. [د.ت.ن]

65. غليون (الهادي) ، قراءة في كتاب: عبد الله تركماني. « تعاظم الدور الإقليمي لتركيا(مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده).مجلة المستقبل العربي. السنة:2011العدد 384

66. كريسيز جروب ،انوشيروان احتشامي ،ر.ك.رامازاني، "حجم النفوذ الإيراني في العراق".ترجمات.المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.العدد 6 السنة الاولى.يونيو/جويليو 2005

67. عقيل (محفوض) ، "سورية وتركيا نقطة تحوّل أم رهان تاريخي"،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012/1/10

مذكرات

68. امنة عيساوة ،"الدور الاقليمي الايراني في النظام الشرق اوسطي".مذكرة ماجستير.(جامعة الحاج لخضر.كلية الحقوق والعلوم السياسية,قسم العلوم السياسية.2009_2010)

69. العطري محمود (ميلود)، »السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة .«مذكرة ماجستير.(جامعة الحاج لخضر_ باتنة.كلية الحقوق.قسم العلوم السياسية.2008/2007)

70. محمد سمير (عياد) ،" مستقبل النظام الاقليمي العربي،بعد احتلال العراق".مذكرة ماجستير.(جامعة الجزائر.كلية العلوم السياسية والاعلام والاتصال.2004/2003)

الانترنت

71. البطنيجي (عياد) ،"الدور الإيراني: الفرص والعوائق البنيوية"،متحصل عليه من الموقع

72. أراس بولنت وأكبينار بينار، السياسة الخارجية الجديدة لتركيا وانعكاساتها على الشرق الأوسط، مجلة شرق نامه، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠ متحصل عليه من الموقع http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=64349

73. اسماعيل كاخيا (ابراهيم)," اليقظة التركية والموقع الاقليم"مجلة الدفاع العربي. متحصل عليه من الموقع

http://www.arabdefencejournal.com/articles.php?categoryID=9
18:40في 2013/10/4

74. أمين رسول الإستربادي (فيصل) ،"سياسة الولايات المتحدة بالعراق وتقوية الدور الإيراني"،نشر بتاريخ 2011/10/25متحصل عليه من الموقع:

75. http://www.alukah.net/Authors/View/Translations/5412/
في 21:15 /2012_09_27

76. آيزنشتات(مايكل) ، "الثقافة الإستراتيجية لجمهورية إيران الإسلامية – دلالات عملياتية وسياسية" .في نافذة: تحليل السياسات.معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.متحصل عليه من الموقع
:http://www.washingtoninstitute.org/ar/experts/view/eisenstadt-michaelفي 17:41 /2013_11_15

77. تركماني (عبد الله) .“محددات السياسة الخارجية التركية”.خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،البينة.متحصل عليه من الموقع:http://www.dctcrs.org/ في18:10__ 2013/11/16

78. حسين موسوي (سيد) ، "إيران والدور التركي في الشرق الأوسط"،مجلة شؤون الأوسط، 04 تموز/يوليو 2011 12:16،متحصل عليه من الموقع:
http://cssrd.org.lb/index.php?option=com_content&view=article&id=39:2011-07-04-10-18-44&catid=8:---132&Itemid=3 في 2013_12_12/12:30

79. _ حسني (ثابت) ، القوة الصاروخية الإيرانية .. بين التحدي وفرض الهيمنة الإقليمية القوة الصاروخية الإيرانية .. بين التحدي وفرض الهيمنة الإقليمية،ملفات العرب والعالم. متحصل عليه من الموقعhttp://www.egynews.net/wps/portal/profiles/world
في201401//02_15:45

80. دلي (خورشيد) ، "الدوافع التركية من تطوير العلاقة بإقليم كردستان العراق" مجلة الوحدة الاسلامية (النسخة الالكترونية) العدد.135 السنة الثانية عشر . آذار/مارس 2013 م

81. رضوي (حيدر),"القدرات العسكرية الايرانية في الخليج''جريدة التعبير .متحصل عليه من الموقع:http://www.al-tabeer.com/art814.htmlفي 2013/5/17_16:30

82. سويلم (حسام) ،"التحليل الإستراتيجي للقوة العسكرية الإيرانية (1-4)" .البوابة نيوز.متحصل عليه من المن الموقعhttp://www.albawabhnews.com/list/19/worldفي17:30 _ 2013-11-22

83. _مركز الشام للبحوث والدراسات،"تحولات السياسة الإيرانية تجاه سورية". في نافذة:اوراق بحثية. . مركز الشام للبحوث والدراسات، نشر بتاريخ:2012-09-08 . 04:33 متحصل عليه من الموقع http://www.shcrs.net/?op=A&id=58: في9:30 /2013_11_22

84. _الزويري محجوب ،"الوجود الايراني في العراق،حقائق جديدة"وحدة الدراسات الايرانية.مركزالدراسات الاستراتيجية.2007متحصل عليه من الموقع-css: jordan/orgفي12:07/ 2013_2_4

85. ـــــــ,ـــــــــ "حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر" : مركز الجزيرة للدراسات، 16 أبريل 2013 متحصل عليه من الموقع http://studies.aljazeera.net/reports/2011/08/2011824

86. صلاح الدين (محمود). "مفهوم الشرق الاوسط" .في نافذة مقالات. دنيا الراي.متحصل عليه من الموقع: http://pulpit.alwatanvoice.com/category/7.html

87. عبد الجليل (طارق)."الساسة والعسكر في تركيا:واقع العلاقة ومآلها". في نافذة قضايا.مركز الجزيرة للدراسات 2012،ص5.متحصل عليه من الموقعhttp://studies.aljazeera.net في2013/10/25 على19:35

88. عبد الحي (وليد)،"بنية القوة الايرانية وافاقها" متحصل من الموقع:
Stadialjazeera .net/irandst rength factors/20131600105529173230

89. عتريسي (طلال)، "العلاقات الايرانية _اللبنانية 1982_2010"، استشراف التحديات الخارجية.سلسلة دراسات مبادرة المساحة المشتركة. تشرين 2010

90. _____.____"علاقات ايران مع دول المشرق العربي ودول الخليج" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،17 يناير ،2011،متحصل عليه من
الموقع:http://www.dohainstitute.org/Home/getPage/dd158f4b-aa0e-4546-8220-777574392851/0a9ad708-417a-491a-8fb6-6ac46c339a83في 2014_02_18/18:40

91. العزاوي (لقاء) ،المشروع الإيراني في المنطقة العربية ومستقبله،الورقة الأولى, متحصل عليه من الموقع
http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Sem/Conference2009/MainPageWorks.htm في

92. عقيقي (جميل) ، القوة العسكرية التركية في ظل الدور الاقليمي الجديد,الاهرام.الطبعةالدولية.متحصل عليه من الموقع
http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=190
19:34.في2013/10/04

92.عوض عثمان (سيد)،"العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل" في نافذة العلاقات الإيرانية الخليجية.مجلة مختارات ايرانية .النسخة الالكترونية. العدد 28- نوفمبر 2002م متحصل عليه من الموقع http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Author&id=236&la =ng في 2012/12/6,/12:46.

93. فتحي(احمد)،"تنامي اهمية الشرق الأوسط الاقتصادية والجيوبوليتيكية "متحصل عليه من الموقع http://neworientnews.com/news/Main.php يوم 28_10_2013 على 19:20

94. كاتزمان (كينيث) ،النفوذ الايراني في العراق.مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،متحصل عليه من الموقعhttp://www.ecssr.ac.ae/

95. محمود عبد الناصر (وليد)،"التنافس العالمي علي النفوذ والثروة في المنطقة العربية".مجلة السياسة الدولية.ملف العدد.العدد 189.متحصل عليه من الموقع:
http://www.siyassa.org.eg/UI/Front/Issue.aspx?IssueID=21في 2013/09/17 17:15

96. المعونات الامريكية وسيلة استعمارية ثمنها باهظ.الوعي . العدد 274 السنة 24،2012 متحصل عليه من الموقع http://www.al-waie.org/ يوم 28_10_2013 على19:20

97. الموسوي الأحوازي (صباح)،"مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية"ملف العدد.مجلةالبيان.العدد 1،307_7_2013 متحصل عليه من الموقع http://www.albayan.co.uk/MGZcat.aspx?id=32 في 2013_11_15/17:58

98. وحيد (مروة) ، حسام (أكرم)،" مستقبل النفوذ الإيراني في العراق الفرص والاشكاليات" في نافذة: دراسات المركز. مركز بغداد للدراسات والاستشارات

والاعلام. متحصل عليه من الموقع:http://www.baghdadcenter.net/articles-17.html

99. وولت (ستيفن) ،العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة،(تر:زقاغ عادل و زيدان زياني).متحصل عليه من الموقع: www.geocities.com/adel / html zeggagh/polreview في 2010/09/15_10:28

100. الاقتصاد التركي وسياسات الانفتاح الاقتصادي الخارجي.مقال عن الموقع الرسمي للفضائية التركية trt

http://www.trtarabic.tv/ar/turkey-information/arabia/254-255.htm في

101. لمحة عن تركيا " حقائق وأرقام _التوقعات الاقتصادية "متحصل عليه من الموقع http://www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/factsandfigures/Pages/RedirectPage.aspx

102. الدولة العثمانية الجديدة:الدور التركي في المنطقة العربية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية،متحصل عليه من الموقع:

http://beladitoday.com/index.php?aa=category&category2=%D4%C4%E6%E4%20%CF%E6%E1%ED في 2013_11_27/16:40

103. "إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟" ، التقرير رقم 38 حول الشرق الأوسط ،ص11 .آرايسز جروب الشرق الأوسط21 آذار/مارس.2005

104.

المراجع باللغة الاجنبية:

105. _Migdalovitz(Carol),"tuky :selected foreign policy issues and US views",congression all research service: v07, N°5700, P17 Available at : www.fas.org/sgp/crs/161ideast/RL34642.pdf. 25/11/2010-10:35

_BanuEligür , Turkish-American Relations Since the 2003 Iraqi War: A Troubled Partnership, Middle East Brief:No06,may2006 / Available at www.brandeis.edu/crawn/publication/meb/MEB6.pdf. 8/12/2013, 12:30

106. Cameron (G). Thies,Role Theory and Foreign Policy.Forthcoming (2009), International Studies Association Compendium Project, Foreign Policy Analysis section, http://www.isanet.org/compendium_sections/2007/06/foreign_policy_.html.

107. Hacke (James),themilitary balance 2010.[N .P .] :IISS_

108. kostiner Joseph),conflict and coopiration in the gulf region. Wiesbaden: VS Verlagfür Sozialwissenschaften;2009

109. *Lucinda Ruth de Boer*.,Analyzing Iran's Foreign Policy;The Prospects and Challenges of Sino-Iranian Relations. Amsterdam: ISHSS;2009

110. moubayd (Sami) ,"turkish_syrian relation: the Erdoganlegacy",SETA policy brief:N^{0}25.october2008

111. Sekhri(Sofiane);"The role approach as a theoretical framework for theanalysis of foreign policy in third world countrie".African Journal of Political Science and International Relations Vol. 3 (10), October, 2009 *www.setadc.org/pdfs/SETA_Policy_Brief_No_25_Sami_Moubayed.pdf* .27/11/2013

ملخص	
اهداء	
شكروتقدير	
خطة الدراسة	
مقدمة	ا....ك
الفصل الاول: اطار تمهيدي للدراسة	12
المبحث الأول:مفهوم السياسة الخارجية	12
المطلب الاول: تعريف السياسة الخارجية	12
المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية	15
المطلب الثالث: صنع السياسة الخارجية	17
المبحث الثاني: مفهوم الدور الإقليمي	19
المطلب الأول: تعريف الدور	19
المطلب الثاني:الدور الاقليمي	22
المطلب الثالث :انماط وتوجهات الادوار في السياسة الخارجية	25
المطلب الرابع :محددات الدور	31
المبحث الثالث:النفوذ السياسي	33
المطلب الاول: تعريف النفوذ السياسي	33
المطلب الثاني: نسبية النفوذ	34
المطلب الثالث :وسائل النفوذ	36

المبحث الرابع: القوة الاقليمية	41
المطلب الاول : مفهوم القوة وخصائصها	41
المطلب الثاني :قياس القوة في العلاقات الدولية (قوة الدولة)	46
المطلب الثالث: مصادر،محددات القوة الشاملة	48
الخلاصة	56
الفصل الثاني: محددات الدور ودوافع النفوذالإقليمي لكل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط	60
المبحث الاول:الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط	59
المطلب الاول:حدود منطقةالشرق الاوسط:	59
المطلب الثاني:الاهمية الجيوستراتيجية،الاقتصاديةوالامنية لمنطقة الشرق الاوسط	61
المبحث الثاني :محددات الدور الاقليمي لكل من تركيا وايران في منطقة الشرق الاوسط	64
المطلب الأول: المحددات السياسة	64
المطلب الثاني:المحددات المجتمعية،الدينية والثقافية	70
المطلب الثالث:المقومات الاقتصادية والعسكرية	78
المبحث الثالث:دوافع النفوذ لكل من تركيا وايران في منطقة الشرق الاوسط	96
المطلب الاول:انهيار النظام الاقليمي العربي	96
المطلب الثاني: التهديدات الامنية المشتركة	104

الخلاصة	110
الفصل الثالث :الدورين التركي و الإيراني في العراق ،الواقع والانعكاسات	112
المبحث الأول:النفوذ التركي في العراق	112
المطلب الأول:عوامل النفوذ التركي في العراق	112
المطلب الثاني:مظاهر النفوذ التركي في العراق	114
المطلب الثالث:انعكاسات النفوذ التركي في العراق	120
المبحث الثاني:النفوذ الايراني في العراق	122
المطلب الاول: عوامل النفوذ الايراني في العراق	123
المطلب الثاني:واقع النفوذ الايراني في العراق ووسائله	126
المطلب الثالث:انعكاسات النفوذ الايراني على العراق	131
المبحث الثالث: الدورين التركي والايراني في ظل التحولات العربية الراهنة	133
المطلب الاول: الدور التركي ولثورات العربية	133
المطلب الثاني : الدور الايراني المساند لنظام الاسد في سوريا	136
الخلاصة	142
الخاتمة	144
قائمة المراجع	148
الفهرس	164